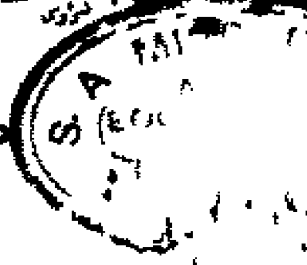


مِصْرِيَّةٌ فِي ثَلَاثِ شِقَقٍ

حَيَاةُ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ

« لَا تَرْضَى أَنْ تَكُنَّا بِتَقْدِمِ مِصْرٍ وَرَقِيهَا »
الوزير الانكليزي « بِلرستون »



« تَأْلِيفُ الْكَاتِبِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْأَسْتَاذِ »

« مُحَمَّدٌ مَعْطُومِي الرَّهْرِبَاوِي »

(عَنْ بَلْشَرَه)

بِحَقْلِ عَلَمِ مَنِيَّةِ صُورِ

٥١٣٣٨
م ١٩١٩

أهداء الكتاب

إلى روح « محمد فريد بك »

تهدي الأعمال الصالحة ، إلى الأرواح الطاهرة . فان كان
كتابي هذا عملاً صالحاً — وأرجو أن يكون كذلك — فهو
هديتي إلى روحك الطاهر

محمد مصطفى المهيأوى

٣٢٤٤٠	د. هـ. جسر
٣٤	ف. هـ. جسر
	ت. هـ. جسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الله القاهر فوق عباده ، إن مسنا الضر فهو كاشفه ، وإن
محيينا الخير فهو المنعم به ، والطاعة لله فيما أمر : « يا أيها الذين
آمَنُوا اصبرُوا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون »
وله التصديق فيما قال : « كم من فئة قليلة غابت فئة كثيرة باذن
الله والله مع الصابرين »

هذه « مقالات » أنشرها متضامة بين هاتين الدفتين —
وقد نشرها « وادى النيل » متفرقة -- ولست أزعم أنها كل ما
يؤدى به الكاتب المصرى فرض البيان والارشاد لأمته فى
وقت شدتها ، وحين ثورة أممها العظمى . ولكنى أزعم أنها مرآة
عسى أن تحملها اليد فلا تضلها ، وتسرح فيها العين فلا تنتقل عنها
إلا عند ختامها . أرجو أن نكون كذلك ، لا شىء ، إلا أن بها
صورة صغرى من صور الماضى ، نأبى النفس بعجزه ويحجره ،
وتصدم الأذن والعين بوضره ودفره ، وإنى لأعلم أنها صورة
مؤلمة . ولكنى كذلك أردت ، وكذلك أريد ، فإن الآلام تحيى

من القلوب ما أماته النغلة

ولعلنا ندرك أن الأمنية التي يطلبها كل مصرى الآن لأمته
ونفسه ، لم تعد مطلوبة كما تطلب اللذات المعنوية ، لعلنا لا نطلب
الاستقلال التام لتجتمع بلذة الشمور المعنوى بأننا مستقلون ، فقد
عظم الأمر حتى تجاوز المعنويات فصارت الأمنية ، أمنية الحياة ،
حياة المصريين في هذا العصر ، وحياة أبنائهم إلى الأبد

ولئن لم يبلغ الأمر تمامه لحقت على أصحابه كلمة الشقاء السرمد ،
اللهم إن أحببتنا ، فهي لنا المصير الذي لا نريد غيره ، فإن سبق
منا التفريط فيما نحب وكان جزاؤنا عندك أن يسبق منك القضاء
بما نكره ، فاقبضنا إليك ، وضمننا إلى جوارك ، ولكن الله أرحم
من أن يخذل مجاهداً في حق مسلوب . والله مع الصابرين

محمد مصطفى المهياوى

كلمة الناشر

• • • • •

أحمد لله وبه تقى — وبعد — فإن الباعث لى على العناية بطبع هذا الكتاب : « كتاب مصر فى ثلثى قرن بين الماضى والحاضر » الذى كتبه صديقنا اللوذعى الأديب الأستاذ محمد الهياوى (١) افندى المحرر الأول لجريدة وادى النيل الغراء ، مع أنه نشر على صفحاتها ، أنه ليس من الموضوعات التى تقرأ فتسى ، أو يمر عليها القليل من الزمن فتطوى ، بل هو الكتاب الفذ الذى لا يستغنى عنه أي مصرى يهتم بشأن بلاده ، ويعتنى بمستقبل أولاده .

(١) الأستاذ الهياوى أنضجته خمسة عشر عاماً فى الصحافة . متنقلاً من جريدة الدستور . الى اللواء . الى مصر الفتاة . الى الجريدة . الى وادى النيل — وهو فى كل هاتيك المواطن لا يفتنم له بالشأن . وطنية خالصة كما شاءت مصر . واخلاص لبلاده كما يريد الوفاء . وعقل مداد لقلم فياض . وغيره متوثبة يراها من يعرفه ويقرأ بيانه فى شدة العارضة التى تتخلل سطورهِ . وفى قرعه الحجّة بالحجة . وافحامه براهين خصمه بما يقلبها رأساً على عقب

ذلك هو الأستاذ الهياوى الذى تقدمه لقراء هذا الكتاب . وهذه هى فذلكه من سيرته العاطرة . فلا قلل الله هذا التمدد الرهف . وأكرم من أمثال حامله بن الكرام الكابيز

هذه خطرات تذكرها النفس كلما التفتت إلى الماضي القريب ،
أما الآن وقد تفتحت أعيننا ، واستيقظت قلوبنا ، واجتمعت كلمتنا
فقد أصبح سبيلنا أن نعمل . وأن نضع صورة الماضي أمامنا ونحن
عاملون نرى في مرآتها ما أصابنا في — ثلث قرن — كان كفيلا
أن يبلغنا ما أبلغ الأمم التي تعاصرنا لو أننا كنا مستقلين !!

وهنا يعلم كل قارىء كيف يجب أن ينشر مثل هذا الكتاب
— في مثل هذه الظروف — وأنت تقرأه وتحفظه ، ونحمله في
غدواتنا وروحانا ، وتدارسه بين يوتنا ، وعلى ألسنا أبنائنا ،
ولا أقول إنه كتاب يستغنى به عن غيره في موضوعه ، ولكنى
أقول : إنه من أحسن الكتب الموقظة للهم ، المنبهة للنفوس ،
المحيية للأمال

فلا غرو إذا قلت : إنه أصدق مرشد ، وأعظم هاد ، يهدينا
إلى سبل إقناع المساكين ، ويساعدنا على رد كيدهم في نحورهم ،
باحجج الدائمة ، والبراهين الساطعة ، وعلى الله قصد السبيل
محمد على منصور

المقدمة

أنظر في تاريخ مصر الحديث ، منذ بدأت نهضتها التي وافقت
أعظم نهضات الأمم نشأة وغاية ، تجدد في صفحاته ، وبين سلطوره
شوراً كبثور المرض الجلدي . ثم تبينها وقل بعد ذلك : أليست
هي فقايع ثملوها جرائم السياسة الفادرة ؟

في الوقت الذي ثارت فيه فرنسا ثورتها الكبرى ، فدكت صرح
الظلم ، ومزقت حجب الجهالة ، وأطلعت شمس حريتها لتستقبل
حياتها طيبة . في ذلك الوقت بعينه كان محمد علي يخطو بمصر
خطوات الجبار الذي يرمي ببصره الى غاية يأبى إلا أن يدركها .
وقد لا تجد تناسباً بين أمة جاءها رجل واحد فوكزها لتصحو ، ثم
ساقها للتقدم . وأمة أخرى وقف الموت بروحها بين شفيتها فجملت
من اليأس قوة أطفأت نار الظلم ودقت عنقه . قد لا تجد تناسباً
بين الامة المصرية يوم جاءها محمد علي حاكماً مطلقاً يوقفها من
النوم ، ويرفعها من الضعة . والامة الفرنسية يوم ثارت بنفسها
تذيب قيود الاستبداد واغلاله بنار الحقد والضعف . ولكن
محمد علي كان زارعاً جديداً ، وكان طامعاً في ملك عريض ومجد باذخ .

فلا عجب أن يكون همه أن يبنى الملك العظيم في شعب له من عظمة

المجد التاريخي ما ليس لغيره

وكانما كان محمد علي يريد أن يكتب بيده صفحة تاريخه فلا
يضع بين سطورها مكاناً يكتب فيه : ان هذا الجندي الالباني
الصغير لم يكن وارث الملوك ، ولا ربيب العروش فكيف لا تصيبه
الخيبة كما أصابت كثيرين غيره خرجوا من دهاء العامة يطعمون
في العرش والتاج . كأنما كان هذا الجندي يريد ان تضيق سطور
تاريخه عن أن تسع مثل هذه الوصمة ، فكتب صفحته بيده ، وأبى
أن تغلبه الحوادث على أمره . فبلغ ما أراد على كره من الأيام
ان مثل مصر بين الناس كمثل السفينة على غوارب البحر الهاائج .
تسلها لجة الى لجة ، وليكنها قوية على متن البحر فلا تفرق .
وكانها الحبة الوسطى في عقد الممالك ، كل أحد يريد لها ، وكل أحد
يصرفه عنها طمع غيره فيها . ولم يكن محمد علي يجهل ان هذه مكانة
بلادهم عند الناس . وماذا كان يصنع إلا أن يعوذها بتعاوين
السياسة ويرقيها برقى الختل والخداع ليداوي الداء بالداء . ويرد
الحديد بالحديد . وكان أخوف ما يخافه أن تنهيا الفرصة للانكليز
فيظهروا ما أبطنوا ، ويعلموا ما أضمرُوا . وكانت عقارب السياسة
تدب بين فرنسا وانكلترا في خفاء ، فتحذر كلتاها أن تغلبها الاخرى

على مصر ، ولكن فرنسا كانت بصيرة في الطمع مقتدلة عبيد
الشراة ، قال اليها محمد علي لانها أخف ثقلاً ، ولأن سياستها أقل
سماحة . على ان انكاثرا مع هذا لم تزد عقارب سياستها الى الوكر
الرجل الذي أراد أن يبنى الملك العريض على أساس من
عزمه استطاع ان يرفع له صرح ملك يضرع النجم ، وما كان ليم
له ذلك إلا لانه اختار لبنائه أرضاً يستقر عليها البناء . ولولا انه
كان كمثل الزارع لما وجب ان يقال انه اختار أخصب تربة ، وأصفى
جو لزده فأصبح بهيجاً . ففي ربع قرن جعل اليابس رطباً ، والقحل
خصباً ، والجهل علماً ، والفقر غنى ، والخراب عماراً ، والليل نهاراً ،
وفي ربع قرن أحى الصناعة ، ونشر التجارة ، وأنشأ الاسطول ،
وسد الثغور ، وحشد الجيوش . وكان يعتمد على شعب مصر في
الخير ، بصير بما ينفع ، متطاع للحياة الطيبة والمجد العطر . وكان
له من هذا الشعب ومن الوطن المختص بمواهب الثروة ومزايا الغنى
قوة حسية ومعنوية تنبيه عن الناس وتلقى في روعه ان الناس
مفتقرون اليه ، او حاقدون عليه ، أو ظالمون فيه ولم تستعص
على الجندي المصامي أسباب العظمة في هذا الوطن العظيم ، فكل
شيء هي سريراً كأنه شذوذ في سنة تكوين الأمم ، أو كأنه
ظاهرة غريبة بين ظواهر الاجتماع البشري . ولم يسترخ الزمن

بمحمد على طويلاً حتى قام يفتح الاقطار بجيشه المصري، وأسطوله المصري، وماله المصري، وذخائره المصرية . وقد استفحل امره وعظم شأنه، نخافته الدول وهابته الممالك . وقذف الله به الرعب في قلب أوربة القوية بجيوشها واساطيلها، الغنية بأموالها وصناعاتها وتجارها . المالكة زمام النصر بالعلم المنشور، والفضل المأثور

هذا إجمال تاريخ النهضة المصرية أيام محمد علي الجندي الالباني الصغير . وقد ذكرنا انها وافقت النهضة الفرنسية . والذي ينظر في تاريخ النهضتين يوم ابتدأتا لا يسهه إلا ان يحكم ان نهضة مصر كانت أوفر نشاطاً، وأوسع خطوة . إذ لم تكن تتعثر في طريقها بما كانت تتعثر به نهضة فرنسا وهي طفلة، فكان يجب أن تؤدي مقدمة النهضة المصرية الى نتيجة كالتى أدت اليها مقدمة النهضة الفرنسية ان لم تكن اعظم منها . فلماذا لم يكن ذلك ؟؟

يوم طلع فجر النهضة المصرية فرسم نوره على أفق العالم خطأً أبيض يجلو سعادة مصر وأبنائها، كانت أفعى السياسة تملأ شديقها سماً، وكانت ترصد الغفلات فتنفث من هذا السم قطرات تصيب جديد حظنا فيصداً . فكم مرة قتلنا هذه الأفعى، وكم مرة قعدت لنا منذ القدم مقاعد الشر لتقتلنا ؟؟ . .

ولكن الجندي الالباني كان يقظاً، غير ان أفعى السياسة

مكرت بغيره فأذته بهذا المكر . ويذكر التاريخ من أمثلة ذلك قصة إحراق الاسطول المصري التي لم تزل مكتوبة في تاريخ السياسة الروسية بقلم العارء ، وقد كان يتاح لروسيا ان تنال نفعاً بإحراقه بقوتها وارادتها معاً ، لو انها كانت غير مسخرة للسياسة التي وصفت بالندر في أول سطر من تاريخ العالم السياسي . غير ان جندتنا الصغير كان في أمته أعظم من اصحاب العروش وحملة التيجان

مضى لنا منذ تولى محمد علي ولاية مصر نحو قرن وربع قرن . فانقسم هذا الزمن ثلاثة عهود . الأول عهد محمد علي . الثاني عهد خلفائه الى سنة ١٨٨٢ الثالث عهد الاحتلال الانكليزي من سنة ١٨٨٢ الى اليوم . وقد يعتقد الناس اننا قطعنا ما قطعنا من العهد الاخير برقي يناسب حركة العالم في التقدم العصري ، وتقتضيه طبيعة روح الحياة إبان شباب الانسانية . واذا كان الحق خلاف ذلك فان هذا الحق لا يثبت عند من يجهلونه ومن خدعتهم أضاليل السياسة الا بعنف وعناء . فان العقل البشري لا يكاد يصدق ان أمة لزممت الجلود على حال واحدة فلم يطرأ عليها جديد من اسباب الحياة غير ما كان لها منذ قرن وربع قرن اللهم الا ما بلغته بنفسها وهي تتحرك تحت الاثقال وتعاني ما اصابها من القيود والاغلال ، فنحن لذلك نعالج عنف الاقناع ونبهض بعناء الاثبات بالبرهان القاطع حتى اذا

سقط نور الحق لم نعد نشعر بعنف ولا نجد عناء
أول ما تدعيه السياسة الانكليزية انها أفاضت على مصر حياة
حسية لم تكن تحلم بها من قبل . فإذا سئلت أي شيء هي هذه الحياة
الحسية ؟ وأين مجراها من عروق الامة ؟ قالت هذه السياسة
مفتخرة : ليس بعد الزراعة وبهجتها ، ونظام الري ودقته ، من
حياة . أما مجراها من عروق الامة فبين أجساد الفلاحين الذين
يسبحون بحمد المصلحين بكرة وأصيلا !!! هذه هي الدعوى التي
ترى السياسة أنها في مكان التصديق من النفوس لأنها تزعم ان
الحس شاهدٌ عليها . ولكن السياسة أخطأت حين ظنت ان
حقائق التاريخ الحديث مبهولة ، او انها تملك ان تمحوها من الصدور
اذا ملكت ان تمحوها من السطور . وستظل مخطئة هذا الخطأ
اذا ظلت ظانة ذلك الظن

ان الزراعة في بهجتها منذ احيائها محمد علي ، ولو لم يكن هناك
دليل على ذلك إلا تاريخه الحربي لكأن دليلاً قاطعاً . فالرجل
حارب اقوى الدول بجيوش كثيفة ، وارتحل عن بلاده الى الاقطار
البعيدة بذخائر واساطيل ، ولم يكن يعتمد على غير بلاده . فهل
كان يتخذ من الحصى نقوداً ، ومن التراب خبزاً وماء ؟ أم ماذا
كان يفعل لجيوشه في الحرب الطويلة اذا لم تكن زراعته لضيعة ؟

وغلاته وفيرة ؟ ثم كيف كانت نضرة الزرع ووفرة الغلات اذا لم تكن الزراعة في محل العناية العظيمي علماً وعملاً ؟ ..

ينهض هذا الدليل اذا لم يكن هناك نص صريح في أن ما نراه اليوم هو ما فعله محمد علي . وعندنا مصادر كثيرة مستفيضة بالنصوص التاريخية ، ولكن الدليل الذي لا يستطيع الخصم انكاره ما كان قائماً من ناحيته او ما كان له حظ في إقامته . ونحن نجد هذا الدليل في تقرير « لجنة التجارة والصناعة » . وليست قيمته في ان اللجنة حجة ثقة عند الحكومة لانها هي التي ألفتها . بل في أن بين أعضاء اللجنة ثلاثة من كبار الانكايز هم المستر « سدني ويلز » مدير ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري . والمستر « كريج » الذي كان مراقباً لقلم الاحصاء العام بوزارة المالية . والمستر « ف . مردوخ » من أرباب الصناعات بمدينة « المنصورة » : والدليل الذي نشير اليه هو قول اللجنة في الفصل الاول من الباب الثاني من تقريرها : « وكان همه الأكبر — تريد محمد علي — متجهاً الى ترقية الزراعة والصناعة . وتحقيقاً لهذا الغرض السامي رأى ان يستعين بمدينة أرقى من مدينة بلاده كما أنه مهد للشعب سبيل الحصول على حاجته من التعليم . وبث فيه الرغبة في طلب العلم ووضع كذلك المشروع العظيم لاعمال الري والترع والقناطر وبدأ في تنفيذه .

فتكلمات اعماله بالنجاح » (١)

لم يحدث في العهد منذ سنة ١٨٨٢ شيء جديد للزراعة المصرية .
لم ترد أنواعها ، ولم تتغير أساليبها . اللهم الا شيء واحد جديد ،
هو نقص متوسط المحصول وكثرة الآفات ، وإرهاق الفلاح
بالمغارم المتنوعة

ولم يحدث شيء جديد للري . اللهم الا نظام يهلك الزرع ظمأ ،
وبملا قلب الفلاح كدأً وغيفظاً ، كلما وقف امام زرعه فرآه يموت

(١) شرحت اللجنة ما فعله محمد علي باطناب في الفصل الاول من
الباب الثالث من تقريرها (ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣) وكلامها في ذلك برهان
على انه فعل ما فعل ليصل بمصر الى غاية يرمى اليها وهي ان تستقل
استقلالاً سياسياً واقتصادياً . فاتخذ لذلك الاسباب الصحيحة التي ذكرتها
اللجنة . ومعنى هذا ان التحول عن خطته وامانة آثاره يؤديان الى تقيض
الغاية وضياع الاستقلال سياسياً واقتصادياً . وقد أدبنا الى ذلك فعلاً .
وهذا ما قالته اللجنة :

« كان محمد علي باشا يطمح الى رؤية مصر في مصاف الأمم الكبيرة
وكان همه الأكبر تحريرها من القيود الاجنبية كافة ومنحها في آن واحد
الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي . فتوصلنا الى هذه الغاية أخذ
ينشئ في نفس القطر موارد الانتاج التي لا بد منها لبلوغ الرقي المنشود »
وقالت بعد ذلك : « افتتح المصالح الكبير عمله باحياء صناعة السفن فشيّد
دار الصنعة في بولاق حيث كانت تصنع أجزاء المراكب من خشب الاشجار
النامية بالقطر ثم تحمل هذه الاجزاء على ظهور الجمال الى السويس حيث

بنار القيظ الشديد ، ونار الظأ الشديد ، والماء حرام عليه وهو على قيد شبر منه

لم نعرف أثراً لهذا العهد في احتفار ترعة ، أو بناء خليج .
ولسنا من يكتم الحق إذا قيل ان « خزان إسوان » أثر خالد
للاحتلال الانكليزي . ولكن لا ينبغي لأحد أن يكتم الحق
أيضاً إذا قلنا ان هذا الأثر العظيم قام حداً فاصلاً بين مصر
وسودانها فأصبح محبس الماء عن الوادي ، فلا يرسله إلا بقدر

كان يجهز الاسطول المعد لحملة الحجاز . وقد سكنت الصناعات الحربية
تستغرق بطبيعة الحال الشطر الأكبر من اهتمام محمد علي فبدأ بالتقاط القليل
الباقى من ارباب الصناعات منذ العهد القديم وحشد تحت رأستهم الآلاف
من العمال فشرعوا يصنعون آلات القتال وسائر ما تحتاجه الجيوش من
الدخائر والمعدات وكان ذلك بإشراف جماعة من الخصيصة الاوربيين ولما
تأمل محمد علي في حاجته الى تجهيز الجيش بالملابس واللوازم خطر على باله
أن ينشئ في مصر المصانع والمعامل . وما لبث ان حرك هذا الامر في
نفسه أشد الاهتمام حتى دعاه الى توسيع مشروعاته الصناعية بحيث أصبح
في طاقة المصانع المصرية ان تخرج من المصنوعات ما لا يقتصر على الوفاء
بحاجة الجيش ومطالب البلاد بل كانت تفتح أيضاً بعض الاصناف برسم
التصدير الى الأسواق الاجنبية . وكانت اول ما أنشأه من هذا القبيل
مصنع النساجة بجهة الخرقش في القاهرة وكان يقوم بإدارته أخصائيون
من الطليان وكانوا يصنعون به القטיפه والحرائر فضلاً عن الاقشة القطنية
والكتانية . ولما رأى محمد علي نجاح هذا المصنع دعاه ذلك الى انشاء أربعة

معلوم . ولا يجرى هذا القدر إلا بمشيئة مطلقة ، تعطى وتمنع ،
لا بخلاً ولا كرمًا ، بل تحكماً وإكراهاً على الاذعان
كل الانهار والترع والجسور والقناطر والدساكر كانت قبل
هذا العهد . وفلاح مصر اليوم هو فلاحها منذ القدم ، لم يتعلم
جديداً غير اسلوبه الموروث ، ولم يتناول بذراً جديداً غير بذره
المعروف ، والارض هي الأرض ، والهواء هو الهواء ، والشمس

مصانع أخرى للغزل والنساجة في انحاء مختلفة من القاهرة وكان القطن
المصري أهم الخامات المستعملة بتلك المصانع ثم أمر بإنشاء عشر ورش
أخرى للنسيج في قليوب وشبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر
والمنصورة ودمياط ودمنهور ورشيد وشربين من مدائن الوجه البحري
وكانت ورشة دمياط متوفرة على صنع قلع المراكب وأمر كذلك بإنشاء
ثمانى ورش في بني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا
والواحات من جهات الوجه القبلي . وكان تتاج هذه المصانع يفي بمطالب
الشعب والجيش وما يفضل من ذلك يصدر الى الشام والى بعض البلاد
الاوربية

وقد فكر محمد على في ادخال صناعة الحرير الى مصر فأمر بغرس الكثير
من شجر التوت وبذل مساعيه في تنشيط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها
ثم استدعى من القسطنطينية جماعة من أهل الخبرة بهذا الامر وقد
أسفرت التجارب الأولى عن النجاح وأخرجت المصانع المصرية حريراً
يضاهى حرير الهند

وفي عهد هذا الامير وبفضل همته ظهرت في مصر عدة مصانع أخرى

هي الشمس ، وفصول السنة لم تتغير فهي التي تمر بنا منذ خلق الله الزمان . فماذا حدث ؟؟ أين الحياة الزائدة ؟ أو أين القدر الزائد في الحياة ؟؟

إذا لم تبلغ مصر حظها الحسي الذي بلغتة الآن ، لوجب أن لا تكون من الأرض التي يعمرها البشر . على انها لم تبلغ حظها من الحياة التي ارتقى اليها العالم بخطواته الواسعة ، لانها قيدت بينا كان العالم طليقاً . ولكن موطن النظر هو هل كانت تبقى جامدة لو انها كانت طليقة ؟ هذا الذي نريد أن نعرفه الآن ؟

أهمها صناعة الجوخ والحبال والبسط والطرايش والزيوت والاعطار والشمع وهو الذي أمر بتشييد مصنع الزجاج في معمل القزاز وبانشاء معامل أخرى للورق والصابون وصب المدافع وصنع سائر الاسلحة وصناعة الحدادة وسبك المعادن والسكاكين والمطاوي والسروج وبث هذه المعامل في جهات مختلفة من البلاد ولا سيما في جهة بولاق . وكانت القوة المحركة تختلف باختلاف المعامل فالمصانع الكبيرة كانت تدار بالآلات البخارية والمصانع المتوسطة والصغيرة كانت تدار بالحيوانات أو بمجرد القوة البشرية

وما كان هذا المجهود العظيم لينتج ثماره لو لم يقرن في الوقت عينه بتعليم النابتة المصرية المعدة للاشتغال بالصناعة تعاليم وافياً صحيحة فتوصلنا الى هذا النرض أنشأ محمد علي مدرسة الفنون والصنائع القائمة الآن ببولاق كما انه أخذ يكثر من ارسال البعث الى أوروبا حتى يصير من هؤلاء الطلبة مديرون للمعامل ورؤساء للصناعات ، اهـ

أنشأ محمد علي وخلفاؤه المصانع لكل شيء ، فبقيت المصانع الى أن طغى على مصر سيل العهد الاخير . وأنشأوا القلاع ليدودوا الطارق المنير عن الثغور والسواحل ، فبقيت قلاعهم الى ان دخل على مصر ليل العهد الاخير . وأنشأوا المدارس لكل علم وفن ، فبقيت مدارسهم الى أن نشبت بمصر أظافر العهد الاخير . فماذا أصاب مصر في هذا العهد الاخير ؟ هدمت المصانع فأصبحت مصر عالة على غيرها تستجديه أحقر الحاجات . ودرست الصناعات والفنون فأطبقت على الأمة جهالتها . وهدمت القلاع ، وأباحت السواحل والثغور ، فصارت البلاد كالدار المهجورة يدوسها كل طارق ، أو كالحي المباح ينتهكه كل راع . وهدم بعض المدارس وبقي منها ما تم الخدعة ببقائه بعد أن مسخ فأصبح صورة جوفاء . وهيئات أن تفتخر علينا يد الاصلاح بشيء ، اللهم إلا سياسة تشهد بالعجز قبل أن تشهد بسوء النية . وياويل العلم والاصلاح والتمدين ممن يعالجها ستاً وثلاثين سنة ثم يقول بنفسه في نفسه ان الدواء كان داء . ومن العجب أن يترن الطبيب ستاً وثلاثين سنة فيختمها بالخبية ، ثم يطالب أن يترن مدة مثلها !! ويارحمنا لمريض عملت مشارط طبيبه المتمرن ومقاريضه في جسمه كل هذه المدة لا شيء إلا أن الطبيب يترن !! أما المدارس

العالية ، فالحمد لله ، لا تستطيع السياسة الانكليزية أن تدعى انها
أنشأت منها واحدة في عهد الاحتلال ، فكلمها قبله . على اننا
تستطيع أن تقول انها ألغت بعضها ... وانها جاهدت لتقضي
على « جامعة الامة » ، ولا ندرى فاعل ذلك كان في سبيل التعليم
أيضاً !!!

إلى هنا يسهل على القارىء أن يعرف العهد الأول والعهد
الثالث من ثلاثة العهود التي مضت منذ تم الأمر في مصر لمحمد
على . ومتى عرفهما بما وصفنا سهل عليه أن يفاضل بينهما ليرى أيهما
يفضل الآخر . وسهل عليه بعد ذلك أن يبصر بعينه ، ويلمس
بيده ، حقيقة هائلة تنطوي في أحرف هذا السؤال : هل كنا
نكون في مثل حالتنا الحاضرة اذا دامت بنا الحياة على نحو ما كان
لعهد محمد على وعباس الاول وسعيد وابراهيم واسماعيل ؟ وبعبارة
أخرى : هل تقدمنا أو تأخرنا ؟

يجرى قلم السياسة في كتابة التاريخ أحياناً . ولكن للسياسة
قلماً غير القلم الذي يكتب الحقائق الصريحة ويمحص مسائل التاريخ
فمثل القلم الذي حملته يد اللورد كرومر حين وضع كتابه « مصر
الحديثة » لا يكون مقبول الشهادة أمام العدل التاريخي ، لأنه
منغوس في مداد السياسة . وقد لا يجد الكاتب السياسي غضاضة ،

إذا حمل هذا القلم وهاجم به الحقائق . بل قد لا يجد عيباً في ذلك وإن حمله بيد ترعشها الشيخوخة كيد اللورد كرومر يوم أملت عليه أضغاثه السياسية ذلك الكتاب

وليس كثيراً في لغة السياسة أن يقعد الرجل الى مسألة يبحثها وهو يعرف الحق في أمرها . ولا عجباً في أخلاق السياسة أن يجلس صاحبها جلسة ، ربما كانت طويلة ، ليستخرج العال والأسباب كما يهوى ، لا كما تهوى الحقيقة . هكذا كان اللورد كرومر في كتابه ، فقد جلس يبحث أسباب احتلال الانكليز مصر . وجعل يحاول إقناع الناس بأن الاحتلال كان خطباً جسيماً على انكلترا تحمته بشم وشرف واءاء !! لا شيء إلا ان تنقذ مصر وتسعدها !! فكانت في ذلك كالأب الرحيم ، يتعب ليريح أبناءه . ولم يقنع الرجل بهذا التذليل فجعل مسألة الاحتلال تبعة كانت محل النظر بين المحافظين والأحرار !! وكان كل فريق يلقيها على الآخر ويرفع عن أن تنسب اليه !! ثم وقف موقف الحكم بين الخصمين فقال في الفصل التاسع من كتابه : « وسيظهر من الفصول القادمة من هذا الكتاب أن جلّ التبعة في وقوع الاحتلال راجع الى ما فعلت حكومة المستر غلادستون لا إلى تدابير الحكومة التي رأسها اللورد سلاستوري قبله » . ولا ريب أن من يلمون

أقل المام بتوقف السياسة الانكليزية أمام المسألة المصرية في كل أطوارها ، يعلمون كيف يقع التناقض بين زعم الشعور بالتبعة ومحاولة الفرار منها ، وبين النيات التي استكنت في صدر السياسة الانكليزية ، حتى ظهرت يوم بدأت انكثرا وفرنسا تتحرشان بالخدو اسماعيل

غير أن شر التناقض ما قصد به إخفاء الحقائق بتشويه سمعة الرجال تنفيراً من النظر في سيرتهم ، حتى لا يظهر فضل أيامهم على أيام سواهم . وهذا الذي يجب الالتفات اليه خاصة ، فقد جهد اللورد كرومر كما جهد غيره في النيل من عباس باشا الاول وسعيد واسماعيل ، فألقى عليهم صورة الوحوش . ومن ذا الذي يظن أن للوحش عقلاً حتى ينتظر أن يرى له مآثرة في الاصلاح ..؟ ولكن الحق لا يخفى . وقد قلنا قبل ان السياسة لا تستطيع ان تمحو الحقائق من الصدور ، إذا استطاعت أن تمحوها من السطور . وهذه أمثلة من تناقض الحق والسياسة

قال اللورد كرومر في عباس باشا الأول : « أما عباس فكان عاتياً شرقياً من أردأ الانواع . تروى حكايات لا تعد عن قسوته التي تنفر منها النفوس ولم يكن له مع هذه السيئات حسنة مثل أسلافه بل إن صفاته كانت فيسيحة من جميع الوجوه »

ويقول التاريخ الصحيح ان من أعمال عباس باشا الاول على
قصر عهده انه « ارسل بعوثاً علمية الى أوربة عدد طلبتها ٤٨ طالباً
اتفق عليهم ٨٢٣ و ٨٢٢ جنيه » . فعمل اللورد كرومر بعد هذا العمل
إحدى شيشاته التي لم يكن له معها حسنة واحدة . ولعله لم ينس
حين كتب ما كتب ان عهده في مصر كان عهد قضاء على البعث
العلمية .

وقال هذا اللورد في سعيد باشا : « انه كان أقل غلظة وتوحشاً
من سلفه ولكنه أتى أعمالاً في منتهى القسوة والشناعة »
وقال أيضاً : ان المستر ولن قنصل انكلترا في القاهرة كتب
الى المستر سينيور سنة ١٨٥٥ : « ان سعيد باشا طائش متهور
بمجنون فقد صوابه من مداهنة الأجانب المحيطين به »
ويقول لجنة التجارة والصناعة في تقريرها : « وقد جنى أعقابه
— تريد محمد علي — ثمار أعماله المظيمة ولم يألوا جهداً في أن يحذوا
حذوه ويقتفوا أثره غير مدخرين وسعاً في أعمال التحسين والتكميل
وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق في هذا الميدان »
أما اسماعيل باشا فلا يحتاج أبناء الجيل الحاضر الى تكذيب
ما تنقله عليه السياسة ، فانهم لم يزالوا منمورين بآثاره يرونها ،
في كل شيء . وتقابلهم في كل مكان ، فكل شيء في المدن

والاقاليم وطرقها وشوارعها ناطق بهذه الآثار . ولا يظن أحد
ان سليلا من سلالة هؤلاء الرجال المصلحين يسلم من تلك اللدغات
اذا وقف في طريق الأفعى السياسية

ولعلنا في حاجة الى أمر لا يدلنا ان نذكره قبل ختام هذه
الكلمة فانا نحسب ان الأذهان غير ملتفتة اليه :

يسمع المصريون أحيانا ذكر أسماء رجال النهضة الحديثة من
مصريين وأوربيين : أما رجالنا وشباننا فانهم يعرفون تلك
الأسماء . وأما ناشئتنا الحديثة فهي لا تعرفها ، لأنها لم تعد تسمع
سماها بعد ان كانت من المدارس في مكان الاساتذة ، ومن
الألسنة في محل التمجيد .

رجالنا يعرفون أمثال رفاعه . ومصطفى مختار . ومظهر . وعلى
مبارك باشا . وعبدالله فكرى . وبهجت باشا . ومحمود الفلكى باشا
واسماعيل الفلكى باشا من العلماء والمهندسين . ومحمد الدرى باشا
وعلى ابراهيم باشا . وعيسى حمدي باشا ، من الأطباء . والقواد
الذين فتحوا السودان قبل أن يفتحه الجيش المصرى الفتاح الاخير ،
ثم ينسب ذلك الى اللورد كيتشنر ويكون به قائداً من عظماء
الرجال . يعرف رجالنا هؤلاء واخوانهم الكثيرين بآثارهم الماثلة فيما
تركوا من الأعمال والمؤلفات والمترجمات . ويعرفهم شباننا

باسمائهم فقط ، لأن ارادةً خاصة طوت آثارهم العلمية ، وقطعت
صلة النسب بين أسمائهم وآثارهم العملية . ولا تعرفهم ناشئتنا ، لأن
هذه الارادة الخاصة أزالَت ذكرهم من كل شيء امام الناشئة

ويعرف رجالنا وشباننا غير هؤلاء العلماء الوطنيين ، العلماء
الأوربيين من أبناء فرنسا وإيطاليا وسواها . أمثال كلوت
بك وكياني ولينان وموجل وهامنت ولمبير الخ

فقل لمن يعرفون هؤلاء وهؤلاء . ولمن يذكرونهم بأثر قائم ،
أو حديث مروي : هل رأيت مصر أمثالهم ، مصريين أو غير
مصريين أثناء العهد الذي طغى عليها ستاً وثلاثين سنة ؟ ثم سل
نفسك بعد ان تسمع الجواب ، وسل كل انسان : لماذا لم تر مصر
امثالهم ؟ لأن العلم رُفِع من الأرض ؟ أم لأن الدنيا خلت من
العلماء ؟ ام لا لهذا ولا لذلك ، بل لشيء آخر ؟

هل يقدر ان ترى مصر امثال هؤلاء العلماء نعم ذلك مقدور
إذا عاد جوها كما كان صالحاً لهم . . . ومن يعيد صلاح الجو غير
ابنائها . اللهم ان الأمل كل الحياة . وحوادث الأيام غذاء الأمل
ولا أمل إلا بالثقة . ولا ثقة إلا ان يغاب الحذر سلامة النية . أما
الحذر فهو هنا . . . هنا تحت كل حرف من حروف هذا البيت :
أسأت منذ أحسنت ظني بكم والحذر سوء الظن بالناس

القسم الاول

١

« فلما اتصرتنا في الحرب فوجئنا به صيان أيقظنا
من النوم . وظهر لنا ان المصريين لا يحبوننا .
ولا يريدون الانتفاع بنا » (المسترأثره ور)

وطبئة الفلاح وآماله

نكتب هذه المقالات مستمدين حقائقها من الكتاب الذي
رقته يد الزمن خلال ثلث قرن اجتازته مصر ووقفت اليوم على
طرفه . تريد أن تستأنف عهداً غيره . وتغلق بابه لتفتح لها باب
حياة خير من حياتها فيه

وإذ كانت الحجة القوية لخصوم مصر السياسيين أن المصري
قضى ذلك العهد راضياً ، بل مقدساً للذكر ، مسيحاً بالحمد . لا يجد
سبيلاً للشكر غير الاعتراف بالعجز عن الشكر . وكانوا لا يرون
هذا المصري الراضى المطمئن إلا في شخص الفلاح . حسن أن
نبدأ الكلام في حال الفلاح وآماله ، وشموه ووجدانه . بل
حديثه لنفسه وهو اجس الرجاء الذي يناجي به قلبه وربّه في خلوته

وساعة ينبطع على أرض الحقل ، وحين يتصل بصره بالسما ، فيرى جمال الجو ، ونعمة النيل ، وفيض الخير الدافق ، فيقول في نجواه :
يا رب لماذا لا يكون لي ، أنا المصري هذا الوطن الجميل خالصاً ؟

قال المستر « ارثر هور » مكاتب جريدة « التيمس » في الشرق الأوسط في أولى مقالاته التي كتبها عن « الاضطراب في مصر » : « فلما انتصرنا في الحرب فوجئنا بعصيان أيقظنا من النوم . وظهر لنا ان المصريين لا يحبوننا . ولا يريدون الاتفاف بنا » كذلك قال هذا الكاتب . وفي قوله معنى يدل عليه مفهوم عبارته . فكأنه أراد أن يقول : ان العصيان لم يكن منتظراً لانهم فوجئوا به . أي ان المظنون بل المعتقد كان خلافه . وقد كان هذا العصيان عاماً ، وكان مفاجأة ، فلا بد أن يكون الشعور بأسبابه الطبيعية عاماً أيضاً . ولا بد أن يكون الذين فوجئوا به على خطأ في جهل أسبابه أو تجاهلها . إذن : لم يكن الفلاح الذي كان شديداً في هذا العصيان راضياً ولا مطمئناً . ولم يكن يجد من نعمة التمتع بحرية الوطن بديلاً

بل يدل المفهوم على معنى أكبر من هذا المعنى . ففي العبارة ما ظهر من أن المصريين لا يحبون معارضتهم السياسيين . ولا يريدون الاتفاف بهم فكأن عدم الحب كان خفياً على هؤلاء

المعارضين من قبل . وكأنهم يريدون أن يقولوا الآن : ان مازعنائه من أن الفلاح حامد شاكر . وأن نور التقديس يسطع في جوانب نفسه كان زعماً باطلا . ولا نظن المستر « ارثر هور » يرى بعد هذا أن يكون الحب ضرباً من ضروب الطاعة التي تقضى بها محكمة أو مجلس . أما إرادة عدم الانتفاع فان لها سبباً تراه كل عين في الصورة التي تشهد بها حالة مصر العلمية والتجارية والصناعية والاجتماعية والأدبية . فان لهذه الصورة لساناً ينطق فصيحاً بشرح قيمة الانتفاع في ثلث قرن كامل

وقد لا نعدم معترضاً يقول : ان هذا كلام نظري . أو أثر حالة محدودة جاءت في الزمن الأخير اضطراراً أو خطأ بغير قصد إذن : نرجع الى الحقائق في حينها البعيد والقريب

إستقبلت مصر أياماً قضى بها الزمن منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم تكذب تجتاز حوادث تلك السنة والسنتين قبلها حتى بسطت يدها للعمل ، ورفعت صوتها بالحجة . وما كانت يدها المبسوطة في معاهد المدن بأسبق حركة منها في حقول الريف ، ولا كان صوتها المرفوع في قصور العواصم بأعلى منه في أكواخ القرى . وكـم بين هذا الزمن الذي نحن فيه الآن ، وبين الوقت الذي وقعت فيه حادثة « الجيش » يوم استعرضه سمو الخديو عباس في الحدود ؛ لقد كان ذلك الوقت

في أول عهدنا بما قضي به علينا . فليسألوا الحق : لماذا جرّ كبراء
المصريين مركبة الخديو عباس يومئذ ؟ ولماذا أغدق عليه البريد
والبرق رسائل الشكر من أرجاء القرى وأعماق الريف ؟ أما جواب
الحق فهو أن وطنية الفلاح المريقة ، أرتته موطن الشكر من
الوجوب فأعرب عن شكره برسائله . وأن وطنية المتحضرين
الراسخة أرتهم موطن الحمد من اللزوم . فجزوا مركبة أميرهم الشاب
كان الفلاح يخرج من داره الى حقلة وفي يده جبل ماشيته ،
فيلتذّ له أن يقف وتقف الماشية وراءه ، اذا انفق أن رأى قارئاً من
أبناء القرية يطوى صحيفة في يده . وما كان يقف ليسأله ما بها من
الأخبار لأول مرة . بل ليسأله : أية الصحف هي أمن الصحف
الوطنية ؟ فاذا علم انها ضالته استحف صاحبها أن يقرأ ليسمعه آية
الاخلاص لمصر ، غير قانع بالسؤال عن أخبارها . وإذا ذكّيتهافت
الفلاحون فيقف قارئهم موقف المعلم . ولكنه لا يلقي درساً ، بل
يتذاكر وإياهم سورة الوطنية المشتركة ، وآية الاخلاص للوطن ،
يتناول وصف الفلاحة أعيان البلاد ووجهاءها وعمدها .
أولئك الذين يشتركون في صحف السوء بما يشبه الأمر المقضي به .
غير أن مكاتب البريد في أرجاء القطر تعلم كيف كانوا يرفضون هذه
الصحف كلما وقع حادث يهيج شعور الوطنية . بينما كانت تلك

الصحف لا تخجل أن تؤلمهم بقحة، وتجرح شعورهم بجراحة .
وفي الحادثة المحزنة التي حلت وزرها سنة ١٩٠٦، تجلت وطنية
الفلاح المصري مشوبة بالسكد، ممزوجة بالدمع الذي جرى مجرى
الدم المراق . فكانت القرى كالرجل تغلى بنار الوطنية، وكان
ضوء هذه النار يسطع في الصحف جماء، وكان يريقها يامع على
أسلاك البرق، وضوء هذه الوطنية هو الذي نفذ الى أقطار
الغرب كافة فيدد ما نسجت يد التضليل، واستقامت به الحقيقة
التي حرّفت عن موضعها .

ولم تكد شمس الوطنية تتوارى بحجابها بين جوانح الفلاح
المصري، حتى أشرقت يوم النكبة بفقد المغفور له مصطفى كامل .
ولعل المآثم الذي أقامته الأمة كلها حزناً عليه، أنطق دليل على
أن المصري الفلاح وغير الفلاح لا يرضى غير مصره، ولا يحب
سوى أمته

لم يكن مصطفى نبياً أمراً لله بطاعته . ولا كان ملكاً يستوجب
الطاعة على العباد بالجهروت المطلق، ولا كان ذا جاه يرهب الناس
بجاهه، ولا مال يستهوى النفوس بماله . ولكن الأمة أطاعته
وأحبته، وسمعت منه ووثقت به . على حين ان بينها الامراء ممن
لم يبلغ امارتهم . واصحاب النفوذ ممن لم تكن له سطوتهم . وخزنة

الأموال ممن لم تكن له أموالهم . ولم يكن مصطفى ساحراً ، ولا ماكرًا . فكيف وجد النصر والتأييد في القرى والمدن ؟ وكيف هتف الفلاح وابنه وامراته باسمه وراء المحراث ، وفي طريق القرية وعلى سطح الدار ؟ كان ذلك وهو حيّ يبتنا ، لأنه تفضا الى مقر الوطنية من القلوب ، ولأنه هتف باسم مصر وهو أحب الاسماء اليّنا ، وأغلاها عندنا . فهتفنا باسمه في كل مكان . أما جنازته يوم مات فقد شيعها في القاهرة آلاف الفلاحين الذين جاءوا من أبعد قرى الريف في شمال القطر وجنوبه . بل كانوا يرون أن حرمة عليهم وحقهم في تشييعه ، يقضيان أن يطالبوا بالسنة البرق تأخير الجنازة حتى يدركوها . وأما مآتمه فقد كان مآتم الأمة . فلا مدينة ولا قرية إلا كانت حزينة مكتئبة ، ولا دار ولا معبد إلا وجبت فيه التعزية والبكاء ، وعقدت مجالس الترحم والدعاء . وقد لبثت القرى والمدن في مآتمه أربعين يوماً

ليس صعباً أن يراجع الناس صحف مصر في عشر سنوات بين عام ١٩٠٤ و ١٩١٢ - فانهم إذا فعلوا رأوا الفلاح المصري ظاهراً ابداً بين جماهير المحتجين على ما وقع خلال هذه السنوات وليسأل المنصفون : كيف كانت قرى الريف وبلدانه تقور بالوطنية أيام حادثة « الكامين » وما نالها من سوق الوطنيين الى المحاكم

كما يساق القشة السافكون . وجرمهم هو جرمهم الذى لا يزالون
يقترفونه ، بل الذى تتعرفه الأمة كلها اليوم ، هو الألسنة الوطنية
والأقلام الوطنية . ثم ليسألوا كيف كانت قرى الريف وبلدانه
تقوم وطنية يوم عرضت مسألة « القناة » ووقف نواب الأمة لها
موقفهم التاريخي المشهود

أكان الفلاح خلال هذه الأيام كلها راضياً أم غاضباً ؟ نعم : كان
راضياً . ولكنه رضا المؤمن يقبل القدر ويسأل الله اللطف فيه
كابد الفلاح المصري من نظام الري ما أصابه بالنكبة — في
خصوبة الأرض ، وجودة الزرع . ولم يتقطع عهد الفلاح بما كان
لأرضه من الخصوبة ، ولزرعه من الجودة ، قبل الزمن الذى جاء
فيه هذا النظام . قال فلاح يعلم اليوم أنه أصيب في مقتل من حياته
الاقتصادية . يعلم أن بطن الأرض امتلأ ماء ففسد ، وأن
متوسط محصول الفدان من القطن أصبح ثلاثة قناطير ، وقد كان
في أيامه الماضية ستة قناطير . ويعلم أن الأرض الواسعة لم تزل
بوراً في وطنه ، وهو في حاجة إليها . ويعلم أن الآفات سلطت
على زرعه ، لا تقمة من الله ، بل أثراً لازماً لفساد الطرق التي
اتخذت لتوزيع الماء . يعلم الفلاح أن زينة الظاهر تنبيء بخبر
مكذوب ، وأن وراء هذا الظاهر باطناً هو الذى يعرفه ، لأنه هو

الذى يشقى به ، ويصلى تاره ، على أن هذا الفلاح أدرك أن العلم حق مباح له منذ كان المغفور له محمد على باشا يأخذ ابنه ليعلمه . ثم تلفت حوله فإذا هو محروم من العلم . لأن سياسة التعليم قضت أنه ليس أهلاً للإنسانية التى يتخذ العلم زينة لها . هذا بعض ما كابده الفلاح فيما قبل السنوات الخمس الأخيرة . وهذه وطنيته وشعوره ، فإن كان بعد ذلك راضياً ، محباً ، مغرمًا . كانت مسألة فيها نظر !

٢

« ولحسن عروة العواطف التي تربط مصر
بتركيا كانت على وجه عام أقوى مما كان مظهرها .
وذلك رغم عدم الرغبة في سيادة الأتراك »
المستر آرثر هور

مصر وتركيا

كلما تحرك المصريون في سبيل آمالهم ، استطابت الصحف
واستطاب بعض الكتاب والساسة أن يقولوا : إن هذه الحركات
ليست إلاّ حينئذٍ لتركيا ، وأن هذا الحنين ليس إلاّ قفزة المنزع
الديني . . . ولكن الكلام عن آمال المصريين في حركاتهم ، لم
يكن خاصاً بصحف أنكارتا وكتابها وساستها . وإنما كان خاصاً
بهم أن يتجانبوا الحق في وصفها

إن مصر الإسلامية تعلم من حكمة الاسلام وعدله ما يجمع
لها الاستقلال المدني على أتم وجوهه ، والتبعية الروحية على أتم
وجوهها أيضاً . وقد أنصف المستر « آرثر هور » مراسل التيمس
في الشرق الأوسط الحقيقة والتاريخ إذ قال : « ولكن عروة
العواطف التي تربط مصر بتركيا كانت على وجه عام أقوى مما

كان مظهرنا . وذلك رغم عدم الرغبة في سيادة الأتراك .
غير أن المسألة تحتاج إلى بيان تحسره شبهة الباطل عن
وجه الحق . فالذين يعرفون مصر وشعبها ، والذين وقفوا على
تاريخ النهضة المصرية منذ كانت لمصر قضية في تاريخ السياسة ،
يشهدون أن الشعب المصري لم يكن يأبى سيادة الأتراك المدنية
ليقبل أية سيادة أخرى ، ولكنه كان يأبأها ليكون سيده نفسه ،
وصاحب أمره . وهكذا كان الحكم الذي شرع الله له . لا فضل
لأحد على أحد إلا بالعدل والتقوى . وهيات أن يرضى شعب
لنفسه ما يرضى للسلطة تنتقل من يد إلى يد بثمان أو بغير ثمن .
فكيف بالشعب المصري وهو يحفظ قول « ابن الخطاب » حين
اقتص لأحد المصريين من ولد « عمرو بن العاص » : « متى
تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً »

إذا كان المستر « أرثر هور » لا يرى غير أن يشير إلى أن
مصر تأبى السيادة التركية ، فإن مصر نفسها تبهر بأنها تأبى كل
سيادة لأحد . بل أولى بهذا الإباء أن يكون ضرورةً بدئية .
لأن عروة العواطف القوية لم تصرفه عن تركيا ، فمن البديهي أن
لا ينصرف عن غيرها لا سيما إذا انضم إليه ضعف العواطف أو
عدمها كما يشهد المستر « أرثر هور » نفسه بقوله : « فلما انتصرنا

في الحرب فوجئنا بعصيانٍ أيقظتنا من النوم . وظهر ان المصريين لا يحبوننا . ولا يريدون الاتفاف بنا »

وقد لا يقتنع المعارضون إلا ببرهانٍ أكثر وضوحاً ، وأوسع بياناً . فان كانوا كذلك ، قلنا : إن الاسلام يأتي أن يعيش بحلول العروة ، غير مستند الى ركن ليس أرفع منه إلا الله ، ولا يدفوقه إلا يد الله . وقد علم المسلمون في مصر وغيرها هذا الحكم من شريعتهم ، وهم ينظرون اليوم كما نظروا منذ سبعة قرون فيجدون بقية هذا الركن في تركيا . ولا منافاة بين أن يجتمع الاخلاص للدين في حدوده المشروعة ، والاخلاص للوطن في حدوده القومية . فالمصريون كغيرهم يريدون أن تبقى للمسلمين خلافة لا يتوسط بينها وبين الله شيء ، غير عنصر الاسلام ، لتم الولاية الروحية ، وتستقيم عباداتهم وأوامر دينهم فيما بينهم وبين الله . ويريدون أن لا تكون لأحد سيادة مدنية عليهم ، ليشعروا بنعمة الحرية ، وهي أعظم نعمة في الحياة

نم : يقول المصريون . نحن في عمل الدنيا المحض أولياء أنفسنا ، وفي عمل الآخرة المحض تابعون إلى ولاية المسلمين الروحية العامة . فنحن نريد أن تكون هذه الولاية ، وأن تبقى مصونة عن أن تكون فوقها يد غير يد الله . وليس لمن له بصيرة

أن يتأول هذا المعنى ليصرفه عن موضعه الى الشحنة الدينية ، فان
المثل قائم في المسيحية نفسها . فهناك ديوان الفاتيكان يأبى إلا أن
يكون مستقلاً ، ويأبى الكاثوليكيون في كل بقاع الأرض إلا
أن تكون له السيادة الروحية عليهم ، وأن يكون محفوظ الكيان
قوي السلطان . فهل قال أحدٌ ان هذه العروة الوثيقة التي تربط
أهل الكنيسة بالبابوية ترعة منهم الى الشحنة الدينية ، أو تفريط
في سؤددهم القومي ؟!

على أن السيادة التركية المدنية التي ألح عليها الزمن . وجعل
ينقصها من أطرافها حتى كانت في آخر العهد بها كالخيط دقة ،
وكالطيف مثالا . لم تكن قليلة الأثر في مدافعة الأيام . فقد كانت
على ما بها من ضعف ووهن عقبة في سبيل الحالة الجديدة « ١ » .
وكانت النتيجة الضرورية لا تقطاع ذلك الخيط الدقيق — لو أنه
اتقطع قبل الحرب الكبرى — أن تقف مصر وحدها مجاهدة
لنفسها حيث لا تعينها قوة المشاكلة في الشعوب الأخرى ، ولا
ترفع يدها بحجة المبادئ والوعود التي خاقتها الحرب . فبقاء تلك
السيادة الى الوقت الذي خاضت فيه تركيا غمار الحرب أفاد
القومية المصرية فائدة لا يختص بها مسلم دون قبطي

(١) هي الحماية التي أعلنتها انكلترا على مصر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤

في مصر أمة تعرف أنها كانت سيادة ، وتعرف أن صاحب
السيادة يأنف أن يكون مسوداً . وفي مصر المسلمون يأخذون
بأيدي اخوانهم في الوطنية ، عاملين جميعاً لغاية واحدة ، هي أن
يكونوا سادة أنفسهم في وطنهم . فلا المسيحي يشعر في وطنه
بأنه مسود ، ولا المسلم يشعر بأن هناك سيدياً له ولا ابن وطنه
الآخر . أما التجوى الروحية فلكل أن يناجي بها من شاء ،
ولكل أن يعترف بها في حدودها ومعناها لمن أراد . هذا سر
العروة القوية التي تربط عواطف مصر بتركيا . وان التاريخ يشهد
أن المصريين وقفوا أمام العثمانيين مواقف كثيرة يطلبون فيها
استقلالهم المدني ، بينما كانوا يحرصون كل الحرص على الخلافة ،
ويجيبونها إذا دعيتهم لأمر جليل لا يزيد سلطانها المدني عليهم .
فهل غريب أن ينفوا هذه المواقف أمام غير العثمانيين ؟؟؟ إنها
إذن : مشكلة لا تفهم !!!

٣

« انه لا يمكن قط أن تقوم حكومة حسنة مقام
حكومة أهلية » المستر لويد جورج

الحكم الزاني

الأشكال التي تتخذها صور الحكم في الشعوب ، تتلون
بألوان من الخصائص الفطرية ، أو الملكات المكسوبة بالوراثة ،
أو بتحدى التاريخ ، أو العادة المألوفة التي لم يذهب بها طول أمد
الاهمال

وان المشاهدة لتدل على أن الناس مفترقون في ذلك . فالجماعة
التي لم تعرف من خصائص الحياة إلا الشعور الساذج بأنها موجودة
على قدر المكان الذي يحتويها ، والزمان الذي يشتملها ، لا يصلح
فيها حكم يعتمد على إرشادها لنفسها . فان مثلها كمثل الطفل تموزه
الرعاية في حركته ، والتقويم في انتقال خطاه . ولكنك لا تجد
تلك الجماعة إلا فيمن تهبط بهم «الصدقة» من رؤوس الجبال . أما
الذين تحملهم أرض المدائن ، ويكتنفهم عمران الحياة . فان مجرد
اجتماعهم على هذا النحو بجماهير أهلا لأن يستقلوا بشأنهم ،
ويعيشوا بأمره أنفسهم لا بأمره سواهم . وقد لا تكون صلاحيتهم

للمثل الأعلى من الكمال تامة . ولكنهم لا يدركون هذا المثل
الأعلى إلا أن يُتركوا لأنفسهم . ترفعهم لجة وتهبطهم لجة ، حتى
يجيدوا السباحة فوق غوارب بحر الحياة

في العالم الآن أمم هي المثل الأعلى للحكم الذاتي في أجل معانيه ،
ولم يزل التاريخ ناطقاً أن هذه الأمم لم تصل الى ذلك إلا بعد أن
تركت لنفسها . ولم يقل التاريخ قط ان أمة مغلوبة خرجت من يد
أمة غالبة ضائرة منها بالتدريب على الحكم الذاتي الكامل . ولا
قال التاريخ إن أمة فقدت حواسها وهي مقهورة حتى لم يوقظها
القهر الى ما تجهل مما يجب أن يكون لها . كل الأمم التي وعائها
صدر التاريخ وكانت مغلوبة شعرت في غلبتها بان الغالب ساط
عليها بحكمه وان سبيل نجاتها أن تحكم نفسها . وكان هذا الشعور
مفتاح باب التفكير في الحكم الأصح . أليس ذلك كافياً لاثبات
أهليتها لأن تكون لنفسها ، وأن تعيش لنفسها ، وأن تنفصل عن
عداها لتنال الحق الطبيعي . وهو أن تبقى للوطن ويبقى الوطن لها ؟
متى علم الرومانيون والداثماركيون الشعب الانكليزي أن
يحكم نفسه بنفسه ؟ ومتى علم الانكليز الأمريكيين أن يحكموا
أنفسهم بأنفسهم ؟ ومتى تلقى البولونيون والفنانيون والقوقازيون
وشعوب الملايا وغيرهم دروس الحكم الذاتي عن قياصرة روسية ؟

ومنى وعت شعوب أمريكة آيات هذا الحكم عن الأسبانيين ؟؟
بل منى طلعت شمس الحرية فى فرنسة بارادة الغالبين الذين تلقفتها
أيديهم جيلاً بعد جيل ؟؟

التاريخ تجارب صادقة إن لم يكن قواعد تبنى عليها الأحكام
الصحيحة . وإلى جانب التاريخ الطبائع المكسوبة ، والتقاليد الموروثة
ولا يتكر حكم هذه الأقضية الثابتة إلا ذو غاية يمتقتها العدل . أو
جهل يبرأ منه العلم . أو عقل أعمى لا يبصر الحقائق . والتاريخ
يشهد أن مصر كانت لنفسها مستقلة أكثر ما عاشت من عمر
الدهر . وكانت لها تجارب فى حكم الشورى أكثر ما رأت من
الأحكام فى حياتها . وكانت تقاليدها الشورية متصلة الحلقات
بماضيها البعيد وعهدها الحاضر . فإن لم يقتنع المعاندون بشهادة
التاريخ فليقتنعوا بدلالة التجربة . وإن لم يقتنعوا بهذه ، فليقتنعوا
بآثار الملكة النفسية التى استلزمتهما التقاليد الموروثة . وإن لم
يقتنعوا بهذه أيضاً . فلا أقنع المعاند إلا الله

ليست سطور التاريخ هي التي شهدت وحدها بأن مصر
كانت فى أقدم أيامها شورية على أكمل مثال . بل شهدت الآثار
الناطقة بذلك أيضاً . فقد صح أن قصر « لايرنت » الذي كان
فى إقليم الفيوم وكان مؤلفاً من ثلاث آلاف غرفة لم يكن إلا الدار

التي يجتمع فيها «مجلس الأعيان» للنظر في شئون البلاد كافة . ولما دخل الاسلام مصر ، دخل وفي يمينه علم الشورى فقضى أن تكون سبيل حكم الناس . وبقيت مصر إسلامية ، تقرأ كتابها الكريم ، وتعي أحكام شريعتها القوية . ولم تنسخ آية الشورى من كتابها ، ولا رفعت أحكامها من شريعتها . وإذا كانت الأديان تطبع النفوس على غرارها ، وتستجد لها كيفيات وملكات لم تكن من قبل . وجب أن تقضى الضرورة أن الدين الاسلامي أكسب المصريين ملكة الحكم الذاتي ، وطبع نفوسهم عليها . هذا أهون الحكمين . أما الحكم العظيم الذي جاء به الاسلام فهو أمره لأهله أن يكونوا أولياء أنفسهم صوتاً لهم من عسف الغريب ، وحرصاً على ربحهم أن تذهب فيعيشوا أذلاء مقهورين

يتصل عهد مصر اليوم بأول عهدها بالاسلام ، فهي لا تزال إسلامية . وقبل ذلك كانت متصلة بعهد المجد العظيم أيام كانت سيدة العالم ، ومفيضة الحياة على الأكوان ، ومعلمة الشعوب أن الحكم الذاتي حق لكل شعب حين كان قصر « لايرنت » مقر شوراها . والآن فعندها بالحكم الذاتي في أمته الحديثة ليس بعيداً .

كان لمعبر لعهد محمد علي « مجلس المشاورة الملكي » و « المجلس

المختص « وهو بمثابة مجلس الوزراء . وكان لها « مجلس نواب »
لمهدي اسماعيل وتوفيق . وكان لها « مجلس الشورى » و « الجمعية
العمومية » حتى استعيض عنهما بالجمعية التشريعية . وكانت لها
مجالس المديريات التي لم تزل باقية . وقد لقي مجلسا النواب ومجلس
الشورى والجمعية العمومية من تصاريف السياسة ما لقيت . فان
الأولين قتلا في مهدهما ، والأخيرة عاشا يحزبان على الاحسان
بالاساءة . وعلى الاساءة بالاحسان . كانت كل حجة تصدر منها
على أن الأمة خليفة بالحكم الذاتي الكامل تعد ذنباً يستحقان
عليه عقوبة الطعن . ونقصاً يتخذ دليلاً على عكس المطلوب « ١ » .
هكذا وقفت السياسة للأمة هذا الموقف الغريب . وكان المنصفون

(١) عقد اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ فصلاً للكلام عن
مجلس الشورى والجمعية العمومية فقال : « ان مجلس الشورى تقلب على
ثلاثة أطوار . الطور الأول كان في السنين الأولى من سني الاحتلال
وفيها لم يكن أحد يلتفت اليه . والطور الثاني ابتداءً سنة ١٨٩٢ - وفيه
تقاذفت المجلس الاحوال حتى سلك سبيل العداوة للحكومة ولكن زمان
هذا الطور لم يدم طويلاً لحسن الحظ بل مضى الآن وانقضى وابتداءً
الطور الثالث فأبدى الاعضاء فيه مزيد الرغبة في معاونة الحكومة على
الاصلاح المصرى »

وقال في تقريره سنة ١٩٠٦ : « لا خلاف في أن مجلس شورى القوانين
كان في زمن من الازمان يجري على خطة مصبوعة بالعداوة والشبهات .

يسخرون من هذا الموقف اكثر مما يعترضون عليه . لأنه كان موقف الرجل يقيم نفسه ولياً على آخر فيضمر له ما شاء هواء ثم يعجز عن أن يستقيم على الصدق فيما يقول ويفعل

لم يخلق الله أمة — منذ خلق الدنيا — لتعلم أمة أخرى كيف تحكم نفسها بنفسها . وما خرجت أمة قط من يد أمة أخرى وفي

وربما لم يكن ذلك منه عن عمد وقصد . بل عن خطأ في ادراك سياسة الحكومة العمومية فتأني عن ذلك ما لا بد منه في مثل تلك الحال وهو حدوث غيظ كثير وكدر شديد وتجاهل الحكومة لآراء المجلس . ولكن من يقابل الامور التي أشار المجلس بها بعد عدوله عن خطة العداوة وما فعلته الحكومة بتلك الامور يجد أن المجلس استفاد كثيراً من توثيقه عرى الصداقة مع الحكومة سواء كان من جهة حفظ كرامته أو زيادة نفوذه »

وقال السير غورست في تقريره سنة ١٩٠٨ : « ذكرت في تقريرى الماضى ان اختبار السنوات الاخيرة دل على انهما - مجلس الشورى والجمعية العمومية - ناهجان نهجاً قوياً وانهما اظهرا في كثير من الاحوال مقدرة في المناقشات التي دارت فيهما على المشروعات التشريعية التي عرضتها الحكومة عليهما . ولذلك يسوءنى جداً الآن أن أقول ان الخطة العمومية التي جرى مجلس سوري الفوانين عليها وأعماله من حيث هو مجلس استشارى كانت الاننى عشر شهراً الماضية مما لا يقوى آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجياً فقد أتى أخيراً أعمالاً يصح الاستنتاج منها أنه أخذ في الرجوع القهقري وأنه لم يحمد في القيام بنصيبه من الاعمال الادارية

يدها اجازة هذا الحكم بعد أن تكون قد نالتها بالامتحان . ولكن الذي وجد وقامت عليه شواهد الحس والعلم والتاريخ أن الشعوب تخرج من أبدى غاليها كما يخرج المريض من فراش المرض ولا تكون قد شفاها دواء من مرضها بل تكون هي قد علمت الدواء وعلمت انه محرم عليها فشرعت تطلبه لتستطب به

ان الأمة التي يقال انها عليلة تحتاج الى المعالجة بيد أمة صحيحة ليست بين الأمم التي تتمر الارض . تلك أمة ضربت في المجاهل مع الوحوش فلها فطرة وحشية . فحاجتها قبل كل شيء أن تستأنس وتراض على طبائع الانسان . ومثل هذه الأمة لا حيلة في أن تتسلط عليها أمة أخرى . لا حيلة في ذلك ولا وافي

كما كان يحسنها قبلا فقد أضاع وقتاً طويلاً في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الامر ولا أظهرت أدلة جديدة على استعداد الامة للحكم الذاتي بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل وبعد الاخذ والرد وتأجيل المجلس شهرين اتفق المجلس على قرار يطالب به الحكومة باعداد مشروع يحول الامة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في ادارة شؤون البلاد الداخلية والقوانين المحلية بحيث يكون قرار الامة نافذاً المفعول في الشرائع والقوانين التي تسري على الوطنيين وفي فرض العوائد والضرائب » ثم قال بعد ذلك : « وفي شهر فبراير الماضي وافقت الجمعية العمومية على قرار شبيه بالقرار المتقدم »

لها من أن تبلغ بها غاية المتسلط القاهر ، وهي الادماج والتسخير
يقول المستر لويد جورج : « انه لا يمكن قط أن تقوم
حكومة حسنة مقام حكومة أهلية » . هذا القول حسن . معناه
انه لا بد ان تكون الحكومة التي تقوم مقام الحكومة الاهلية
حكومة غير حسنة أي قبيحة .

فهل من إنصاف الحق أن يكون العمل بهذه القضية في
مكان دون مكان ؟؟؟ تلك إحدى عجائبهم !!!

٤

« أن الأمم التي بلغت فيها همة الانسان منتهاها .
هي ملجأ الحياة الأدبية الصحيحة حيث تثبت
الأخلاق وتبقى المحامد » ادهون دى مولان

روح الأمة

هناك مقياس للحياة . غير الثروة ، والعلم ، والنشاط في
طلبهما . وهذا المقياس هو روح الأمة

أن المصباح يرسل نوره ضعيفاً أو قوياً . ولكن العين توحى
لصاحبها سبب ضعفه وقوته . توحى له أنها ترى شيئاً مكنوناً هو
زيت المصباح . وانه يضيء على قدره . فلو أن أمةً كانت أمينة
على خزائن الأرض ، قائمة على بيوت الحكمة والعلم . ثم لم يكن
روحها ذا نور ساطع يدل الناس عليها لما أغناها العلم والمال أن
تلتبس وسيلة يرى الناس في مرآتها جمال الكرامة ، وجلال الآباء
وعزة النفس ، وعظمة الرأي والعمل . وأن مكان الأمة المصرية
من هذه المنزلة ليس منكوراً . فهو في مثل ضوء الشمس وضوحاً
والعالم المبصر لا ينكر ما ينكره الأعمى

مضى عهد غير قصير وقفت فيه مصر موقف السلم الظاهر

ولكنها طوت هذا الزمن كله تحارب الحوادث وتنازل الأيام .
ولم تتقلد سلاحاً إلا بقية عزم صادق ، وأتفة صحيحة ، وبقظة
دائمة ، وعقل يكشف لها عن أفانين الخطط التي يتدعها الدهر .
ولا يقول أحد إن مصر المجاهدة خرجت مقهورة في معركة من
معاركها السلمية الدائمة . ذلك بأن روحها سليم لم تعرضه الأيام .
ظاهر لم تدنسه الحوادث . مصقول الجوهر . ينتفع بما يضر ،
ويهدى بما يضل

ما كانت الأمة المصرية قبل العهد الأخير مخلوقات صورية
تقبل كل روح ينفع فيها . ولكنها كانت شعباً تام الخلق ، نامي
الجسد والروح ، ممتازاً بخصائصه ومقوماته . كانت شعباً مدركاً
أن هو من الوجود . وأن يستحق أن يكون موقفه بين الشعوب
وكان لا بد لهذه الأمة أن تكون كذلك . إذ لم تجهل من تاريخها
القديم أن لها على العالم حق الاستاذ على التلميذ . فلا أقل من أن
تنال المساواة لغيرها وفاء ببعض هذا الحق . ولا جهات من
تاريخها الحديث أنها تعلمت حتى جعلت تراحم غيرها . وأثرت حتى
جعلت تبلغ الاقطار القاصية بتجارتها وغلاتها ومصنوعاتها ،
وقويت حتى أخضعت الأشداء وأخافت الأقوياء

قال المسيو « تيرس » وزير خارجية فرنسا في كتاب إلى

للسيو « جيزو » سفير فرنسا في لندن : « ان الباشا - محمد علي -
قادر أن يشعل نار الحرب لأي تهديد يقع ، أو حصار يحدث ،
أو أي عمل آخر ، نخذ حذرنا من ذلك . وأيقن أن محمد علي
يجتاز جبال طوروس . ويلقى أوربا في هاوية الخطر إذا هوجمت
الاسكندرية أو أية جهة من جهات القطر المصري الهائجة أو التي
توشك أن تهيج » .

مصر التي لم تجهل هذه الصفحة من تاريخها الحديث لا تقذف
إلى الضمة والهوان إلا أرجعتها خصائصها إلى الرفعة والشرف .
فإن بينها وبينها ذمة مرعية ، ونسباً محفوظاً

جوهرة الأكوان . مصر التي على شاطئ البحر الأبيض ،
التي عشقها الفرس والرومان والعرب . لم تزل دار الغريب وماجأه
لا يجد في الدنيا غيرها بديلاً من وطنه ، ولا يجد في الاقطار
صدراً أرحباً ، وحضارة باردة كصدرها وحضائنها . مصر هذه تعلم
أن لها هذه المنزلة عند الناس فتعلم أن تربتها ذهبية ، ونيابها نعيم ،
وأفقيها صحو ، وشمسها مترفقة . تعلم أن في هوائها شفاء السقم ، وفي
اخلاقها عزاء الغريب . وأن الذكاء والألفة ، والثبات والصبر ،
صفات مخلوقة في أبنائها ، مكسوبة في غيرهم . وقد جعلتها هذه
الخصال وطناً يلوذ به من لا وطن له . وكانت كذلك منذ أقدم

أيام التاريخ . أفلا تكتسب مصر من جيرانها ، ومن الوافدين عليها
قدرة على تناول الحسن من آرائهم وفعالهم

نهض « محمد علي » بمصر منذ قرن وربع قرن . ويوم تحرك
بنهضتها استقدم العلماء من أوروبا مستعيناً بهم على ما بينى ، ولم يبن
محمد علي لهؤلاء العلماء الذين استقدمهم بروجاً يعيشون فيها .
ولكنه خاطهم بالأمة ، وهم كانوا أوعية علم ، وخزائن فضل ،
وأمثلة لمحاسن الأخلاق . فهل كان المصريون يومئذٍ مخلوقين بنير
أعين تبصر ، وآذان تسمع ، وقلوب تعي ؟ أو كانت لهم أعين
وآذان وقلوب فانتفعوا بسيرة أولئك الرجال وأضافوا جديد
منفعتهم إلى قديم المجد الذي ورثوه عن آبائهم . على أن هؤلاء
الرجال كانوا بين الأمة أساتذة معلمين ، فكيف لا تصقل روحها
بصقال العلم الذي أفاضوه عليها ، والعمل الذي دربوها عليه ؟ وما
زال شأن الولاية بعد ذلك كشأن محمد علي . وكان إلى جانب هؤلاء
العلماء أهل النشاط والفضل من الأجناس الوافدة على مصر .
تكتاف وإياها على خدمة الوطن الذي تناسل فيه المصريون .
والذي رحب صدره لغيرهم فكان اسكل غريب وطناً ثانياً أعز
عليه من وطنه الأول

رأت مصر هؤلاء جميعاً ، ووقفت على ما عندهم من الرأي

في الحياة ، والعمل للسعادة . ونظرت في كتب العلماء ، وتاريخ الأمم ، ونهضات الشعوب ، وأدركت ما لها من أسباب وعلل . ثم عادت تقارن ذلك بماضيها . فإذا هو صورة منه . فلما شرعت تقارنه بحاضرها هالها بعد المسافة بينهما . على حين أن صفاتها خليقة باتحاد الصورتين . ومنزلتها من الرقي حرية أن تكون بين منازل الاعزاء

رزقت الأمة روحاً سليم التكوين ، رفيع المكاة ، كامل الخلق فكان لها حصناً يرد عنها عادية الزمن ، وقوة تصرع الأيام كلما أغارت عليها فترجع مخذولة خزيانة . فروح الأمة المصرية هو الذي أبقاها الى اليوم فلم تنل منها حيل الأيام شيئاً . وهو الذي صان وحدتها فلم تصل اليها يد التمزيق ، هو الذي أيقظ فؤادها فلم تنصب لها حباله إلا تيننت موضعها وقطعت خيوطها

أكان ينتظر من أمة استأثرت بالذكر الأسمى من جميل ما أسدى المصريون والعرب للمدنية فضربت بسهم وافر فيما أخرجت للعالم مدنية القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، أن تحمل بين جنبها روحاً متخاذلاً ، لا يثبت به موقفها أمام الأعاصير والزلازل ؟؟
يؤثر عن « إدمون دي مولان » قوله : « إن الأمم التي بلغت فيها همة الانسان منتهاها هي ملجأ الحياة الأدبية الصحيحة

حيث تثبت الأخلاق وتبقى المحامد . وقد شهد الله ان الأمة المصرية إحدى هذه الأمم . فان مبلغ همة إنسانها أن غالب الأيام فغلبها . وصادم الحوادث فصد منها على كثرة إلحاحها ، ودوام انصبابها . ومن سوى هذه الأمة خليف أن يكون ملجأ الحياة الصحيحة ؟ وهل يضرها ان أصابتها المدنية السياسية برشاش الفساد ؟ هبها كذلك ، ففي الباطن جوهر نقي طاهر . إن الله شهيد . لئن لم يسلم الناس أن هذه الأمة كذلك ، فلا كانت كذلك أمة أخرى . وانها إذن لبدعة تستحق النظر . فهل من متعظ ؟؟

٥

« ان القضاء على لغة أمة قضاء على قوميتها »
ماكس نوردو

القومية واللغة

إذا صورت القومية جسداً فاللغة روحها . وإذا انفصل الروح
عن الجسد فارقت الحياة

وقد صدقت شواهد التاريخ ، ولم يكذب نذيره للناس أن لا
يناموا عن لغتهم خشية أن تفنى فتفنى قوميتهم معها . في التاريخ
شواهد الصديق ، فهو يقول : إن أول ما يكون هلاك اللغة أن
يُخللها دخيل لغة أخرى ، فيحمل معه إلى نفوس أهلها طبائعا غير
طبائعتهم ، وعادات غير عاداتهم ، وآدابا غير آدابهم ، تمكنها منها
تلك الألفاظ السهلة السيالة التي تخالط لغتهم الأهلية . وكلما قوي
هذا الدخيل انبسطت به الألسنة ، واعتادت معانيه الأذهان ،
فتنقبض اللغة الاهلية شيئا فشيئا ، ثم تذوب أمام غلبته . وهناك
تودع الأمة قوميتها وتقابل قومية جديدة لا تبصر فيها تاريخا
خاصا ، ولا خلقا خاصا ، ولا وطنية خاصة

أين قوميات الأمم القديمة والحديثة التي هضمت لغتها معدات

اللغات الزاحفة عليها ؛ أين قومية هنود أمريكا وأهل المستعمرات
الأوربية من وسط أفريقيا ؛ وأين قومية « المغاربة » من أبناء
« زناتة » و « كتامة » وورثة « القرطاجيين » ؛ وأين قومية غير
هؤلاء ممن كانوا قديماً وحديثاً أصحاب وطن عزيز الجانب ووطنية
ناهضة الجناح ؛ لقد هضمتها أيدي الغالين حين هضمت لغاتهم
لغاتها . وانك لتحتال بكل حيلة لترى خيط الصلة بين من
يسكنون تلك البقاع اليوم وبين آباؤهم الأولين ، فلا ترى ذلك
الخيوط ، لأنهم كانوا أمماً روحها اللغة فانتسخت لغاتهم فسخوا أمماً
أخرى . ثم بادت لغاتهم الجديدة فسخوا مرة ثانية . هكذا يروى
التاريخ وتصدق روايته . وانه ليحدثنا أيضاً أن الفاتحين إنما ينلبون
الأمم وينخضمونها بسلاحين : اللغة والسيف

أصبحت اللغة العربية لغة مصر . ومضت عليها القرون
الطويلة فصارت وعاء لآداب الأمة وعاداتها وأخلاقها وتاريخها
وصارت قوام شخصيتها وميساك جنسها وصارت لسانها في التأليف
والكتابة والمخاطبة . وفي كل حاجة للغة فيها وساطة . ولعل اللغة
العربية أقوى اللغات على الذيوع وبسطة السلطان . وأقدرها على
الثبات والظفر بالموز على أحداث الزمن . أما قوتها على الذيوع
فلا أنها لغة دين بجانب أنها لغة قومية . ولغة الدين لا تحتاج إلى

شيء يعينها على إخضاع غيرها من اللغات متى أقبات النفس على هذا الدين . وأما أنها قادرة على اللغات فلأن لها من بقاء القرآن آخر الدهر نصيراً شديداً البأس بجانب القومية وهي النصير العام . وانتك لتدرك مقدار أثر الدين في حفظ اللغة العربية إذا سمعت . هذه الدعوى المقلوبة :

قال اللورد دفرين في تقرير خاص بالتعليم في مصر وضعه سنة ١٨٨٢ : « وأخال ان أمل التقدم ضعيف ما دامت العامة تتعلم اللغة العرسة الفصحى التي هي لغة القرآن »

على رغم أن الأمة المصرية من لغتها تلك القوة وهذا اللغات . فقد وجدت هذه اللغة في وطنها خلال ثلث القرن الأخير ما لا يحده الخصم من خصمه . وإمكن الأمة لم تكن تخضع لما يفسد عليها لانتها ثم ينتهي بفنائها . بل كان كل سهم يرمى به قلب اللغة ، يجد دواء عاجلاً يرد عليها العافية أكثر مما كانت . ويعبد إليها البهجة أعظم مما فقدت . ويزيدها تمكيناً . ويزيد نهضتها صعوداً . وسوقها رواجاً . ولا رب ان لغة الأمة تمشي الآن بين صفوف من الجلال لم تكن تمشي بينها من قبل

ظهرت مخاصمة اللغة الوطنية في دور الحكومة فأغفل أمرها في المحادثات ووضع التقارير ونأليف القوانين واللوائح . ولم يبق

لها ظل إلا فيما لا بد منه لا بلاغ الأمة ما تريد الحكومة أن تبلغها من أعمالها . والحكومة مصرية والوطن مصري . واللغة العربية لغة الحكومة الرسمية الوطنية ، ولغة الوطن التي لا عوض عنها . ولكن حكومتنا عاشت ثلث قرون تقابل لغتها الرسمية بوجه عابس ، وتصلحها بيد مقبوضة . كانت الحكومة تعدل عن لسانها الرسمي إلى لسان آخر أجنبي . ولا نعرف حكومة وطنية لها لغة خاصة تفعل ذلك إلا حكومتنا

القوانين توضع أعجمية ، وتبحث بلسان أعجمي ويقضى بتنفيذها وطاعتها وبعد ذلك تترجم بلغة الأمة . فاذا سألت : لماذا يكون ذلك ؟ فلا تجد جواباً إلا أن هناك لغة غريبة يراد أن تكون أصلاً واللغة الرسمية فرعاً . أو رأساً واللغة الوطنية ذيل . وإذا سألت : لماذا لا يعرف الموظفون الأجانب لغة البلاد لانهم المحتاجون إلى الوظائف ولانهم موظفون في حكومة البلاد ؟ فلا تجد جواباً إلا انهم أرادوا عكس الآية وكفى

وظهرت مخاصمة اللغة العربية في التعليم منذ سنة ١٨٩١ —

فقد كانت اللغة العربية لسان التعليم في المدارس كلها . وفي هذه السنة دخلت اللغة الأجنبية المدارس الابتدائية ، وُجعت لسان التعليم في دراسة علمي الأشياء والجغرافيا . وفي سنة ١٨٩٢ دخلت

المدارس الثانوية وجعلت لسان التعليم في دراسة العلوم الطبيعية والتاريخ والجغرافيا . ولما جاءت سنة ١٨٩٧ لم يكن للغتنا أثر في التعليم بهذه المدارس

وإذا كان يشفع في هذا أن إهمال اللغة في الدرجتين الأولى ومن درجات التعليم لا يضرها كثيراً لأن حضارة الأسر لا بنائها كقيلة بحفظها . فانا نكرر أن إشراب النفوس الناشئة لغة أخرى منذ الحداثة ، لا ينزل هذه اللغة من نفوسهم في المكان الذي يجب أن تنزله لغتهم القومية . على أن سياسة التعليم التي رأت أن تنسخ ظل اللغة العربية من التعليم الابتدائي لتزرع جذورها من الصدور نسخت ظلها من التعليم العالي أيضاً . والنتيجة المقصودة أن تبقى اللغة بعيدة عن المنهج العلمي فلا تكون لغة علم كما لا تكون لغة قومية

كانت لغة الأمة لسان التعليم في مدرسة الطب الى سنة ١٨٩٧ ثم أغارت عليها اللغة الأجنبية في تلك السنة . كانت لغة البلاد لغة التعليم كله في صغريات المدارس وكبرياتها ، فرأينا وقتاً طردت فيه لغتنا من مدارسنا كافة . ولولا أن الأمة شديدة الغيرة على قوميتها فهي شديدها على لغتها ، لما عادت اللغة العربية لساناً للتعليم في بعض المدارس

ومن عجيب ما حدث أن التقرير الذي وضعت له لجنة التجارة والصناعة بياناً لنتيجة عملها وضع بلغة أجنبية ثم ترجم إلى العربية . وكان هذا أيضاً شأن لجنة التعليم الأولى في تقريرها ، وهو شأن كل لجنة تؤلفها الحكومة المصرية لتؤدي عملاً

أما موقف الأمة فيدل على جلاله هذا الفخر الذي وطأ صدر الأيام ، والذي استحقته بفضل الغيرة الدائمة على لغتها والجهاد الدائم لنصرتها . وقد ذاعت الصحف الوطنية فأدت نصيباً غير قليل في خدمة اللغة . هذّبت الأساليب ، وأدتها إلى الأفهام مستقيمة . وثمرت المفردات الفصيحة ، فوعتها الأذهان وظهرت في التفاهم كتابة ومخاطبة . ومن جميل ما فعلته الصحف الوطنية أن طهرت الأساليب من الألفاظ الفاسدة ، والتراكيب السقيمة ، والكلمات التي ينفر منها الذوق مما دخل به المتمصرون على هذه البلاد . أما الأدب والتأليف فالفخر بهما عظيم . وإنك لتعدّ الجُم من الشعراء المطبوعين على سلامة الذوق وتجويد اللفظ والمعنى ، والكتاب المنشئين ممن يتمتع ببيانهم ، ويطربك حريف أقلامهم . وإنك لتستقبل كل يوم مؤلفاً جديداً أقل ما فيه من الخير أن به من مفردات اللغة ما يدل على مستحدث المعاني ومستجد الأشياء هذه غيرة الأمة على لغتها . وهذا جهادها في سبيل نصرتها .

فهل يضيرها بعد ذلك أن تبقى مخدولة بين جدران الدور الحكومية ؟ هل يضيرها أن لا يرسم بها شيء . وأن توضع أسفل من غيرها في كل ورقة أو بطاقة . وأن يجري بها القلم الحكومي سقيماً عليلاً . لا ينتسب إلى العربية أكثر مما ينتسب إلى الأعجمية ؟؟

إن الذي يرى كتاباً أو منشوراً خارجاً من إحدى دور الحكومة لا يرى فيه حكومة مصر في هذا القرن بل يراها في قرن الاختلاط . فلغتها قبطية لا تنسب إلى عرب ولا إلى عجم . راجت سوق اللغة وأرغمت أنف البني . ولا سبيل إلى القضاء على قومية أمة إلا أن يقضى على لغتها . قال « ماكس نوردو » الألماني : « إن القضاء على أمة قضاء على قوميتها » أما قومية الأمة المصرية فمحال أن يقضى عليها لأن لها لغة أبدية الحياة . فالطمع في ذلك سقطة من سقطات العقل !!!

٦

» انا لو رجعنا البصر الى أبعد الأزمان التي
يحدثنا عنها التاريخ لوجدنا ان قدماء المصريين
كانوا عاشرين في ظل حكومة كاملة النظام .
يتنعمون بمزايا حضارة لا تدانيها حضارة
سواها » لجنة التجارة والصناعة

الرقى الاقتصادي

يحسن بنا قبل الكلام فيما بلغته الامة من الرقى الاقتصادي
خلال ثلث القرن الأخير ، وقبل النظر في أسباب هذا الرقى
وما آخذه . أن نقف قليلا على طلل الماضي نتدب فوق قبره مجداً
فئيت معاهده ، ولم نقن آياته وشواهد

لنسأل الطلل الدارس : أين الدفائن من أرض مصر تخرجها
همة تحشد العلم جيشاً ، وتسوق الدهر خادماً ؟ وأين السفائن من
بحار مصر تغادرها موقرة بالمتاجر مما أنبت التربة الذهبية ، وما
أبدعت اليد الصانعة ، فتروح بفضل الاحسان للناس بما تحمله
اليهم ، وتندو بريح المال لأهلها والثناء على بنيتها ؟ وأين الحياة
الصاعدة إلى منزلة النجم إدراكا لنهاية الرقى في كل ضرب من

ضروبه ؟ أين الزراعة فياضة الغلات ، والصناعة باهرة الآيات ،
والعلم شجرة أصلها في مصر ، وظلها في كل مكان ؟
أين هذا كله ؟ بل أين مصر التي رآها صاحبها وليس في الدنيا
قطر يدانيها ، ولا في الأرض رقعة تفضلها ، فحسب أن ملكها لا
ينبغي لغير إله ، ووجد ذلك الآله في نفسه فقال محتجاً : « أليس
لي ملك مصر ، وهذه الأنهار تجري من تحتي ؟ » أين مصر التي
أرادها « يوسف » حين قال لصاحبها : « إجعلني على خزائن
الأرض اني حفيظٌ هليم » ؟ وأين مصر التي صدق ابن العاص في
وصفها حين قال : « إنها زمردة خضراء » ؟

طوي الكتاب وجف القلم ، وبقيت عيون السماء شاخصة
تري كيف يتغير الانسان ولا يتغير المكان ، وبقي النيل جارياً
ينظر كيف تتبدل ألوان الخلائق ولا يتبدل لونه الفضي . ولكنها
أمة لا تبكي الماضي لتجلس على قبره حتى تهلك ، وإنما تبكيه
لتذكره فتنتفع ، وتمثل جلاله فتتمعظ

كانت مصر منذ أقدم تاريخها كأعظم ما تكون أمة في رقيها
الاقتصادي . تقول كانت كذلك من قبل لأنها هوت في أيامها
الأخيرة من منزلة رقيها العظيم ، ولكن الأبرار من أبنائها
تداركوها فجعلوا يقلون عثرتها فلا ينالهم كلال ولا ملل كلما دكوا

عقبة فوجدوا بعدها عقبات . تلك حقيقة لا عناء في الاقتناع بها ،
فمصر تقول إن صناعتها وتجارتها وزراعتها بارت أشد البوار ، وهي
حين تقول ذلك تأمن كل اعتراض من جانب اليد التي قامت على
منافس الحياة الاقتصادية . فقد جاءت هذه اليد في الزمن الأخير
تترف بأن مصر الاقتصادية لا تتنفس أنفاس الحياة ، ولا تنبض
نبض الصحة ، وكان هذا الاعتراف عملاً لا قولاً . والعمل لا
يكذب إذا جاز أن يكذب القول

نسمع الآن كما كنا نسمع قبل الآن ، إن الأمة المصرية
مغمورة بفضل الإصلاح الذي تم في ثلث القرن الأخير فعلياً
أن تترف هذا الجميل لأهله . نعم : الأمة المصرية أكرم الأمم
أخلاقاً ، وأكثرها سماحة . فهي تترف الجميل إذا رأت في موضعه
أو رأت أنها مقصودة به أو ببعضه وإن لم يقع في موضعه . أما
لسان الحكومة فينطق بأن هذا الجميل لم يكن ولم يحصل ، فن
الذين أن تكلف الأمة معرفته ، وتعنف على إنكاره ، أو يقال إنها
جحدته

أتدرون ماذا يقول لسان الحكومة ؟ إنكم تسمعون في
المذكرة التي وضعتها وزارة المعارف المصرية لتطلب إلغاء الشهادة
الابتدائية من مجلس الوزراء ، وتسمعون في الأمر الحكومي

الذي قضى بتأليف « لجنة التجارة والصناعة » . وفي الأمر الذي
قضى بتأليف « لجنة تعميم التعليم الأولي » . وفي الأمر الذي
قضى بتأليف « مجلس التجارة الزراعية » . إنكم تسمعون هذا
اللسان في هذه الصور الحكومية المسجلة ، فإن وزارة المعارف لم
تفتقر إلى الشجاعة الأدبية ساعة سجلت على نفسها في مذكرتها
أن التجربة دلت على فساد التعليم الابتدائي وعدم جدواه . ولم
تأنف السلطة الفعالة أن يشهد الأمر الخاص بلجنة التجارة
والصناعة أن صناعة مصر وتجارها طورتا فأريد نشرهما في الزمن
الأخير . ولم تخش أن يعجب الناس حين يسمعون أنها تحركت
بعد الجود الطويل لتأشى « جامعة أميرية » فلم تكن هذه الجامعة
أكثر من ضم المدارس العالية وراء سور واحد . ولم تعبأ بالغرابة
التي تفيض بها دعوى إصلاح التعليم بالهيكل العظمي الذي خاق
للتعليم الأولي . ولم تأبه للدهشة التي تملك النفوس حين ترى ألفاظ
العناية بالتجارة الزراعية مسموعة الآن فقط

هذا هو لسان الحكومة في مذكراتها وأوامرها ، وهو
فصيح في الاعتراف بأن التعليم والزراعة والتجارة والصناعة لم يثبت
مرتكسة في هاوية من الإهمال ليس في قرارها إلا الفناء حتى
أيقظت الحاجة الوقتية العيون المغمضة فانفتحت بالنظر ، النظر

الذي لا يتجاوز الإشارة والكلام . على أن هذه الأشياء كانت أثناء تأجج الحرب يوم كان السكون ألزم الأشياء للمتحاربين ، والآن فأين هي ؟ وما خبرها ، اللهم لا أثر ولا خبر ، ولعل كل شيء حاد إلى أصله ؟!

الزراعة

ماذا بلنت زراعة مصر من الرقي ؟ إن الرقي الذي تضاف إلى الحكومة أسبابه وآثاره يقاس بمقياس العدم فهو لا شيء . أستغفر الله ، فإن هنالك شيئاً عظيماً رجعت أسبابه وآثاره إلى النظام الذي ابتلع الأموال العظيمة ، هذا الشيء اسمه خيبة الآمال ، وفساد الأعمال ، وله شاهد موجود ناطق ، هو طرق الري التي أثبت الفنيون فسادها يوم كانت نظرية لم يجربها العمل ، والتي أثبتت التجربة القاسية ما قاله الفنيون فيها ، والتي لم تزل باقية إلى الآن .

أما أصل التفكير في الحاجة إلى نظام الري الحديث ، ففضله راجع إلى محمد علي ورجال عهده . ولم يزل عمله في تحقيقه ناطق الآثار . بل أشار « السير ولكوكس » بالرجوع إلى الطرق التي وضعها محمد علي للري ، وهي إشارة معناها ان المصالحين في هذه الأيام لم يعرفوا كيف يتظرون بعين ذلك المصلح الكبير ، فرموا

لأنفسهم أن يتقهقروا إلى الوراء قرناً وربع قرن ليلتمسوا فضله
في الإصلاح

لم تزل الحياة الزراعية جامدة كأن لم تمر بها الأعوام الطويلة ،
فاذا لم يكن الري قد صلح بما فعله به فان الأرض لم تر بذراً جديداً
غير ما تعرف من البذور ، وهذه البذور القديمة لم تجد عناية لتجويد
نوعها ، بل وجدت تقيض ذلك إهمالاً أصاب بعضها بالرداءة
وبعضها الآخر بالانحطاط بجانب مثله من بذور الأمم الأخرى .
وهل تفتقر هذه الحقيقة إلى برهانٍ بعد أن رأينا مصيبة القطن
بالنحطاط درجته ، وبعد أن شاهدنا غفلة الحكومة عنه ، فلا هي
رفعت من هذا الانحطاط بتوليد الأنواع الجديدة . ولا هي دعت
الزراع إلى ذلك وحببت اليهم العمل بحسن الجزاء . انما كانت
دلائل العناية أن انصرفوا بكل قوتهم إلى السودان يستنبطونه
قطناً يرتفع على القطن المصري ويحتجزون له النيل ليرى نبات
مصر وفلاحها أمراً جلالاً لم يريانه من قبل

إن الأثر الملموس هو أن محصول القطن زاد في جملته لأن
الفلاح زاد الأرض التي يزرعها قطناً وتقص في مقداره الجزئي .
فقد أصبح متوسط محصول الفدان الواحد ثلاثة قناطير وكان قبل
سنة ١٩٠٠ نحو ستة قناطير . وما كان لهذا النقص من علة إلا أن

الأرض ضعفت بكثرة تداولها في زراعة القطن لكثرة ما تطلبه المصانع الانكليزية وغيرها منه . وإن نظام الري ملأ بطن الأرض ماء ولم يحم بجانيه نظام الصرف ففسدت تربتها . أما محصول الغلال فإليك ما قالته لجنة التجارة والصناعة فيه : « إن محصول الغلال المصرية لم يزل على ما كان عليه منذ قرن خلافاً للبلدان الكبرى الزراعية فإن محصولاتها تضاعفت وذلك بفضل الأساليب الزراعية الحديثة » . هذا هو الأثر للموس ، وهو الجميل الذي أسدي لمصر فما أعظمه ..! وما أثقله على رقبتها ..! وما أوجب عليها أن تعرفه فلا تنسكه أبد الدهر ..! فإذا هي جحدته بعد ذلك كان أمرها عجيباً ..! أليس كذلك ؟؟..

إن للإصلاح مواقيت لا تنقطع عن أمة ما دامت حاجاتها في الحياة متجددة ، والإصلاح ليس كلاماً يقال ويداع ، ولكنه عمل ، فلماذا لم نره في مواقيته ...؟

٧

» ان مصر غدت مهد حضارة هي من
أغنى الحضارات القديمة وأعجدها . كما
أنه بسبب التقصير في الانتفاع بالمزايا
الطبيعية قدر لهذه البلاد أن لا تبلغ
درجة الرقي والرخاء التي كانت جديرة
بها » لجنة التجارة والصناعة

الصناعة

ما كانت البلاد المصرية في أي عهد من عهود الحضارة في
منزلة تهبط عن الدرجة الأولى بين غيرها من البلاد جميعاً . اللهم
إلا هذا العهد فقد هبطت حتى أصبحت 'سفلاً' . وتأخرت حتى
صارت ذيلًا

ومصر مخلوقة لتسكنها أمة تمشي أمام الأمم وفي يدها لواء
الحضارة . فإن بها من الخصائص الطبيعية والمزايا الكونية ما
ليس بغيرها . وإذا كانت للحضارة مقومات من ظواهر الطبيعة
في الأرض والهواء والماء والجو والانسان ، فهذه المقومات وفيرة
على أكملها في مصر ، حتى كأنها اختصت بها دون سواها . ولكن
العهد الذي احتواه ثلث القرن الأخير جعل مصر في ذيل الناس

لأنه أهمل كل هبة أنعمت بها الطبيعة على مصر . فكان من
الضروري أن تكون نتيجة الإهمال غروب شمس الحضارة المصرية
واقترامها سبيل الحياة في لجة من الظلام الدامس . على أن الأمة
لم تعجز عن أن توري همتها فتقدح شرراً تستضي به

أدخل أية مدينة مصرية ، وانظر هل تقف عينك منها على
شيء أبعد من آثار الصناعة القديمة . إفتح أي كتاب في تاريخ
مصر القديم والحديث ، وانظر هل تقرأ إلا شهادات تنطق بأن
الصناعة المصرية كانت في العهد القديم أيام الفراعنة . وفي العهد
المتوسط أيام الفاطميين وغيرهم من الولاة والامراء المسلمين .
وفي العهد الذي بدأت فيه النهضة الحديثة أيام محمد علي وخلفائه
من بعده . في منزلة من الرقي والابداع والجودة ودقة الذوق لم
تباها منزلة الصناعة في أمة أخرى حتى في هذه الأيام ؛ فإذا رأيت
ما تبصر عينك وقرأت ما يشهد به التاريخ فسل : لماذا وقفت صناعة
مصر منذ ابتداء العهد الأخير موقف الجمود ، ثم تحدرت على
درج الانحطاط والفناء حتى عفا أثرها ، واتقطع خبرها ؟ .

وحيثما كانت الأمة ناهضة لتقف بين صفوف الأمم في
الموقف الذي تقتضيه الحياة الكريمة وجب أن تحمل نصيباً عظيماً
من العمل لهذا الموقف . كذلك كانت الأمة المصرية في كل أيامها .

ولم تنس هذه الأمة أن الصناعة هي الدرجة الأولى في السلم التي تصعد فيها الأمم لموقفها الرفيع . فكل حاجة من حاجات الحياة إنما تقوم على عماد قوي من الصناعة . ولا تدرك الأمة حاجاتها كاملة إلا حين تعتمد على صناعتها أو يكون أعظم اعتمادها عليها . فلو أن أمة عاشت عالة على غيرها في كل مصنوع ل بقيت مشلولة اليد ناقصة الحاجات

هذه الحقيقة التي لم تنسها الأمة هي التي ألقت اليها بمقاييد الصناعة في أيامها الأولى فبلغت منها ما لم تبلغه أمة أخرى . وهي التي ألقت اليها بمقاييد الصناعة حينما أسفر فجر هذا العصر فرفعت قواعد المصانع الواسعة . والآن كيف لا نسيل الدمع إذا وقفنا باطلال مصانعنا ؟ بل كيف لا نسأل : لماذا هدمت مصانع النسيج والزجاج والمعادن « ١ » والحديد والآنية والورق ؟ وأين مصانع السفن والذخائر وملابس الجيش وسلاحه وعدده وخيامه ؟ هل ادخرنا ما يفي حاجة الرقي إلى أن يفرغ عمر الدهر فهدمت تلك المصانع ؟ هل بلغنا نهاية القوة والبأس فخطمت الترسانات ؟ أم ماذا كان ، ولأي شيء قوضت دور الصناعات .. ؟

« ١ » كانت صناعة المعادن لعهد محمد علي تدرس دراسة علمية في (مدرسة المعادن) التي أنشأها بمصر القديمة

تقيم الحجة على اليد التي أخذت السبيل على مناقس الحياة الصناعية مما قوله الألسنة الرسمية نفسها . هذا هو التقرير الذى وضعته لجنة التجارة والصناعة الرسمية يقول : إن صناعة مصر لم تمت عن فقر ولا عوز . ولم تهلك عن غباوة فى الصانع المصرى . فالمواد الأولى موفورة لا تعوز مصر إلى غيرها . والصانع المصرى ذكى صبور مبدع . هكذا تقول لجنة التجارة والصناعة فى كل سطر من تقريرها . إذن : لماذا ماتت صناعتنا ؟ إن تقرير هذه اللجنة ينطق بالجواب أيضاً . فهو يقول : « فى سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المنسوجات المصدرة للخارج ٦٢٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٣ فى المئة من مجموع الصادرات . وفى سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها إلى ١١ ألف جنيه أى بنسبة تكاد تكون فى حكم العدم ونلاحظ أخيراً أن المحصولات الصناعية الأخرى كانت قيمتها فى صادرات سنة ١٨٣٦ — ٥١٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٢ ونصف فى المئة من المجموع . أما فى سنة ١٩١٣ فلا تتجاوز نسبتها ٩ فى المئة » ويقول بعد ذلك : « حلت انكساراً فى المنزلة الأولى التى كانت لتركيا فى سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة الواردات أو فى تجارة الصادرات وقد أصبحت أهم بلد تورد لنا بضائعها وتستورد بضائعنا » . نعم : لعائنا نجد فى هذا القول الرسمى جواب السؤال

وليست الآثار السيئة التي أدى إليها موت الصناعة المصرية خاصة بإقامة الأمة مقام الافتقار الدائم إلى الغير . وظهور نصيبها من الرقي في مظهر يمكن أن يقال معه أنها عاجزة عن أن تعول نفسها وتترك لذاتها . بل آثاره السيئة أصابت الأمة أيضاً بالفقر الأدبي إلى جوار الفقر المادي . فان هذه الأمة القوية تسكن وطناً توفرت فيه أسباب النماء الانساني ، فمن النتائج الطبيعية أن تتنازل ويكثر أبنائها . كذلك تقول الاحصاءات . وبمقدار تهدم الدور الصناعية يضيع أطفال وشبان ورجال هيأتهم الفطرة للصناعة ، وزادوا عن حاجة الزراعة وغيرها من الأعمال . وقد وقعت هذه النتيجة الخطرة ، فأدت إلى العواقب التي لا بد أن تؤدي إليها كحال الأمن العام وكثرة العاطلين وشيوع التسول والتعويل على مرتزقات حقيرة تتخذ عند الراقين دليلاً على ضعة الأمم والبلاد . ولم يكن أبناء الأمة ليركبوا هذا المركب على جهل به ، بل كانوا يركبونه اضطراراً على علم أنهم أكرم من أن يركبوه مختارين .

كانت الأمة ترى شبح هذه الحالة فيملاً عينها ظلاماً . وكانت لا تجهل ما وراءه من عاقبة تنصب بالويل على أعز شيء في مستقبلها . ولكنها لم تكن مستسلمة ولا نائمة . إن الأمة

رفعت أعلام يقظتها فصاحت الصحافة الوطنية تشهد العالم على ما يحدث وعلى أنها عارفة بما يحدث ، وصاح القادة في الأندية الرسمية وغير الرسمية يشهدون العالم أيضاً هذه الشهادة ، وبيننا كانت تقيم برهان يقظتها على هذا النحو كانت تستجمع قوة العمل وهي مكتوفة ولكن الآثار التي أخرجتها حركة الشعب المكتوف تزلت بين آثار الشعوب الأخرى منزلة عالية

صاح المصريون : لتحي صناعة مصر . وليحي مجدها الصناعي . وليعد عهد الحضارة العظيمة . ولم يلبث هذا الصياح أن هبط على قلب الصانع المصري في حانوته الحقيق . فماذا فعل ؟ أخرج البدائع مما شبعَت العين بجماله وهو معروض أمام الأَبصار في المعارض الصناعية . ولو نطقَت ألسنة الانصاف لسمع الناس أن أعظم ما يفتخر به ممدنو الشعوب من نخامة القصور التي شيدت في المدن المصرية لهذا العهد ليس إلا عمل الصناع والعمال المصريين الذين يحشدون لبناء تلك القصور والعمائر كما حشدوا من قبل لبناء الأهرام

وقد يلذ للانصاف أن يسمع الناس أيضاً صوت الحق فيما رأوه من ظواهر العناية الرسمية بالصناعة المصرية في السنوات الأخيرة . ولا أسهل على الحق من أن يقول : إن الأثر يدل على

المؤثر . وهذا هو المؤثر فأين الأثر . هذه هي إدارة التعليم الفني والصناعي . فأين هذا التعليم على وجهه الصحيح ؟ وأين ما أجرى الله على يد هذه الإدارة من الآثار الفنية والصناعية والتجارية ؟ هنالك آثار جليلة لها . فإذا سألت عنها فسل قبل ذلك : لماذا اقترن وجود إدارة التعليم الفني بهضة الأمة الصناعية ؟ ولماذا نرى كل الحرص على أن تمتد يدها إلى كل مكان تستقل فيه الأمة بأحياء الصناعة ، من مدرسة أو مصنع أو غيرها .. ؟

ولكن الأمة ناهضة لا محالة . والأمة الناهضة بعزم غير مفلول لا تغلب على ما تريد . فإذا غلبت كان ذلك إحدى فلتات الطبيعة !!!



« ان المكانة الاقتصادية لتجارة الصادرات المصرية قد ضعفت واضمحلت لأن تنوع المواد التي تتكون منها الصادرات أخذ في التقص بدل الزيادة . وهذا يجعل اعتماد القطر على البلاد الاجنبية أشد وأعظم منه في أي زمن سابق » لجنة التجارة والصناعة

التجارة

يحمل الزمن أعلام التجارة المصرية ، ولكل عصر من عصوره التي مرت بمصر علم خافق
إن التاريخ مرآة الماضي . والناس ينظرون في هذه المرآة صورة تنبيء باليد التي طوقت بها تجارة مصر أعناق الشعوب .
ولكن هذا التاريخ سيقف مرعوش اليد حين يكتب صفحة التجارة المصرية في ثلث القرن الأخير ، لا يدرى أيصل حاضرها بماضيها وهو لا يتصل . أم يعزله عنه فيشين كتابه الأبيض بصفحة سوداء ؟

تستمد تجارة الأمة قوتها وسعة انتشارها من نماء المنتجات . لا فرق في ذلك بين ما تنتجه الأرض ، وما تنتجه الصناعة .

وإن شواهد الحاضر الذي تنافس فيه الأمم العاملة والحكومات
المخلصة لتدل على أن أية أمة لم تكن تبني مجد تجارتها إلا بهذه
الشواهد

يجتهد كل شعب ، أو يجتهد الحكومات المخلصة لشعوبها
لتحرز السبق في عدة أشياء لا بد منها لأحراز النصر في معركة
الأسواق . فالبلاد التي تخرج أجود الحاصلات من أرضها وصناعتها
والتي تعرف كيف ترى الأذواق وإلى أين تنبج ، والتي تجمع بين
الاتقان والجمال ومطابقة الأذواق مع إدراك الحيلة لجعل النفقة
أقل ما تكون بالقياس إلى غيرها . البلاد التي تفعل ذلك هي بلاد
الأمة التي تنزل تجارتها من الأسواق أرفع منزلة ، وتنال من
الربح أوفر نصيب ، وتبلغ من شيوع الذكر وسعة الانتشار ما
يسير كالطير في جوه . كل شعب عامل عرف ذلك قديماً وحديثاً
وسعى ليستأثر به دون سواه . وقد كان الشعب المصري
كذلك أيام كان قدوة الشعوب في الثروة والحضارة والقوة والمجد .
فهل له اليوم هذه المنزلة ؟ كلا : فقد ضاعت وصار إلى منزلة البوار
فأصبح عالة . تجارته من يد النير وييد الغير . وحاجاته التجارية من
عند الغير . حتى لو أن هذا الغير أبى عليه مادة التجارة ، لما رأيت
في مصر تاجراً وطنياً ...

كلما كانت صناعة الأمة راقية ، متمشية مع روح العصر ، قائمة على أساس صحيح من الوسائل العملية . وكلما كانت زراعة الأمة نامية ، جيدة الثمرة ، كثيرة الأنواع . كانت تجارتها عظيمة رابجة . وقد رأينا كيف أصيبت الزراعة والصناعة في مصر . فليس عندنا من غلات الأرض ما ندخل به أسواق العالم إلا القطن . وهو مع ذلك محمول على قيود ، بعضها يجذبه من منزلته العالية إلى أسفل ، وبعضها يختص غير المصريين بربحه العظيم ولا يترك لهم إلا بقايا قد لا يقنع بها المنتج غير التاجر

قالت لجنة التجارة والصناعة : « إن مكاتنا الاقتصادية تركز على محصول زراعي واحد وهو القطن . وفضلا عن ذلك فهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة له في الأهمية »

وإذا سألت عن غير القطن فقل : أين غلات الأرض المصرية وهي التي تنبت كل شيء ، وينضر فيها كل نبات ؟ أين أزواج الفاكهة من كل صنف وخزائن الغلات من كل نوع ؟ أين البقول والألياف ؟ وأين خشب الغابات ؟ أين ما يتبع نماء الزراعة وسعة الأرض من تربية الماشية والطيور ؟ وأين أوبارها وأصوافها وألبانها وزبدتها وسمنها وعسلها ؟ كل ذلك شيء لا أثر له في تجارة

مصر . وقد كان من خصائصها . وكانت تفيض به على العالم أجمع
إذا لم تكن صناعة ولا زراعة ، ولا عمل للارتفاع بمزايا
الأرض والحيوان ، فأى شيء تستمد التجارة منه قوتها وتعتمد
عليه في انتشارها ؟

ليس هذا وحده هو الذي نسخ ظل التجارة المصرية من
أسواق العالم بعد أن كانت ملتها . فان هناك شيئاً آخر ، هو عدم
العناية بمعادن مصر ودفائها من جامد وسائل . وقد كانوا يقولون
سترأ على وصمة الاهمال إن القطر المصري ليس من الأقطار التي
استودعتها الطبيعة كتوزها المدفونة . غير أن التاريخ كان يصيح
من جانب الصدق بأنه قول زور . واليوم أقامت « لجنة التجارة
والصناعة » البرهان الرسمي على كذب هذا القول الذي كان شبه
رسمي . قالت اللجنة : « كان المصريون يمارسون صناعة التعدين
وسبك المعادن بدليل وجود الكثير من الآلات الزراعية المصنوعة
من النحاس والتمثيل المصبوبة من البرونز والحديد » . على أن ما
حدث أخيراً شهد بأن أصحاب تلك الدعوى كانوا يدعونها لغاية
في نفوسهم أبرزتها صورة الشركات « ١ » التي ألقت لاستخراج
زيت البترول من آبار « هر جادة » و « جمسة » ولم يكن فيها أثر

ليد مصرية . حتى ولا يد الحكومة !!!

ومن البديهي أن عناية الحكومات بمواصلاتها البرية والبحرية ،
على قدر عنايتها بتجارها الوطنية . ويمكن أن يقال إنك إنما وجدت
سفينة تجارية تمخر عباب البحر ، علمت أن العلم الذي يحقق عليها
علم حكومة تحارب حرباً تجارية وطنية . ويقال نتيجة لهذا : إنك
حيثما وجدت البحار خالية من سفينة تنسب إلى حكومة موجودة
في الأرض علمت أن هذه الحكومة دفنت تجارة وطنها فلم تعبأ
بما ينقلها من بلدٍ إلى بلد . وبعد ذلك هل يتفضل الزمن الذي
ينطق بلسان العمل في ثلث القرن الأخير فيدل الناس على سفينة
تجارية للحكومة المصرية وببارة أخرى للشعب المصري ؟ إن
لأشد الأثم صنعاً وافتقاراً سفناً تجارية وتجارة متناثرة . أما مصر
فليس لها شيء من ذلك ، لا لأنها عاشت على هذا الفقر قبل ثلث
القرن الأخير ، بل لأنه جاء فنزع سفنها التجارية من يدها . ولم
تزل هذه السفن موجودة تشق البحار . فسلوها ما سبب جفائها ؟
سلوا شركة البواخر الخديوية : كيف انتقلت سفننا التجارية إلى
يدها . ثم سلوا الأيام تخبركم : لماذا انتقلت ؟

كانت مصر ذات تجارة واسعة نامية تعتمد على زراعة وصناعة
واسعتين ناميتين . وكان لها أسطول تجاري يشارف الناس في

أوطانهم بمجد التجارة المصرية . وكانت قوتها التجارية تنبعث عن نشاطها لنفسها وهي طليقة . واليوم فلا تجارة إلا ما يجود به من كانت مصر تجود عليهم . لأن الزراعة جامدة على حال لم تتغير مع الزمن . والصناعة مشدودة الوثاق بجبال وسلاسل . وهذه همّة الشعب تقطع سلاسلها وحيالها . والشعب يستمد القوة على ذلك من قلبه ، من إخلاصه ، من ثقته بنفسه ، من الحق الذي لا يخذل . فاذا خذلته الايام كان شأنها عجيباً !!

٩

» ان مهمة المجلس هي المحافظة على الصحة العامة في مصر . ومع هذا يجب السهر على المصلحة التجارية . فلا يجوز تغيير اللوائح المحلية الا اذا روعيت فيها هذه المصلحة »
مستر مياقيل

الاجتماع والصحة

أرأيت إذا جلست إلى شيخ فان برك الدهر على صدره ، فاستوصفته حياة مصر الاجتماعية والصحية قبل ثلث القرون الأخير ، فماذا يسمعك ؟

لا شك يفتح عينيه البراقتين ببطء ليراك ، كأنه يسمع منك بعينه البصيرة لا بأذنه السميعة ، ذلك فعل الذكرى التي ثارت في قلبه ، والحيرة التي تملأ صدره كلما رأى حاضره وذكر ماضيه . ومثل هذا الشيخ يتبرم بالحياة لأنها أمهلتته حتى رأى جيل الفساد والسقم

شيخك المستول يزفر ويتململ تحت سؤالك ، كأنه يحاول أن يزيج عن قلبه حجراً ثقيلاً . ولكنه على كل حال سبتكم ، فاسمع ما يقول :

منذ أربعين عاماً كانت مصر موطناً لشعب بريء طاهر ،
لا يعاقب بذيله دنس ، ولا يتقذر شرفه برذيلة . أعراضه موفورة
عليها رقيب من الأرواح ، ودينه مصون عليه حفيظ من المهبج .
كان أكثر ما تبلغه الرذيلة منه أن ترسل خيالها فيقطع عنق هذا
الخيال ، وكان أكبر ما يدخل عليه المكر أن يبعث نذيره فيقضي
على هذا النذير

هكذا كانت مصر وشعبها منذ أربعين عاماً ، أيام كانت
قوتها المعنوية كالحديد صلابة وتماسكاً ، وثروتها في يدها كالوديعة
في يد الأمين لا تمتد يده اليها بسوء . وأخلاقها صافية كالماء لا
عكر فيها ، متآخدة كالعقد المنظوم لا انقراط لها

مضت تلك الأيام وطوت شبابها وشيبتها ، وقد كانوا من
قوة الأبدان بحيث يعدل واحدكم ألفاً ، ومن حياة الوجدان بحيث
لا تموت أعراضهم حتفاً ، ومن طهارة النفس بحيث لا يلمون
بفاحشة ، ولا تنزل الدنية بواديهم

هذه صفة مصر وشعبها في الوقت الذي كان قبل أربعين عاماً ،
فهل مسخت هذه الصفة أو لا تزال قائمة ؟ وهل تبدلت الحال أو
بقيت على نحو ما كانت ؟

إهبط المدائن من أرض مصر ، وافتقد الفضيلة فيها . فانك

سوف تجدها بعد الوصب والاعياء منتبذة مكان الدليل العاني
تحت حجر من أحجار المعابد ، أو في زاوية من زوايا القبور .
لأنها حوربت في السبل والأندية والمدارس والمجالس . فانهزمت
تطلب النجاة في الدور المأهولة ، ولم يفرخ روعها حتى هوجت
في الدور أيضاً . فطارت عنها تطلب النجاة في المعابد ، في بيوت
الله . وياويلتنا : فقد أحيط بها خفية في هذه البيوت أيضاً . إنها
لا بد أن تذهب إلى المقابر لتجيرها العظام النخرة . والأجساد
البالية . وكذلك فعات . وكذلك أحسن الموتى جوار الفضيلة
الفضيلة في نفسها غير مذنبه . والفضيلة لا تحارب لذاتها .
فلماذا شنت عليها تلك الغارات ؟ سؤال يسأله العقل ويقره
الانصاف . ولكن الفضيلة تشد الأزر ، وتجمع الشتات ، وتصلح
الأبدان ، وتعصم الأرواح ، وتصون الأخلاق والآداب ،
وتحفظ الثروة والجاه ، وتجري بحار العلم ، وتغري بالمحامد ، وتحث
على الرفعة ، وتأمر بالعمل للحياة الكريمة . هذا كله فعل الفضيلة
فكيف تفعل فعلها الطبيعي في مصر ؟ إنها إذن تستحق أن تنفي
من الأرض !!

مرض الاجتماع المصري بما أصاب الأخلاق . فلم تعد الترية
تعالجه ، ولا وازع الدين بداويه . ولا يعرف الناس حكومة أهلية

ترى مرض الاجتماع في وطنها فتنام عنه أو تبيعحه . اللهم إلا أن تكون تلك الحكومة مكتوفة أو مسوقة إلى ما يجب أن لا يكون ولم تكن مصيبة الاجتماع المصرى بهذا المرض فقط ، بل كانت بما سلط على أبناء الأمة من التشريد والفراغ . والذي يدخل المدائن لا يرى خذلان الفضيلة وحدها بل يرى أيضاً خذلان الانسانية بين جيوش المتشردين العاطلين

عاشت الأمة خلال هذا الزمن بين مشادة ومدافعة . تنادي إن البلاء داهم والشر متفاقم . وتطلب من الحكومة أن تؤدي الواجب فلا تسمع ، وكان شأن الأمة بين حالين : شكاية وتحذير ، ومعرفة للواجب وشروع في أدائه . أما التحذير فلم يكن يسمع . وأما العمل فكأن كانت الأمة تنهض به في طريق ارتفعت فيها العقبات . على أنها لم تكن ترجع عن مقصدها وإن لم تنل منه إلا قليلا .

بقيت الصحة ، وما أيسر أن تمتد العين إلى مساكن هذا الوطن في قراه ومدائه لترى كيف تتخذ منها العلل والأمراض مكان سكانها . إن القاهرة عاصمة الشرق أجمع لم تنل جديداً من الإصلاح الصحي ، فشوارعها الكبيرة الواسعة هي الشوارع التي اختطها اسماعيل وأسلافه من قبله . وقد كانت الأشجار زينة على

جوانبها فاجتثت أخيراً ، والاسكندرية على مثالها إلا ما اقتضت
الشهوات الخاصة أن يبالغ في إصلاحه من شوارعها حيث يسكن
المتصرفون في أمور البلاد . وليست المدن الأخرى بأحسن حفظاً
من العاصمتين وهي لا تكون كذلك طبعاً . وبعد أن تكون هذه
حال الصحة في الحواضر تبقى حالها في بلدان الريف وقراه وصمة
في جبين القرن العشرين ، ألصقها به من لا يعنون بأرواح العباد
هنالك في المدائن أحياء اسمها الأحياء الوطنية ، يسكنها
الشعب العامل المجتهد الصبور ، أزقة وحارات لا تكاد تنفذ إليها
خيوط الشمس حتى تبرد حرارتها برطوبة وخفة . ولا تكاد تمر بها
نسائم الهواء حتى تفسد بتن ريحها الخائفة ، في تلك الحارات
والأزقة ترى الموت جاثماً يتنمر ، وتبصر الحياة خائفة تترقب .
ومنها ترتفع أصوات النوائح كلما جاء صيف أو دخل شتاء فجال
للموت وصال . وعلى أرضها تقام المآتم الدائمة لأبناء مصر الذين
تنخطفهم يد الفناء ، أستغفر الله . بل يد الإهمال الذي تركهم في
مساكن ألح عليها الخراب اطول العهد بها ، وأنكرها العصر لأنها
أولى أن تكون مساكن أثرية

هذه صحة الشعب الذي يسكن المدن ، أما شعب الريف فلولا
أنه يخرج إلى فضاء الأرض فبجد الحياة في شمسها المشرقة وهوائه

النقى ، لما كان غير الدور قبوراً له . أفلم تنظروا مساكن الريفيين في قراهم ؟ الرجل والمرأة والطفل على مضجع واحد بجانب مضجع البقرة والأتان . وما كان ابن الريف ليرضى ذلك لنفسه وأهله ، لولا أنه مضطر ، وهو ليس يجهل كيف يجب اتقاؤه للصحة ، ولكنه لا يملك وسيلة الاتقاء . يعرف أن اليد المسيطرة مكلفة أن تصون صحته وحياته ولكنه يقنع بالسكوت خشية التجبيه والرفض ويعمل نفسه بأن تفعل اليوم أو غداً

لولا أن طبيعة هذا العصر أفضت إلى النفوس بالضرورات الواجبة لما أبت الأوباء على حي في مصر من أبنائها . علمت الأمة إن كل شيء في الوجود للحياة ، وإن الحياة بالصحة والعافية ، فجعل الناس في الريف والحضر لا يشكون ألماً إلا فزعوا إلى الأطباء . وما كانت « مصالحة الصحة » ولا ميزانية الحكومة لتتفعمانهم لو أنهم قعدوا ينتظرون أن تعالج الحكومة أسقامهم ، هكذا يشهد الواقع . ويرجع الواقع في شهادته إلى أول العهد بالحياة الأخيرة . فقد شاع الوباء الأصفر « الكوليرا » في هذه البلاد سنة ١٨٨٣ حتى خافت الدول أن ينتقل إلى أوروبا فألفت في الاسكندرية مجلساً صحياً دولياً يتخذ الوسائل للنجاة من خطبه الدائم . وكان المستر « مياقيل » مندوب انكلترا في هذا المجلس .

فانظر ما قال يومئذ : « إن مهمة المجلس هي المحافظة على الصحة العامة في مصر ومع هذا يجب السهر على المصلحة التجارية فلا يجوز تغيير اللوائح المحلية إلا إذا روعيت فيها هذه المصلحة » . كذا قالها المستر « ميافيل » منذ ست وثلاثين سنة . فكانت وحيًا لم يتبدل . وكانت قانونًا جرى عليه العمل إلى الآن . فإذا ما تدل عليه هذه الكلمة حين تتعارض في مصر صحة الأمة ومصلحة التجارة ؟؟ أليس ذلك عجيبًا في أفعال الناس ؟؟

١٠

« وقد اقترح بعضهم حديثاً أن يتعلم المرشحون
أموراً تفيدهم في مناصبهم الرسمية في مصر
والسودان وشرع في اخراج هذا الاقتراح
من القول الى الفعل على سبيل التجربة »
اللورد كرومر سنة ١٩٠٥

الادارة

أمام الادارة المصرية دائماً شعب هائله مخيف ، هو شعب الأ من
العام . ولكن الادارة المصرية لم توفق يوماً واحداً لتأمين نفسها
صولة هذا الشعب . فأنواع العلاج التي التمسها له ، لم تكن تزيد
إلا خلاً واعتلالاً . واللجج الذواخر التي رفعتها من صنوف
العمل والتدبير كانت ولم تزل تنكسر على صخرته الصماء . ضاع المال
الذي لا يحصى في سبيل الأ من العام . ونفدت الحيلة التي أظهرها
أصحاب السيطرة في القرن الأخير ، وهي تجربة قاسية ، تنطق بأن
اليدين التي تحركت لتصلح كانت قادرة على إضاعة المال والوقت فقط
من الممكن أن يخرجوا اللوائح والمنشورات التي وضعت
خلال لث قرن لمعالجة الأ من العام من خلله فيبنوا بها جبالاً من
الورق . ومن الممكن أن يهودوا إلى الوسائل التي التمسوها لمعالجة

الأمن العام من سقمه ليروا كيف لا تتعارف إلا كما يتعارف الماء والنار . ولقد كان النفي الإداري آخر وسيلة استعيرت من سياسة القرون المظلمة ليصلح بها الأمن العام في القرن العشرين ولكنها لم تفجح أيضاً . فهل هذه الخيبة كلها لأن مصر واد من أودية الشياطين فلا يستطيع البشر رياضة أهله على الخير ؟ أو لأن الداء الدفين في صدور غير صدور أهل البلاد ؟

الإدارة المصرية فروع ترجع إلى أصل معين . أو هي كأعضاء الجسد تستمد الهداية من الرأس . ولا ريب أن الحياة التي تدب في أصل الشجرة تنمى في عروقها جميعاً . وإذا صلح الرأس صلح الجسد كله . وإن الأغصان الجافة الميتة لتدل على جفاف أصلها وموته . وفساد الأعضاء ناطق بفساد الرأس . كانت فروع الإدارة المصرية في أيدي المصريين . ولكن أصلها لم يكن في أيديهم . فكيف اعتلت ؟

وماذا كان يعجز الإدارة عن تقويم الاعوجاج الدائم الذي أصيبت به قناة الأمن العام ؟ لو أن إنساناً نشريين يديه تاريخ الإدارة في ثلث القرن الأخير لرأى أداة العجز . فهناك أوامر مقرونة بأن تطاع طاعة وحي السماء . تصدر عن أمر يرى أنه معصوم في مثل هذا البلد . فلا يقبل إرشاداً ، ولا يسمع تعليماً .

حتى إذا شرعت فروع الإدارة في تنفيذها عافتها نفوس الناس ،
لأنها مقطوعة النسب بإاداتهم وأخلاقهم ومشاربهم وقوميتهم .
وإذ ذلك تضطرب تلك القناة التي يراد تقويمها في أيدي الموظفين
المصريين . وما أسهل أن يقال إن هؤلاء الموظفين عجزة قليلو
الخبرة ، تعوزهم الوصاية ، ويفتقرون إلى الإرشاد الطويل . ثم تلو
هذه الشهادة المقلوبة أن يخلو ذلك الأمر بنفسه قليلا وما هي إلا
أن يخرج بأمر جديد ينسخ الأمر القديم . وهكذا تتكرر هذه
التجارب بل لا تزال تتكرر إلى الآن . أما إثمها فعلى الموظفين
المصريين . وأما خيرها المزعوم فغيرهم . وإذا ذكرت بعد ذلك
قيل إنها تجارب صحيحة ولكن البلاد لم تنهيا لها بعد !!!

قال اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ وهو يصف طريقة
انتخاب الموظفين الانكليز للمناصب المصرية : « يجب أن يكون
عمر الطالب عند تقديم طلبه بين ٢١ و ٢٥ سنة » . وأكثر هؤلاء
إنما كانوا يتولون مناصب الإدارة . وأكثرهم لم يكن يخطؤه
الحظ فيقبض بيده على منصب من مناصب التفتيش . هؤلاء
الشبان هم الذين قال عنهم اللورد كرومر أيضا إن بجانب كل مدير
في الأقاليم مفتشا انكليزيا يساعده . وهم الذين قال عنهم إن طلبهم
وظائف الحكومة المصرية عظيم حتى بلغوا سنة ١٩٠٥ — ٢٢٠

طالباً بينما كانت الوظائف الخالية ١٤ وظيفة . ولا تدل شهادة الواقع على أن مديري الأقاليم أهل الخبرة والتجربة . وأبناء البلاد العارفين بأخلاقها وعاداتها وما يصلح لها وما لا يصلح . لا تدل شهادة الواقع على أن مديري الأقاليم الممتازين بهذه الصفات كانوا يرمون أو ينقضون أمام الإرادة التي يكتنفها نزق الشباب في ابن الحادية والعشرين أو الخامسة والعشرين . فلو أن الإدارة المصرية صلحت بعد ذلك لكان صلاحها رمية من غير رام . أو كان إحدى خوارق العادات !!

كانت هذه علة الإدارة . ولا تؤدي هذه العلة إلى غير نتیجتها الطبيعية وهي خلل كل شيء يرجع إليها ولا سببا للأمن العام . فإذا أضيف إلى العلة الإدارية علة حرمان الأمة من التعليم والتهديب كملت أسباب الخلل وكان أمراً واجب الوقوع

إن وازع العلم أبلغ تأثيراً في النفس من وازع القوة . وقد كان يجب أن يكون أول يوم فتح به ثلث القرن الأخير أول يوم يفتح به الإصلاح الجديد خالياً من كل عيب . خالصاً من شائبة النية المنحرفة عن الاستقامة . قالوا يومئذ إن الإدارة مريضة تحتاج إلى العلاج . وكان يجب أن يقولوا إن بناء العلم الذي وضع أساسه محمد على ورفع قواعده خلفاؤه من بعده يحتاج إلى إكمال .

ولكن الذي حصل غير ذلك . الذي حصل أن ذلك بناء العلم .
وعولجت الادارة بعقاقير تضاعف الداء . ووجدت مضاعفات لم
تكن موجودة من قبل . وهي انسياب سيل المدنية الفاسدة على
البلاد ، وتفتق الشهوات الشيطانية بما فعله الطمع في ركوب متن
هذه المدنية . أمسى الناس وأصبحوا ، فاذا هم في ظلمة حالكة .
مصباح العلم ينطفئ قليلا قليلا . وفساد الادارة يتجلى بأشكال
وألوان من المغارم وشيطان المدنية الفاسدة يغوى الناس أن يلقوا
بأنفسهم في مهاوى الهلاك . وسوء العمل لحفظ الثروة الفردية
يقتلها من جذورها . أعجيب بعد هذا أن تكثر الجرائم . وتشيع
المظالم . ويطنى الفساد . ويقتل الناس بعضهم بعضاً . كلا : ليس
هذا عجيباً ، ولكن العجيب أن يكون خلافه

وقد توفرت الأمثلة من غرائب العهد المعروف ، وربما كان
أغربها أن يصدر الأمر القاطع فيتلقاه موظفو الادارة المصريون
بالطاعة والتتفيذ . فاذا نشأت عنه أمور يوجب القانون أن يكون
لها قصاص ، سيق الموظف المصري الذي سمع وأطاع ونفذ إلى
موقف القصاص . فلا يجد ما يدافع به عن نفسه إلا أن يقول في
نجواه : « غيري جنى وأنا للمعذب فيكم » . ولم تزل الذاكرة تحفظ
قصة أولى بها أن توضع بجانب القصص التي تنسب إلى الشرقيين

للسخرية منهم . ولم يفت الصحف الوطنية أن تشير إلى قصتنا هذه في حينها . غير أننا نرويها تفكهة للقراء

قالوا في السنة الماضية إن أحد معاوني الإدارة المصريين رفع قضية على الحكومة يطالبها بتعويض لأنها فصلته عن وظيفته بسبب غير قانوني . أما السبب الذي قضى بفصله فهو أنه عظيم الكفاءة شديد الذكاء . ولذلك كان ينتقد أعمال بعض زملائه فلم المفتش الانكليزي خبره فأمر بنقله إلى إقليم آخر ظهرت فيه كفاءته العظيمة وذكاءه الشديد أيضاً . ولكن المفتش علم ذلك مرة أخرى فكتب بجرة قلم واحد يأمر بفصله . ومثل هذا الأمر لا بد مطاع ...

هكذا رويت القصة وهي لم تخل من بيان الذنب الذي قضى أن يفصل صاحبها من عمله . ولكن ذنبه أنه كفء تام الكفاءة ، ذكي عظيم الذكاء ...

فهل يفهم الناس من هذا أن الموظف المصري المستقيم الجدير بأن يتخذ في وظيفته هو النقي العاجز ؟ وهل سمع الناس أن الغباوة والعجز شرطان لا بد منهما في الوظائف الإدارية ؟ وكيف ينتظر بعد هذه القصة أن يصالح أمر الإدارة في مصر إذا لم تنير الحال غير الحال ؟

ومن بدائع اللورد كرومر قوله في تقريره سنة ١٩٠٥ فيما
تصلح به حال الموظفين الانكليز : « وقد اقترح بعضهم حديثاً أن
يتعلم المرشحون أموراً تفيدهم في مناصبهم الرسمية في مصر والسودان
وشرع في إخراج هذا الاقتراح من القوة إلى الفعل على سبيل
التجربة » ولم يعلم أحد كنه هذه الأمور غير اللورد والمقترحين
والمرشحين المتعلمين والأساتذة الذين يعلمونهم . ولكننا علمنا أنها
أمور تفيدهم في مناصبهم بمصر والسودان . فآية ناحية كانت
تنحاز إليها فائدة تلك الأمور ؟ ناحية مصر أم ناحية انكلترا ؟
هذا شيء ، تنطق الحقائق الواقعة بجوابه ..

علم المصريون كل ما تقدم ، وعلموا مصيرهم معه فلم يطمئنوا
إليه . بل كشفوا غطاءه بالنقد الصحيح . وجعلوا يتقون عاقبته
بالعمل على قدر التحرك في القيود الثقيلة . نهضوا بالتعليم فكانت
آثار الأمة فيه أضعاف آثار الحكومة . وجاهدوا في تهذيب
الأخلاق وصيانة العادات وحفظ القومية ، فرفعوا منار الأمة
حتى سطع نوره فرآه العالم . واليوم ترفع الحجب عن الحقيقة
المستورة . فيشهد الناس أن في مصر أمة راقية . وأنها رقت بنفسها
بين عقبات تعبي القادر الطليق . كذلك فعل البطل يدرك الفوز في
معارك الأبطال . ولو أنها لم تكن كذلك لما كانت سلالة آبائها الأولين

١١

« ان مسائل التعليم الأهلـى كيفـا تنوعت طرق
حلها ذات اتصال بحياة الامم وفنائها »
اللورد مورلى

سياسة التعليم

نصف التعليم فى مصر . — على سبيل التسامح — بأنه أجنبي
ووطنى . أما الأجنبي فالذى تشره مدارس الجاليات الأجنبية .
وأما الوطنى فلأمة فيه نصيب عظيم . ونصيب الحكومة هو
البقية الضئيلة

هذه صورة الواقع على حقيقتها وعلى ما يشهد التاريخ من أنها
قديمة . وقد عرف الناس جميعاً أن التعليم الحكومى فى مصر
كالمرىض الذى أعضل دأؤه . فلا هو يموت ليريح أهله من بلواه
ولا هو يشفى ليرجى نفعه وتؤمل فائدته

ويدل الواقع الذى تبصره العين ، على أن التعليم فى مدارس
الجاليات الأجنبية كان منذ وجدت هذه المدارس فى مصر ولم
يزل كذلك كاتربة الخصبه يربو نباتها ، ويزهو غرسها ، وتعطى
أكلها وفيراً شهياً . ولا كذلك التعليم فى مدارس الحكومة فهو

كالتربة السبخة . تستغرق جهد الزارع ، وتتهب ماله في نفقتها .

ثم تقتل البذر الذي يلقي لها

يدخل المصريون مدارس الجاليات الأجنبية ، الفرنسية ،
والإيطالية والأمريكية ، فتغذوهم ما لا تغذوهم مدارس الحكومة
فاذا أكملوا الدرس بها خرجوا بأهلية تامة ، ووجدوا العدة للحياة
العملية ، فلا يشعرون أنهم آلات أخرجتها المدارس للحكومة فقط
كما وصف اللورد كرومر غرض التعليم في مدارسها . ويذهب
المصريون بأنفسهم إلى أوروبا ليستوعبوا ما فاتهم من العلم في
جامعاتها فيعودون يبضاعة ليست مزجاة يغشون بها كل سوق
من أسواق العلم والعمل فتروج . أما مدارس الحكومة فيدخلها
المصري إنساناً ثم يغادرها آلة لا تصاح إلا لعمل خاص معين هو
خدمة الحكومة . فاذا سدت في وجهه أبواب هذه الخدمة انفتح
له باب آخر واسع . هو باب العطلة ، باب الفراغ ، باب الضياع ،
باب النكبة التي تصيب الأمة في شبابها ..

فهل المصريون أذكاء في مدارس الجاليات الأجنبية وفي
جامعات أوروبا ، أغبياء في مدارس الحكومة المصرية ؟ هل تتغير
فطرة المصريين إذا دخلوا مدارس غير مدارس حكومتهم ، ولا
تنير إذا دخلوا مدارسها ، هل العلم شيء يتقيد بالمكان واران

فهو يشرق في تلك الجامعات والمدارس ، ولا يشرق في كل مكان
ينسب إلى وزارة معارفنا ؛ كلا : لا شيء من هذا كله . وإنما
الأمر كما سترى

قال اللورد مورلي : « إن مسائل التعليم الأهلي كيفما تنوعت
طرق حلها ذات اتصال بحياة الأمم وفنائها » . ماذا يقول اللورد
مورلي ؟ يقول إنك تستطيع أن تتخذ التعليم الأهلي سبيلا للحياة
كما تستطيع أن تتخذه سلاحاً للفناء . ونحن لا نقول إن تعليم
الحكومة كان خلال ثلث القرن الأخير أحد هذين الأمرين .
ولكننا نرسم له ولما فعل به صورة صحيحة لا ننكرها سياسة التعليم
نفسها لأن لها يداً في رسم هذه الصورة ، ثم للناس أن يقولوا ما
شاءوا

ألفت الحكومة أثناء سنوات الحرب لجائناً كثيرة . منها ثلاث
فرغت من عمالها ووضعت تقاريرها وهي : لجنة التجارة والصناعة
ولجنة التعليم الأولى . ولجنة الشؤون الصحية . وقد وصفت كل
واحدة من هذه اللجان الملات النقص الذي رأتته في عملها الخاص
واتفقت كلها على أن النقص هائل عظيم . وأرجعت كلها سبب
هذا النقص الهائل العظيم إلى فساد التعليم في البلاد . ولكن كل
هذه اللجان لم تجرد في نفسها قدرة على أن تصف للناس علة فساد

التعليم وتشهدهم على سببه الصحيح . اللهم إلا لجنة التعليم الأولى
فقد أشارت إلى جزء من العلة وشطر من السبب فقالت : « إن
مجموع ما تنفقه الحكومة المصرية على التعليم ٤٦٥٧٥٣ جنيهًا في
السنة وهو يعادل ٢ في المئة من مجموع الميزانية العمومية للمصروفات »
سم قالت : « وإذا قوبلت نسبة صافي المصروفات هذه وهي ٢ في
الئة بمثلها في الممالك الأجنبية ظهر فرق مدهش جدًا . لا من
حيث ميزانيات الدول العظمى فقط . بل من حيث الممالك التي
حالتها المالية قريبة من حال القطر المصري لأنه إذا أنفق على التعليم
من ميزانية الحكومة المصرية بنسبة ما ينفق في رومانيا أو بلغاريا
مثلا حيث تبلغ هذه النسبة ١٠ في المئة من مجموع الميزانية لزم أن
تزيد اعتمادات التعليم في مصر دفعة واحدة من ٤٦٥٧٥٣ جنيهًا
إلى ٣٣٥٠٠٠٠ » . وأبانت اللجنة في موضع آخر الوجود التي
ينفق فيها هذا القدر من المال ثم خلصت إلى نتيجة لا تؤدي إلى
الفرع أكثر مما تنطق بالعار . إذ قالت : « إن ما تنفقه الحكومة
في الحقيقة من إيراداتها الخاصة في كل سنة على تعليم الشعب نحو
١٩٠٠٠ جنيه فقط »

هذا جزء من العلة وشطر من السبب . على أن لجنة التعليم
الأولى لم نجد قدرة على الجهر بهذه الوصمة المسجلة إلا بعد أن

أعذرت للحكومة بمذرفرغ الناس من إبطاله . فقد قالت في صدر تقريرها : « والحقيقة أن حال مصر المالية كانت إلى عهد قريب تمنع من إعداد وسائل التعليم على اختلاف فروعه ومن سد حاجة الأمة إليه سداً وافياً » . فهذه الحقيقة مقلوقة إلا أن يكون المقصود بالمعهد القريب أول العهد بحكم محمد علي . فهل تقصد اللجنة ذلك ؟؟

إن العلة الصحيحة والسبب الحق فيما نطق به لسان السياسة التي قعدت على صدر التعليم في مصر وما نطقت به ألسنة أعوانها ولقد كانت هذه السياسة قلب الحقائق البديهة ولا تتق أن يسمع العالم أجمع ما تشي به على من يقبلون الحقائق . قال يعقوب أرتين باشا الذي لبث وكيلاً لوزارة المعارف عمراً طويلاً ، والذي شرفه السادة الانكليز بثقتهم في كتاب له يسمى — التعليم العام — : « إن وجود المجانية في المدارس الابتدائية في مصر أمر غير عادل ومخالف للذوق السليم . وهي في الواقع في غير محلها فضلاً عن أنها خطر على موظفي الوزارة » . إلى هذا الحد نبليج الجرأة برجل صعد إلى أرفع المناصب في حكومة مصر على أكتاف الأمة . فيرى أن المجانية في المدارس المصرية الرسمية ليست من العدل ، ولا من موافقة الذوق السليم ! بل إنها خطر ! خطر داهم عظيم يفترس

الموظفين كما يفعل الوحش بفريسته ... ! ولم يكن رأي هذا الرجل العادل ، السليم الذوق ، المشفق على الموظفين من اقتراح المجانية ، رأياً من عند نفسه ، أقنعت التجربة أو أقنعه العلم بصحته . ولكنه كان وحيًا يهبط عليه فيصدم به أداء لأمانة التبليغ . فما كان أعظمه أمانة ، وما كان أشق مصر بأمانته !!

قال اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٠ : « كانت نسبة المجانية في مدارس الحكومة سنة ١٨٨٩ — أي قبل الاحتلال — ٩٥ في المئة . أما في السنة الماضية فكانت نسبة الذين يدفعون للمصروفات المدرسية في المدارس الابتدائية الأميرية ٩٨ ونصف في المئة وفي المدارس الثانوية ٩٦ في المئة وأنا واثق أن هذه السياسة ستظل متبعة بثبات حتى تأتي طريقة التعليم المجاني الفاء تاماً أو تكون في حكم ذلك » .

صدق اللورد كرومر ، وصدقت ثقته . فان عينه لم تنم عن تحقيق العمل بالسياسة التي وثق أنها ستظل متبعة ، حتى أقدم وصف اغتباطه بنجاح هذه السياسة بعد زمن قصير ، فقال في تقريره سنة ١٩٠٤ : « ومما يستحق الذكر أن تلميذاً واحداً فقط يتعلم مجاناً في المدارس الابتدائية » . نعم هذا عمل عظيم يستحق الذكر لأننا قضاء على الأمة بالجهل

أي شيء أرسلته السماء على مصر حتى أصيبت في العلم ، في روح الحياة ، في سر البقاء ، في مطاع النور ، فضربت عليها ضرائب التعليم . وقضي على المجانية في مدارسها . هل هكذا بطش السياسة ؟ تكون نسبة المجانية سنة ١٨٧٩ - ٩٥ في المئة ثم تكون نسبة الذين يؤدون أجور التعليم سنة ١٩٠٠ - ٩٨ في المئة ؟ أكانت مصر غنية فافتقرت ؟ أم كانت سفينة السياسة فرشت ؟

ألغيت البعثات العلمية ، فلا أحد يذهب إلى أوروبا في ظل الحكومة المصرية يتلقى الفن والعلم . اللهم إلا بضعة أفراد عادت وزارة المعارف فجعلت ترسلهم إلى انكلترا فقط . وقد وصف ذلك المسيو لامبير آخر ناظر فرنسوي لمدرسة الحقوق المصرية فقال : « إن أمر الارسالية مدهش فقد كانت قبل أن يتولى الانكليز مقاليد المعارف في مصر موزعة في أوروبا ولكنهم قصروها الآن على انكلترا . وياليت انهم اختاروا المدارس الراقية التي تخرج للمصريين رجالا نافعين يماثلون الانكليز المتعلمين . فانهم اختاروا مدارس كمدرسة بوردو في آيل وورث على مقربة من لندن وهي مدرسة تخرج طلبة في كفاءة حاملي شهادة البكالوريا المصرية . » وايس المسيو لامبير وحده صاحب هذا الرأي فهناك كثيرون غيره من الانكليز المنصفين يشاطرونه ما يرى . بل لا يقال إن

ذلك رأي نظري فانه الواقع الذي لا ينكره أحد
أنظروا ، أين المدارس التي أنشأها محمد علي ؟ أين المدارس
العالية لا في القاهرة وحدها ، بل في مدن القطر من إسوان
حيث كانت المدرسة العالية المعروفة باسمها إلى الاسكندرية ؟ إنها
أطلال تجيب من بكائها ، وتنعى من بناها . ذلك ماض له شمس
تشرق في نفوس المنصفين فلا يملكون إلا أن يقولوا الحق . في
نور هذه الشمس شهد هنر زرنر في كتابه « مصر في عهد الاحتلال
الانكليزي » فقال :

« ألغيت ٢٢ مدرسة تجهيزية من مدارس الحكومة سنة
١٨٨٣ وثلاث مدارس فنية ومدرسة المعلمين ومدرسة المساحة »
وإننا لنجد أمامنا فيضاً عظيماً من تلك الشهادات ومن
الأقوال الرسمية نفسها لا نريد أن نطيل به . ولكننا لا نكتم
فضل الأمة فيما نشب من معارك التعليم بينها وبين سياسته .
وقد كانت الأمة دائماً ظافرة . أليس ذلك لأنها تأبى أن تضل
سبيل الحياة ؟؟

إن الفشل في تجربة ثلث قرن لا يدل على خير منتظر ، فإن
كان الفشل عن عجز ، فليس وراء المعجز في ثلث قرن مطلب
للقدرة . وإن كان عن قصود ، فلا يتحول الإنسان عن قصده

المطلوب . إن المصلحتين متناقضتان . والسيلين متعاكستان .
والحق في جانب واحد ، هو جانب الأمة . ولا يرجع صاحب
الحق عن حقه . ولا عهد للناس بحق يضع ووراءه مطالب . فان
صناع كان شذوذاً في سنة الاجتماع !!

١٢

« اما الجنس الذي هو أهل للعمل فسيحيا حتما
فان كل أمة عاملة سينقذها العمل منقذ كل حامل »
المسيو كليمانسو سنة ١٨٨٢

الرأى العام

للشعب المصري وطن قديم ، وله تاريخ جليل ، وله حب
لوطنه ، وعلم بتاريخه . فهل عليه ذنب ، إذا أحب وطنه وأخلص
اليه ؟ وهل عليه لوم ، إذا استضاء بتاريخه فشى في نوره يستعيد
المجد العظيم ، ويطلب الحياة الغالية ؟؟

كأنما يراد من الشعب المصري أن ينفذ يده من وطنه ،
أو لا يحبه على الأقل . ولكن هل يحب الوطن لأنه رقعة يابسة
من الأرض تطلا الأقدام مثلها في كل ناحية ، أو لأنه ملاذ أهله
ومنبت حياتهم ، وموطن عزمهم ، والدار التي يعيشون بها أباء
أعزاء ، لا يمسه فيها ضيم ، ولا يتألم ذل ؟ إنما يحب الوطن لذلك
فاذا أريد المصريون على أن لا يحبوا وطنهم ، فني طي هذه الارادة
شيء آخر هو أن يكرهوا أنفسهم ما داموا لا يحبون وطنهم ،
أي أن يكونوا أعداء أنفسهم أما قبول ذلك فضرب من الجنون ؟

وأما طلبه فأبلغ جواب عليه أن يقال لصاحبه : اكره أنت ووطنك
أو حاول أن تكرهه . فإذا استطعت فاطلب من غيرك أن يكره
وطنه أو يحاول أن يكرهه . . . (١)

متى كان حب الوطن غريزة في الفطرة كان لا بد أن يقصد
أهل الوطن مقاصد تبلغ به مكان العز والشرف . وأول ما يقصدونه
أن ينظروا ان كان وطنهم مأخوذاً من أيديهم أو معرضاً لذلك
سعوا ليستخلصوه . وإذا ذلك يأتلف رأيهم ويجمعوا أمرهم حيث
تكون الغاية واحدة . وقد لا يكون الوطن مأخوذاً ولا
عرضة للأخذ فتصح النية على العمل لرفعة شأنه حيث تكون الغاية
واحدة ايضاً ، وفي كلتا الحالين يتكوّن ما يسمونه الرأي العام .
وربما لا يكون الرأي العام سبب في الامة الواحدة متحد المجرى
ولكنه على كل حال يكون متحد الغاية . فإذا جاءت الطامة كان
واحداً في مجراه وغايته ، فتري الامة كلها حزباً واحداً وقد كانت
أحزاباً شتى

(١) قال المستر دوردون - ١٩٠٥ في مقدمته « لرسائل مصري
لسياسي الكليري كبير ما يصح ان صاحب هذه الرسائل ليس متطرفاً
ولا هو منير فتنة مراقب بديه معتد . قد شهد قريحته بحزبية حب الوطن
هي المزية التي يعتمد عليها الانكليز في حل جميع مشاكلهم الخاصة ولكنهم
يمخلون على مصر بشيء من ذلات »

في مصر رأى عام قديم لم تختلط عليه السبل ، ولم منحرف عن قصد الغاية ، وللرأى العام المصرى قوة مثله في كل بلد وإن لم يكن له بطشه ، لا لمعجز فيه بل للاناة والتؤدة ، ولا بلاغ العالم أنه موجود وأنه غير باغ ولا حاد ، ولأن المصري يريد أن يكون الانصاف عدته والحق سلاحه ، كيلا يقال انه لم يحكم انصاف العالم في قضيته ، أو انه عمل وحده فليترك وحده

عرفت قوة الرأى العام المصرى في تولية الملوك ، فهو الذي حمل الدولة العثمانية على الرضا بمحمد علي واليا لمصر . هو الذي طلب ذلك وأجمع عليه منذ قرن وربع قرن فلم تجدد الدولة العثمانية وهي في عظمتها بدأ من أن تكون عند إرادته

وعرفت قوة الرأى العام المصرى في تقييد الحاكم الفرد المطلق منذ ثلاث وخمسين سنة ، فقد أنشئ المجلس النيابى المصرى سنة ١٨٦٦ في أول العهد بحكم الخديو اسماعيل . وهنا يجب أن نلفت الى أمر لا بد منه ، وهو أن اسماعيل كان يومئذ طليقا من كل قيد ، آمنا كل رقيب ، كان يومئذ بعيدا عن اشباح الحوادث التي وقعت في آخر ايامه . فلا يقال انه رضى أن توضع في يديه قيود الحكومة النيابية وأن تقوم سلطة الامة بجانب سلطته ليخضع اوربا أو ينش ساستها . ولم يخلق اسماعيل من طينة غير طينة

الملوك والامراء المطلقين حتى تكون الحكومة النيابية خاطراً
في نفسه لم يشعر به أحد سواه ، وحتى يياديه الامة بهذا الخطر
غرة حين لا يكون قد أحسه من جانبها أو لا تكون الامة
قد أرتته نور أمنيته

وعرفت قوة الرأي العام المصري سنة ١٨٨١ يوم توفرت
عزيمة الأمة كلها على مقصد واحد ، فأعاد لها الخديو توفيق
مجلسها النيابي لا إعطاء بل أخذاً . حتى إذا جاءت سنة ١٨٨٣ بطشت
القوة الطارئة بهذا المجلس فقضت عليه

وعرفت قوة الرأي العام المصري في الحرب الأولى التي
نشبت بين الدولة العلية واليونان ، فقد كانت مصر تقلى بأحر مما
تقلى به تركيا نفسها . ولم يكن ذلك لأنها تريد أن تظفر تركيا
فتقوى على مسح الاستقلال المصري . بل لأن السيادة الاسمية
العثمانية كانت هي الصخرة الصلبة أمام القضاء على هذا الاستقلال
وكانت الأمة تعلم ذلك ، وتعلم أن في قوة تركيا بقاء هذه الصخرة
حتى يزيلها المصريون أنفسهم ، أو يزيلها غيرهم ممن لا يطمعون في
أن يضموا مكانها صخرة أقسى منها

وعرفت قوة الرأي العام المصري في حادثة العقبة . وكان
غليانه ذاك استمساكاً بتلك السيادة الاسمية خشية أن ينقطع

خيطها فترزح الأمة بسيادة فعلية تذهب باستقلالها الداخلي ،
وتضاعف عناءها في طلب الاستقلال التام

وعرفت قوة الرأي العام المصري في حادثة المحكمة الشرعية
العليا يوم أغلقها قاضيتها حتى ترفع يد العبت بالأحكام القضائية ،
فكان رأي الأمة عضده القوي

وعرفت قوة الرأي العام المصري ، يوم نكب العدل ونجحت
الانسانية بمحاذة « دنشواي » سنة ١٩٠٦ فثارت النقمة على الجبروت
المتورد في كل دار ، وارتفع صوت الغضب حتى أطبق على الاقطار
وحتى سجلت الوصمة على أصحابها ، وخرج العدل مرفوع الرأس ،
وظفرت الأمة بما شهد الناس من حياتها ، وإن لم يكن ذلك كله
قد ردت عليها فائتاً ، ولا أحيا ميتاً

عرفت قوة الرأي العام المصري منذ تولى محمد علي ولاية مصر
وفي كل ما قدمنا من الحوادث وغيرها مما تعاقب بعدها ولم يزل
نامياً قوياً ، يتجلى في كل مواقف المشهوددة ليدل الناس على أن
الأمة لا تنهن عن تفرق ، ولا تؤخذ لجهالة ، ولا تغلب افتقاراً
لأهلية الاستقلال

كان الرأي العام المصري يمظاً شديداً . لأنه كان ولم يزل
معترزاً بالعدل ، مؤيداً بالحق ، فلي يكن يخشى أن تكون له شدة في

طلب الحق ، وصلابة في إقامة العدل .

وفيما بين هذه السنة التي نحن بها وسنة ١٩٠٦ كان شأن
الرأي العام المصري عظيماً فقد عزّ جانبه ، ورسخت قدمه ، وبلغ
من القوة مكانة الرأي العام في أعز الأُمم جانباً ، وأرفعها مكاناً

ألحت الكوارث على الأمة من كل ناحية فكانت كالمطر الغداق
يسيل على المرتفعات والآكام كما يسيل في الأغوار والأودية .
ولكن هذه الكوارث كانت تعطي الرأي العام قوة بدل الضعف
وتريدته نوراً بدل الظلام . لم يهب أن تلج الكوارث عليه ، بل
سارت تحتها وهي مرعدة مبرقة . نخلص بقوة الروحانية وبقوة الحق
الذي في يده إلى أعمدة الجبروت فهزّتها .

هل ارتعدت الأمة بكوارث الأيام فلم تظهر شديدة سيفه
حقها إلى اليوم ؛ فاذا يراد أن يكون من أمة هذه حياتها ؟

إننا نحن ذلك الجنس الذي قال المسيو كليمانصو فيه سنة ١٨٨٢
« أما الجنس الذي هو أهل للعمل والنظام - يريد الجنس المصري -
فسيحيا حتماً . فان كل أمة عاملة - ينقذها العمل من كل عامل »
وقد بقيت نحن المصريين - ننتهز جاس وردنا عملاً وصالحاً . فان لم
ينقذنا العمل فلا ننتهز أمة في الأرض

القسم الثانى

١

« وهل يعقل أن تفشل حكومة وطنية
مثل فشلنا في مدة ٢٥ سنة مضت »
المستردور تسون سنة ١٩٠٨

نظرة اجمالية

يقولون إن لجنة « اللورد ملر » ستفد على مصر لتضع نظاماً
جديداً للحكم غير الأنظمة الكثيرة التي تعاورتها التجربة خلال
ثلاث القرن الأخير . فلنقاتل أن يقول — وقد يكون قوله حقاً —
إن التجربة الجديدة على فرض أنها ستكون لا تشذ عن التجارب
الأولى ، أي إنها ستكون عرضة للمسح والنسخ ، والهو والاثبات
ما دام الغرض واحداً لا يتغير ، وهو رسوخ القدم في مصر إلى
ما شاء الله

لفرض أن تجربة المستقبل ستستغرق ثلاث قرن آخر . ولننظر
اليها بعين الحق والعدل ، أفلا نرى حينئذ أنها طريق ترسم إلى
غرض يخالف الغرض الذي تطلبه الأمة ، لا يستطيع أحد أن

يقنع العقل البشرى بأن هذين الفرعين متفقان أو يمكن اتفاقهما .
فالتاريخ يشهد بغير ذلك ، وحوادث التاريخ لا يدل على أن أمة
حاكمة تتبرع من نفسها بوسائل الحكم الصحيح لأمة محكومة
كرما منها وفضلا . الشهادة التاريخية التي كانت مصادقة في كل
وقت تقضي أن تسير الأمة الأولى بالأمة الثانية على جسر من
القطيعة ، وفي سبيل لا يوجد الخلاص النهائي عند غايتها

إننا ليسهل علينا جداً أن نقول إن مصر تستطيع أن تصبر
ثلاث قرن جديد لو أنها وثقت ثقة صحيحة بأن القوم سيودعونها
بسلام يوم ينقضي أمدده . ولكن هل في الأرض شيء يستطيع أن
يجعل هذه الثقة في محل الايمان من قلوب المصريين ؟ إن كل ما يمكن
أن يقال لمصر إنه مطلع تلك الثقة ليس إلا وعوداً وعهوداً وأقساماً
مغلظة ، ومواثيق مبرمة ، بل أكثر من ذلك معاهدات دولية
وقرارات برلمانية . غير أن مصر تستطيع مع هذا كله أن تقول :
إن الوعود والعهود والمواثيق والأقسام ، لا تخدع إلا الساذج
ولا تفر غير الأبله ، بل أنها تنزع الثقة من الصدور كلما تجددت
واشتدت ، لا : بل تستطيع مصر أن تقول فوق ذلك : إن
هذه الأساليب علمتني أن أكون من اليوم غير ساذجة ولا بلهاء
كان الميثاق من قبل مصوغاً في هذا الأسلوب : « لا تنوى

البقاء في مصر إلى الأبد . ولا نطمح أن نبسط يدنا بحماية عليها »
فكيف كان هذا الميثاق بعد : مضت سنة وأخرى ، وعشر
وعشرون ، ثم كاد القرن ينتصف ، فهاذا رأينا : لم نر إلا عملا
وأنظمة ووسائل وتدابير لا يحتاج إليها الذي ينوي الارتحال ،
بل هي حاجة من ينوي البقاء إلى الأبد ، على أن الأيام طاحت
بصدق الشطر الأخير من الميثاق ، فلم يصدق ما قيل من إنهم لا
يتوون بسط الحماية ، ونحن اليوم نسمع ميثاقا جديداً لولا أن
مصر تحركت حركة الحياة والاباء والشرف لما سمعناه . هذا الميثاق
الجديد هو أن العدل والرحمة قضيا أن يدرب المصريون على الحكم
الذاتي ، ثم يكون لهم هذا الحكم !!!

لا ريب أن الناس جميعاً ينظرون صورة هذا الميثاق فيرونه
في الأرض يننا يرفعون با بصارهم إلى منزلة الأمة ومكان أمنيته
وموضع حقها ، فيرونها في السماء

يريدون أن يدربوا المصريين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، ثم
ماذا ؟ لم يتفضلوا فيقولوا ماذا يكون بعد ذلك ، ولكننا نحن
نستطيع أن نقول ، ويستطيع العدل أن يسمع حديثنا فتطيب
نفسه

الذي سيكون أحد أمرين : فاما أن نصل إلى غاية الحكم

الذاتى . وإما أن لا نصل . وعلى كل حال لا نعرف الوقت الذى ضرب أجلا لهذا الدرس الجديد ، فليكن ثلث قرن كالذى مضى . فاذا وصلنا كانوا قد انتقضوا على أنفسهم وأصنعوا غرضهم . فأى شيء يضطرهم إلى إضاعة الوقت والغرض فيما لا يجديهم . وإذا لم نصل كانوا قد أتموا الاجهاز علينا

إذا كان يراد منا الآن أن تقتنع بأننا سنحكم أنفسنا بأنفسنا فى المستقبل . وإنهم سيودعوننا وداعا جيلا فى يوم لا يعلمه إلا الله . فلماذا لا يكون ذلك اليوم ؟

وإذا كان القاصر لم يبلغ رشده على يد وصيه بعد أن تولاه ثلث قرن فمتى يبلغه ؟ إن القاصر يصف نفسه بالرشد وينسب إلى الوصي ما ينسب إلى كل وصي خشن اليد . حديد الناب . طويل الظفر . ويقيم الحجة على ما يدعى فيقتنع الناس بحجته . فكيف لا يترك لنفسه ليرى الناس هل رشد أو لا يزال قاصراً ؟

لئن كان حقاً ما قاله المستر « روبرتسون » سنة ١٩٠٥ — « هل يعقل أن تفشل حكومة وطنية مثل فشلنا هذا فى مدة ٢٥ مضت ؟ » فحق أيضاً ما قاله الانكليزى النصف صاحب كتاب « تحرير مصر » سنة ١٩٠٦ : « لماذا لا نعترف بأن مصر بلغت سن الرشده . وأنها تعلمت ما يكفيها . وأن الساعة قد أتت

لتقوم الأمة المصرية بشأن نفسها . وتدبر أمرها بعقلها . لأن
آمال القارة الأفريقية كلها معقودة بمصر ؟ «
نعم كلا القولين سؤال حق . ونحن أيضاً لا ندرى لماذا لا
ويكون هذا الاعتراف ؟؟ ولا نعلم كيف يعقل أن تفشل حكومة
وطنية كفشلهم في ربع قرن ... ؟
أليس في الأرض إنصاف ؟ على أن الانصاف في السماء إذا
لم يكن في الأرض !!!



٢

« اني أقمت في مصر مدة قبل أن تحققت قلة
علمي بموضوع اشتغالي . ووجدت الى آخر
أيامى في تلك البلاد أنى كنت أتعلم فى كل يوم
أمراً جديداً ، اللورد كرومر

درس فى الحكم الذاتى

لو أن رجلاً أنشأ مدرسة ليعلم الأبناء ، أكان يدل على
مهارته أن تبقى مدرسته نحو أربعين حولاً بناءً تغشاه سحابة الجمل
على رغم أنه يحشوها كل يوم بأساتذة جديدين ؟
كلا : بل يكون أمر هذا الرجل بين حالين . فهو إما يريد
أن يكون تاجراً حيث لا يريد أن يكون معلماً . وإما يريد الخير
ولكنه لا يعرف سبيله . إذن : فهو لا ينفع ، فإن تشبث بأن
تبقى يده آخذة بزمام الناشئين بعد هذه التجربة الطويلة ، فلا
يكون ذلك حقاً له

هذا مثلنا بين الماضى والمستقبل ، وقد كان الشفيع فى بقاء
الحالة على ما هى عليه ، إتنا نتلقى العلم والنظام والمدنية فى مدرسة
السياسة العالية ، فإذا جاء اليوم الذى نصبح فيه أهلاً للاستقلال

تركنا أستاذنا ومضى مشكورا . ولكننا نسمع الساسة والكتاب الانكليز يقولون ما قالوه من قبل . يقولون : إن الذي مضى كان تجربة اقترن بها الفشل . واللورد كرومر يؤيد ذلك بقوله :

« كانت حكومة مصر هذه — يشير إلى حكومتها منذ سنة ١٨٨٢ — تجربة واختباراً في باب الادارة الشرقية فانتهدت التجربة ببعض الفوز مع ما في هذه الحالة من المساوىء والعيوب » غير أنهم يقولون الآن : فلنأخذ في تجربة أخرى عسى أن يقارنها الفلاح . ولكن أسفار التاريخ تعترف بعجزها عن أن تطوي يانها خبر أمة غالبية وضعت سلاح الاستقلال في يد أمة مغلوبه

إننا لا نبتدر هذه الدعوى بالرفض المطلق . فان وراء البحث حجة الحق الناهضة ، فلتنظر ماذا يراد أن يكون ، ولتنشر صحيفة هذا الدرس الجديد ، لنشم ما يفوح منها

يقولون : سنتوسع في الخصاص النياية . وسنمنحكم نعمة صغرى من نعم الحكومة النياية لتصعدوا منها إلى النعمة الكبرى ، هذا قول أهل فيه الطرف الذى يصيح بحقه ، وظهر به تجاهل الحق المطلوب ، فالمصريون يطلبون الاستقلال التام لأنه حقهم الطبيعي المؤيد بالمعاهدات ، الثابت باجماع الناس ، فكيف يقال لهم : ماذا يطلبون من التوسع في الخصاص النياية والأخذ بيد التعليم

ومداواة الادارة من أمراضها ؟ أليس هذا نهاية ما يكون من
تجاهل العارف .. ؟

لا تزال السياسة تطلع على الناس بمجائب يود العقل البشرى
أن تحسف به الأرض قبل أن تنسب اليه ، عجائب تقطعت بها
الأسباب ، ورجع آخرها على أولها بمحاول التهديم والتخريب .
فن بدائع السياسة الانكليزية أن لها رأيا لم يزل يتردد بلسان
التوكيد ، فهي ترى أن الأوربي محروم من التوفيق كلما أراد أن
يعرف نفس الشرق معرفة تكشف له عن ميوله وطبعه وعادته ،
وخلقه ، ولا يفتح الله عليه بهذا التوفيق مهما أقام في الشرق ،
والصواب أنه رأي صحيح على غير اطلاقه . فاذا خصص التعميم
فصارت كلمة « أوربي » في عرف الساسة الانكليز مرادفة لكلمة
« انكليزي » بحيث لا تؤدي أكثر من معناها كان حقاً ما يرون
فالانكليزي لم يفهم الشرق ، ولا عرفه ، ولا بلغ من حقيقته في
ذاته وعادته وخلقه وحياته ما ينبغي أن يبلغه ليملك زمامه . وليس
سبب ذلك أن النفس الشرقية مستكنة في صندوق من الحديد ، بل
سببه أن النفس الانكليزية مترفعة عن أن تقف بجانب النفس
الشرقية . فهي من وه صاحبها في برج فولاذي يعلو بها عن منازل
البشرية . لا بشرية الشرق وحده ، بل بشرية الغرب أيضا !!

يقول اللورد كرومر في كتابه — مصر الحديثة — : « إنى أقمت مدة فى مصر قبل أن تحققت قلة علمى بموضوع اشتغالى ، ووجدت إلى آخر أيامى فى تلك البلاد انى كنت أتعلم فى كل يوم أمراً جديداً » .

كذلك يقول اللورد كرومر . فيشهد على نفسه أنه أقام فى مصر مدة كان يعمل فيها عمله المعروف — وهو عمل الحاكم المطلق الذى لا ينازعه أحد — على غير علم تام بموضوع عمله . واللورد كرومر هو الذى يقول قومه إنه رجل فذ خبر مصر خبرة لم تتفق لانكايلى سواه . ومع ذلك فقد عمل فى مصر مدة وهو لا يعلم موضوع عمله ، على أنه بقى ناقص العلم بما لا بد منه لمن يستحل أن يقوم مقامه فى مصر . فهو نفسه يقول إنه أدرك إلى آخر أيامه فى هذه البلاد أنه كان يتعلم كل يوم أمراً جديداً . هذا مبلغ علم اللورد كرومر بمصر ، وهو الذى أقام فيها نصف عمره كما قال . فما مبلغ علم غيره ؟ وأين القدرة على تأهيلنا للاستقلال إذا توفر حسن النية ؟

بل نحن نبالغ فى التسامح إلى ما لا يحتمل التسامح ، نحن نقول : فليجلسوا لتضعوا صورة الدرس الجديد فى الحكم الذاتى ولكن هل يتسع المجلس لنا والسك ؟ هل تشركوننا فى وضع هذه

الصورة ؛ فإن اشتركنا وإياكم فأنحن وإياكم بمتفقين . نحن نريد صورة لا نأخذها درساً مجهولاً لأننا لم نعد نجهل هذا الدرس ، وأنتم تريدون أن نكون تلاميذ تتلقى درساً لا نجهله . نحن نريد صورة يرى الناس فيها جمال سلطة الأمة ، وأنتم تريدون صورة يرى الناس فيها مظهر إخضاعها . نحن نريد حكماً ذاتياً يمشى بين صفوف من جلال الاستقلال ، وأنتم تريدون شيئاً موصوفاً بأنه طريق الحكم الذاتي وهو في الواقع ليس كذلك

هذه حالنا وإياكم إذا ضمنا وإياكم مجلس واحد تخلق فيه صورة الدرس الجديد . فإذا أتيتم الاشتراك فأنتم بفاعلين شيئاً ، ولا قادرين على شيء . لأنكم لا تعرفوننا فلا تعرفون ما ينفعنا . بل . قد لا تعرفون ما ينفعكم لدينا

كأننا ننظر إلى المجلس النيابي الذي يقال إنه سيكون مظهر سعة الخصائص الدستورية ومجال المنح التي تدني يد الأمة من آلة الحكم . كأننا ننظر إلى هذا المجلس في الصورة التي سيولد بها . ولكن كأننا أيضاً نرى نوابنا فيه نياماً على مقاعدهم ، لأنهم لا يملكون أن يتناولوا مطالع الحياة بالعقل الفياض والرأي الراجح وكأن كل ما سيجتمعون له أن ينظروا في ضريبة الخفراء وعشور النخيل ، وتأديب العمدة ، ومسائل الأمن العام ، وأشكال التعليم

الأولى ، وما يسمى « بدل الانتقال والسفر » للموظفين . الخ الخ
وما أشبه أن تكون هذه الأشياء أوليات لا تحتاج إلى مجلس
نيابي ...

إن الدرس الذي يراد أن نتلقاه ، كالدرس الذي تلقيناه من
قبل في موضوعه وغايته ، ما دام على الصورة التي لمخناها في صحف
أيامنا الحاضرة !!

٣

« نرى لهذه المسألة حلاً واحداً وهو أنه
ينبغي لمصر أن تأخذ عدالتها بيدها »
صاحب كتاب « تحرير مصر »

درس في القضاء

لعل الدرس الذي يراد أن نتلقاه لاصلاح القضاء المصرى ،
هو الدرس الذى وضع اللورد كرومر مواده وعناصره منذ كان
لا يرى أن يصلح القضاء إلا بإلغاء الامتيازات الأجنبية
نعم : هو هذا الدرس القديم . هو الذى لم تغب عن الأمة
خوافيه فاعترضته . وهو الذى طارت الآمال بأصحابه تحت غبار
الحرب فألقوا له « لجنة إلغاء الامتيازات الأجنبية » وجعلوا روحه
ما يسمى توحيد القضاء . هو الأمل المنتظر ، والعمل المدخر .
غير أنهم لم يحكموا نسج شباكه ، فاستطعنا أن نرى من ثيوبها
شبح المستقبل الخيف

لا ريب أن شريعة العدل لا تمشى نزيهة طاهرة إلا أن
تكون صالحة للزمان والمكان . وليس معنى ذلك أن تكون صلتها
بهما زمنية ومكانية ، بل معناه أن تكون هذه الصلة بشرية ترجع

إلى أهل المكان الذى تشترط صلاحيتها له ، وتوافق أهل الزمان الذى تشترط له هذه الصلاحية فى مكانهم . فعدل الشريعة الموضوعية مستمد من روح الاجتماع الخاص ، من العادات والأخلاق واللغة والدين والقومية ، ولكن القوم يريدون أن يخالفوا هذه السنة الطبيعية حين يضعون شريعة إصلاح القضاء المصرى ، أو تقويضه وإقامة قضاء آخر فى محله

ليست اللغة ولا الدين ولا الأخلاق ولا العادات فى شيء من الشريعة التى لا يريدون التحول عنها ، ليست منها فى شيء قليل أو كثير ، وليس ينتظر أن تكون منها قط ، ما دام النظر إليها فى هذه الشريعة ينقض الغرض ويعكس المطلوب . ولو أنه أريد ، أو لو أنه يراد أن تكون إحدى هذه الخصائص القومية فى شيء من الشريعة القائمة بذهن السياسة ، لما ألفت « لجنة إلغاء الامتيازات وتوحيد القضاء » على نحو ما ألفت ، بل لما أجاب « السير برونيات » نقابة المحامين الأهلين ذلك الجواب الصريح المرء ، حين طلب أن يمثلهم أمام اللجنة فرد واحد فقالوا : إن رجلاً واحداً لا يمثل أمة كاملة فى وضع شريعته . فقال : ليس من الضروري أن يكون فرد ولا أكثر من فرد

ترك ما يصيب المسألة المادية من عدل هذه الشريعة الجديدة

فقد يكون ما يصيبها أهون من غيره ، وقد يصبر المصري على النكبة التي يجرها عليه قضاء لا أثر فيه لشيء من خصائص الأمة تترك هذا وننظر إلى المسألة الأخرى ، إلى الغاية التي تنتهي إليها تلك الشريعة . أفلا تتمزق الحجب عن المستقبل فترى العين تحته قضاء معقداً مشكلاً يؤدي إلى نتيجة واحدة ، هي مسح الروح الاجتماعي ومسح العدل الوطني وتقصص روح الاجتماع والعدل جسداً غير مصري عملاً بحكم التناسخ السياسي ؟

لا يجوز أن نطمع في غير هذا ، فانا إذن نطمع في شيء يتنافى ما لا بد منه للسياسة . فعلى الذين يجهلون العاقبة أن يوطنوا النفس على رؤية القضاء في هذه الصورة ، وتناول الدرس الجديد بهذا المذاق . أما الإصلاح النافع فهو الذي توفرت عليه براهين الحق ووجده المنصفون من الانكليز وغير الانكليز سبيل المصلحة لمصر ولا انكلترا جميعاً

وقد بحث السياسي الانكليزي صاحب كتاب « تحرير مصر » مسألة القضاء المصري بحثاً دقيقاً . وتناوله بعقل وحكمة لم تضع معهما مصلحة انكلترا نفسها كما لم تضع معهما مصلحة مصر أيضاً . وأبان مصاعب الأخذ برأي « اللورد كرومر » في توحيد القضاء وابتناؤه على خليط من الشرائع الغريبة . ثم قال في تضاعيف بحثه :

« كيف يوجد نظام قانون يقنع المصريين والانكليز واليهود والفرنسيين واليونان وكثيرين غيرهم . وإذا فرضنا وجود مثل هذا النظام فمن يستطيع أن يقدمه للموافقة عليه وقبوله . ولو فرضنا زوال كل هذه العقبات فإن إلغاء المحاكم القنصلية يكون من اللصائب الكبرى على مصر من الوجهة السياسية »

وقال بعد هذا : « إن المسألة القضائية أكثر تعقيداً من المسألة المالية . ولا يمكن التفكير في أنها تحل بعقد مؤتمر دولي يجتمع فيه مندوبو الدول ويقررون في شأن القضاء المصري ما يرون . فيسمى هذا المؤتمر لتوحيد القانون بأن يضع قانوناً رسمياً يطابق أغراض الجميع ، وينفذ في رعايا الجميع . غير أن عقد مثل هذا المؤتمر بعيد الحصول جداً ، فانه إذا اجتمع لا يلبث أعضاؤه أن يختلفوا شتى الاختلافات . لأن لكل طائفة ديناً ولغة ومبادئ تخالف دين غيرها ومبادئه ولغته . ولا يسالغ من يقول إن مثل هذا المؤتمر لا يوشك أن يجتمع حتى ينفض . على أننا نرى لهذه المسألة حلاً واحداً هو أنه ينبغي لمصر أن تأخذ عدالتها بيدها .

يجب عليها أن تسأل الدول أن يسمح لها بدخول صفوفهن وأن يعددنها منهن لاستطيع أن تنفذ عدالتها بيدها »

هذا رأي رجل انكليزي متصف لا ينسى مصلحة أمته حين

يدل على مصلحة مصر ومصلحة العدل لذاته في مصر ، ولكن
أبلغ من هذا قوله :

« أليس عجيباً أن تبقى مصر كل هذا الزمان محرومة من الحقوق
التي نالتها جمهورية سان دومينجو وجمهورية سان-سلفادور وهما
حكومتان صغيرتان . سادتهما القوضي ؟! أليست مصر قادرة على
القيام بما تقوم به هاتان الحكومتان الصغيرتان اللتان يحكمهما
العبيد ؟! هل ينكر علينا أحد أن أهل مصر تعلموا في مدارسهم
المنتظمة التي تفوق بعض المدارس الأوربية كل ما يتعلمه الغريبيون
في مدارسهم ؟ فلماذا يحرمون من التمتع بالحقوق التي يتمتع بها العبيد
السود في جمهوريتهم الحفيرة ؟! »

حجة تنهض بالحق فلا دافع لها ، أنهضها صاحبها منذ ثلاث
عشرة سنة ، فكيف إذا ضرب الحق بها الآن وجه الباطل ؟
نحن نتمشى مع السياسة إلى أقصى غايات التسامح الممكنة ،
ونشهد الناس على أننا تقدم حسن الظن بين أيدينا . ولكننا نفتقر
إلى دلائل تؤدي إلى أدنى مراتب الاقتناع بحسن الظن . تقول
كيف توضع شريعة القضاء الجديدة ؟ ومن الذي يضعها ؟ إن
الذي رأيناه أنها وضعت على نحو ما قال صاحب كتاب « تحرير

مصر ، من التذبذب بين الأهواء المختلفة ، والمنافرة الشديدة .
وستوضع على هذا النحو إذا نسخت صورتها التي فرغوا من
وضعها . أما الذين وضعوا هذه الصورة ، أو سيضعون الصورة
الأخرى ، فرجال لا تنكر أن لهم كفاءة فيما هو خاص بهم . هم
كانوا قضاة ومحامين وإداريين وماليين ، وهم أصحاب كرامة تأتي
لهم أن يقولوا في أنفسهم إنهم شرايع ، أو إن معرفة القانون في
مسائله القضائية ، ومعرفة الإدارة في صنوفها الإدارية ، ومعرفة
الفنون المالية والسياسة المادية ، هي الكفاءة كل الكفاءة لوضع
الشرايع ، وتكوين روح العدل ، ولكن هؤلاء هم الذين وضعوا
شريعة القضاء المصري في صورته التي شغلوا بها . فكيف تكون
هذه الشريعة ذات قوام ثابت ، ومنتهج عدل صحيح ؟

بل فوق أنهم فعلوا ما ليس لهم أن يفعلوه . استعاروا للعدل
المصري عناصر غربية قضت السياسة أن تحمل عليها شرائع القضاء
في الهند وغيرها من المستعمرات ، وهم باقون على استعارة هذه
العناصر إذا قدر أن توضع شريعة القضاء المصري مرة أخرى .
فكيف يجوز أن يكون الناس سواء فيما يقضي به في أوطانهم ؟
لئن جاز أن تصلح الشرائع الفرنسية والالمانية والروسية
والأمريكية .. الخ الخ مكان الشريعة الانكليزية في بلادها ، جاز

أن تصلح في مصر شريعة ليست إلا خليطاً متعجباً مرتبكاً مستعاراً
من شرائع المستعمرات في الشرق والغرب
ولكن السياسة هكذا تريد ، والأمة لا تريد ما تريده
السياسة . وشتان بين إرادة ياباها الحق فينفر منها ، وأخرى
يرضاها فيسكن اليها . على أن الله لم يخلق للمصريين عقولا تفهم
الدرس الذي يراد أن يأخذوا به في هذا الشرع الجديد . ذلك
أمر الله ، والله غالب على أمره





« ان للمصريين ما للأوربيين من الآمال .
وقد ساعدتهم صحافتهم الوطنية على الانتباه
الى الحركة الكبرى الحاصلة في العالم الآن »
المستر روبرتسون سنة ١٩٠٥

درس في الإدارة

قد يفترض الانسان الشئ ، وهو غير كائن ، مجازاة لخصمه ،
ليصل به إلى محل الاقناع بالحجة القاطعة ، وليتصور الأمر المحذور
بصورته التي يدل عليها قياس المستقبل بالماضى فيحذره ويتقيه
إنك لتصف الطريق المخيفة لأخيك الذاهب في سبيل الغاية
المطلوبة ، ويكون حقاً عليك أنت تصفها له ، فأنك إذا لم تفعل
كنت قد أهملت الواجب ، وفرطت في أداء الحق
وإنك لتدل السارى في جوف الليل على مكان الظلام ، كما
تدله على مطامع القمر حتى لا تنصرف عينه عن النور الساطع إلى
الظلمة الحالكه ، فتزل قدمه ويضل هداه

بل إنك لتأنس من تقسك حدة النظر وسلامة البصر ، ثم
تحتاج إلى من يرفع حجب الخداع عن عينك ويمنع مغالطة الحس

عن قلبك ، فلا يخذلك لمعان السراب ولا يترك البرق الكذاب
إن الفجر الكاذب يحاور الفجر الصادق ، فإن لم تكن على
بصيرة من هذا وهذا ، فقد يرديك الأول بضلاله ، بينما أنت
تطلب الثاني لتتهدى به

كذلك نحن نرسم صورة فرضية . والفرضيات أمثلة تصورية
يقتضيها وجوب الحذر مما يقدر أنه ناشئ عنها

ونحن قد شعبنا وعوداً وموائيق ، حتى أصابنا مرض البطن
لكثرة ما تجرعنا من حلوها وصرّها ، ووفرة ما ازدردنا من
عسلها وبصلها . بل أصابتنا تخمة الموائيق والعود ، فأصبحنا في
حاجة إلى الشفاء من هذه التخمة . وماذا علاجها إلا أن تلقى
الأنفواء ما ملأ البطون ، ثم لا تعيده مرة أخرى خشية أن ترجع
العلة أضعاف ما كانت . إنا نسمع وعوداً وموائيق ، وما أشبه
الليلة بالبارحة . فالتناس هم الناس . يعدون اليوم كما وعدوا أمس .
والطريق هي الطريق . يسلكها غداً من سلكها اليوم

أبت مصر إلا أن تكون في ثلث القرن الجديد كما تريد لنفسها
وكما تريد أن تكون إلى الأبد . فهل تتبدل إرادتها بما يقال إنها
ستناله من القشور التي تعلم تفاقتها . ولا تجهل أنها قشور تنفصل
عن اللب الخالص فتجف وتسحق وتذروها الرياح . ثم لا تكون

شيئاً مذكوراً؟

وماذا عسى أن تكون تلك القشور؟ لقد أسلفنا بعضها واليوم
تنظر في شيء آخر هو الذي يسمى إصلاح الإدارة، أو كما يراد
أن يقال: تلقين المصريين درساً جديداً في مدرسة الأعمال
الإدارية

آمنوا وصدقنا أن القوم آمنوا وصدقوا الآن فقط إن الإدارة
مختلفة معتلة. وإن المصريين مبعدون عن المناصب الإدارية فعلاً
وحكماً، لأن الأكفاء الكثيرين ضرب بينهم وبين هذه المناصب
بسور من حديد السياسة، ولأن الذين تقلدوها لا يملكون
تقدماً ولا تأخيراً. فلا رأي ولا سلطة ولا عمل إلا أن يتحركوا
بالخطة الموضوعة كما تتحرك قطع الآلة الحديدية الصماء بقوة
الدفع المسلط عليها. ولكن هل قال أحد من المصريين إننا نطلب
إصلاح الإدارة بأي صورة من السياسة التي تريد أن تبرع بهذا
الإصلاح؟ وكيف تسمع السماء والأرض ضجة المصريين العالية
بطلب شيء مخصوص محدود معين هو الاستقلال التام، ثم تريد
تلك السياسة أن تتجاهل هذه الصورة، أو تقول إن أذن السماء
والأرض مريضة بالصمم لأن أذنهما لم تسمع صوت المصريين
أو سمعته استقلالاً، وفهمته حماية بعد أن كان احتلالاً؟

لو أن هذه السياسة أنصفت نفسها لحاربت حرباً شديدة في سبيل الوفاء بالوعود القديمة ، ولأصرت على الرفض والاباء إذا فرض أن أحداً طلب منها أن تبقى في مصر لحظة واحدة بعد الآن نعم : لو أن هذه السياسة أنصفت نفسها لفعلت ذلك ليقوم لها من حسن النية شفيع يخرجها من مصر طاهرة الذيل بمد أن أمضت ستاً وثلاثين سنة تتكاف الاصلاح فلا يطاوعها ، وتناديه فلا يجيبها ، وتستلينه وتستطفه فلا يلين لها ولا يعطف عليها ، ولكن هذه السياسة ضرب من السياسة العامة ، والسياسة لا قلب لها ، فلا ترحم نفسها ولا ترحم أحداً

وكيف تريد السياسة أن يكون إصلاح الادارة في مصر : لا ريب سيقولون : نضع أنظمة جديدة فيفسحونها ، ونعطي المصريين حصة من العمل في الادارة أزيد من حصتهم الحاضرة فيعطون أو لا يعطون . ولكن مصلحة السياسة ومصلحة مصر متضادتان ، فأني دليل على أن هذه الأنظمة ستكون في مصلحة مصر ، ولو فرض إنها ستكون في مصلحتها ، فأني دليل على أنها تنتقل من القول إلى الفعل ؛ ولو فرض إنها ستنقل ، فأني دليل على أن هذا الانتقال دائم ؛ وأخيراً أي دليل على أن المصريين الذين ينالون تلك الحصة الواسعة من العمل الأداري سيكونون

مخيرين لا مسيرين؟ اللهم إني هناك دليلاً واحداً هو الماضي ، وهذا الماضي يشهد أن شيئاً من ذلك لا يكون . فخير أن لا يكون من أصله ، وخير أن ترجع السياسة إلى الصداقة على البعد ، إلى الفوز بعطف أمة لها من مركزها ونهضتها تأثير عظيم في الشرق والغرب ، إلى مطلب الأمة الصحيح ، إلى الاستقلال التام . فقد عقد المصريون عليه خناصرهم وأصبحوا لا يقنعون بما دونه ، لأنهم يريدون أن يكونوا أحياء ، ولأنهم أدركوا أن الحياة هي الاستقلال

قال المستر روبرتسون سنة ١٩٠٥ ما معناه : « إن الموظفين الانكليز يفعلون بنيرهم ما لا يريدون أن يفعله غيرهم بهم ، سواء في ذلك موظفو الإدارة في مصر ، والسياسيون في انكلترا ، والصحفيون الأوربيون في انكلترا ومصر »

كان هذا رأي « المستر روبرتسون » قبل أربع عشرة سنة ، فهل تغيرت الحال ؟ كلا فانها غريزة في الفطرة . وخلق يجري من النفوس مجرى الدم من الأجسام ، وخطوة وضعت لغاية لا تتخلف ولكن المصريين لا يريدون أن يفعل غيرهم بهم إلا ما يفعلونه به إقامة لحكم المساواة بين الناس ، وهيبات أن يرضى القوم ذلك ، فانها طبيعة لا يغيرها الزمن ولا شيء آخر قط

ولسنا ندرى ماذا يقول المستر روبرتسون اليوم ، وقد بقى الموظفون فى إدارة الأحكام والسياسيون فى انكلترا والصحفيون البريطانيون فى انكلترا ومصر على عهدهم منذ أربع عشرة سنة ؛ على أننا لا ندرى ماذا يقول هؤلاء جميعاً إذا سألهم سائل : لماذا تصفون المصريين بما تصفونهم به ، وأنتم الذين أخذتم على أنفسكم تعليمهم وترقيتهم ؟ ومتى يتعلمون ويرتقون ؟ وماذا تقولون فى التبعة ؟ من يحتملها ومن الجدير بها ؟ ومن الذى يجب أن يترك هذه الشئون حتى لا تتجدد تبعته مرة أخرى ؟

إن أعذب ما قيل فى هذا الباب كلمة قالها المستر روبرتسون أيضاً سنة ١٩٠٥ وهى : « إن للمصريين ما للأوربيين من الآمال وقد ساعدتهم صحافتهم الوطنية على الانتباه إلى الحركة الكبرى الحاصلة فى العالم الآن ، عرفوا ما قامت به الأمة اليابانية وأدركوا سخافة الأوربيين الذين اعتمدوا على التكهن الغربى المتأصل فيهم فكانوا يزعمون أن اليابان لن تحرز ما أحرزته الآن »

لم نزل للمصريين تلك الآمال ، وهى لم تقف عند المنزلة التى كانت لها يوم قال المستر روبرتسون هذه الكلمة . فقد تولتها الحياة النامية فضوعفت ، وتمهدتها النفوس المخلصة فعظمت . ولم تكن حركة العالم الكبرى منذ أربع عشرة سنة إلا ذرة من

حركته اليوم ، فكم يكون اقتباه المصريين؟ وكم تكون يقظتهم؟
ألا إن الإدارة لا تصلح إلا في أيدي أصحابها . وما كان
لغريب الدار واللسان والخلق والعادة أن يعرف ما يعرفه صاحب
الدار لنفسه ، هل يكون ساكن المريح أستاذًا يلقي دروسه على
ساكن الأرض؟ إن أعجب العجب أن يكون ذلك أو يصدق
عقل ، فإن كان فلا صلاح ولا فلاح !!

اللهم إن وحي الإلهام الإلهي يحدثنا أن في سجل قضائك
المبرم سطرًا كتبه قدرتك العالية : إن مصر مع نفسها في ثلث
القرن الجديد . وإلى الأبد ...



د لقد أبنا بتمام الجلاء أن الأمة تريد أن تكون
سيدة منزلها . سيدة صاحبة عزم وحزم والآ أن
تريد أن تبين أنها تريد أن تكون سيدة عادلة .
ولكن تريد أن تكون سيدة على كل حال ،
المستر لويد جودج

دروس مصر لتفسيها

الدروس التي تفرض جدلاً أن غيرنا سيلقيها علينا في معالجة
الأمراض التي عجز هذا الغير عن معالجتها خلال ست وثلاثين
حجة . أو الدروس التي يريدون أن يلقوها علينا كرهاً لا طوعاً ،
هي التي وصفناها فيها مضي ، والتي وصفنا مادتها وصيقتها ، واللسان
الذي تلقى به ، والأسلوب الذي يعرب عنها . وقد علا صوت
الأمة وصح عزمها على أن لا تدخل مدرسة تلك الدروس مرة
جديدة ، لأنها تهلكة ، ولأن الذي يلقي بنفسه في التهلكة هو
المجنون

والأمة تعرف سبيلها يوم تنفرد في وطنها كما ينفرد صاحب
الدار في داره إذا تركه الضيف الذي يزاحمه في امتلاك الدار ،
تعرف الأمة سبيل التجديد والترميم ، ولا تبطل في بناء الأركان

المهدومة والجدران المنقضة ، كلما رأت ما فعل ضيفها الراحل .
الأمة التي بنت فهدموا ، وغرست فاجتثوا ، وأحيت فأماتوا ،
ورفعت نخفضوا ، والأمة التي أقامت دهرًا طويلًا مغلولة اليد
إلى العنق ترى الهدم والاجتثاث والاماتة والخفض ، تأتي إلا أن
تبنى وتغرس ، وتجي وترفع ، إذا أطلقت يدها المغلولة ، وحطم
قيدها الشديد

ولكن عسى أن يتطلع الناس لمعرفة ما ستصنع هذه الأمة
لنفسها يوم تترك لنفسها . ولئن لم ينطق التاريخ بما ستفعل فإن
حياتها الحاضرة وعزمها المنشور ينطقان به

إن الأمة المصرية صادقة الأمل في الحياة واثقة بانها ستظفر
بحياتها الكاملة لأن لها عزيمة تخضع قوة الزمن قبل أن يخضعها ،
ولها إرادة تحطم إرادة الدهر قبل أن يحطمها ، ولم تفتقر أمة إلى
أكثر من هذه الإرادة وتلك العزيمة . وكل أمة كانت مغلوبة
فانتصرت على غالبها ، إنما كتب لها النصر بصدق إرادتها ومضاء
عزيمتها

ليست ثقة المصريين وليدة الحركة التي أطبقت على الأرض
في هذه الأيام ، وليس أملهم مخلوقًا مع الآمال التي أحيتها مطامع
النور في هذه الأعوام . ولكن ثقة المصريين وأملهم قديمان ، ولو

لم يكونا كذلك لكان أقل جهاد للسياسة كفيلا بأن يمسخهم ألوانا وأشكالا وثقوسا غير ألوانهم وأشكالهم وثقوسهم . غير أن السياسة جاهدت جهاد المستبسل وصبرت على طول الزمن لتبلغ النصر ، ثم كانت عاقبتها وعاقبتنا أن بقيت في مصر أمة ممتلئة حياة ونشاطا وأملا . مندفعة في سبيل الرفعة والمجد الوطني اندفاع السيل المنحدر وكان من فضل ذلك أن حفظت قوميتها ولغتها وأخلاقها ووطنيتها وأصاب من العلم بنفسها ما لا يتفق لأمة أخرى أن تصيبه لو أن السياسة وقفت لها موقفا لهذه الأمة

هذا الحاضر المائل أمام الابصار صفحة بيضاء ينظرها الناس فيقيسون بها ما سيفعله المصريون لأنفسهم يوم تشرق عليهم شمس الاستقلال التام . أما المستقبل فما أيسر أن نقص على الناس ما تنوى الأمة أن تستوفيه من عظمته ومجده

سنصلح المالية فلا تنفق أموالنا آلافا مؤلفة فيما لا ينفع ، ونذرا يسيرا فيما ينفع ظاهرا ويضر باطنا . ولا تكون خزانتنا كالوقف الأهلى تفيض على الموظفين الانكليز في غدواتهم وروحاتهم ، وفي يقظتهم ونومهم ، وفي حضرتهم وغيابهم ، وفي بقائهم موظفين فاذا اعتزلوا الوظائف وعادوا إلى بلادهم أفاضت عليهم معاشا نفعا ضحيا ، ومكافآت أضخم وأنعم من المعاش . ولا

تخترع لنا كل ساعة أموراً جديدة يبرق ظاهرها باسم « مشروعات
الإصلاح » وهي تستنفد المال ولو كان جبالاً

سنصلح ماليتنا ونحفظها وهي جديدة بالإصلاح والحفظ ،
لأنها وافرة . ولأن النايغ التي تفيض بها فائرة مباركة ، وبعد أن
نصلحها ونحفظها يرانا العالم برآء من الدين الثقيل . ونشعر بأننا
خفاف لا تنوء بالدين الذي يعجب الناس منه لأنه باق إلى الآن
ولأنه ما كان ينبغي أن يبقى على حاله ، فن مصر غنية ، والمزعمون
أنها سعدت بالإصلاح المالي العظيم

وسنصلح حياتنا الاقتصادية فنعود كما كنا أغنياء عن غيرنا
إلا ما يقتضيه تبادل المنافع وتداول المصالح . تروج تجارتنا رواجاً
لا يقف بها داخل حدود البلاد ، ولا يجعل حياتها محقة على
استجلاب المتاجر من الجهات التي أرادتها السياسة . وتنهض
صناعتنا بما يشد أزر التجارة ويضاعف سعتها ، وما يفي للأمة
بحاجاتها من مصنوعات الوطنية الخاصة ، فيبقى الربح لنا وتنمو به
ثروتنا وتقوى مصالحنا ، ويتوفر العمل لأبناء الأمة فلا يشقى
عاطل بعيشه ، ولا يختل النظام العام بكثرة العاطلين

وسنصلح حياتنا العامة ، فلا نرى العلم تجارة في يد الحكومة
تجمل به على من يعجز عن ثمنه ، ولا تظل هذه التجارة رديئة النوع

غالية الثمن كما هي الآن في السوق التي أقامتها سياسة التعليم . على
أن للمعلم النافع ، حلم الحياة في هذا العصر ، علم المزاجية والمنافسة ،
هو الملقى من فجر عيونه فتروى نفوساً كاد يقتلها الظلم ، وقضى ،
منذ لا كثر شبهاتها بظلام العلم الناقص الأثر

وسنصلح حياتنا الاجتماعية ، فلا تطغى علينا سيول الفساد ،
ولا يدخل غش المدينة بأدرانها وأوصارها على النفوس الطاهرة
والأخلاق المرضية . ولا تبقى الأبواب مفتوحة لكل طارق ،
. يبيعنا السم الزعاف فيقتلنا ثم نؤديه إليه ، ويقضى على أخلاقنا
وقوميتنا بجزء حسن نجزيه به

لا نريد أن يشاركنا أحد في أنفسنا ، لنوصد أبواب الفساد
ونشرح صدر الشرف الذي خذله المدنية السياسية فأصبح حزينا
كثيرا

سنصلح جملة شأنا وعامة أصرنا ، فنقف بين الأمم أمة لا
ينكر الناس منها أن حاضرها غير ماضيها ، وأن حياتها لا تتفق مع
مزايا وطنها . وهيئات أن نصلح جملة الشأن وعامة الأمر ، إلا
أن نكون مع أنفسنا ، وأن يرفع كل غريب يده عنا
أوحى إلينا التجارب الكثيرة القاسية أن السياسة تكون
صادقة لأنها تقسم وتحلف وتعهد . ولكن التجارب أوحى إلينا

أيضاً أن صدق السياسة هو الكذب . إنا لا نطمع في صدق السياسة ، بل نطمع في أن تقيم الحجة على أننا أمة تريد لنفسها ما تريده الأمة الانكليزية لنفسها ، ولا نتنظر أن تقول السياسة الانكليزية إنكم تطلبون شططاً . فإن الناس يجيبونها ، إذن : لقد طلبت الأمة الانكليزية لنفسها شططاً

يقول المستر لويد جورج من خطبته في حفلة الاحتفاء بالجنرال اللنبي : « لقد أبنا بتمام الجلاء أن الأمة تريد أن تكون سيدة منزلها . سيدة صاحبة عزم وحزم . والآب تريد أن تبين أنها تريد أن تكون سيدة عادلة ، ولكن تريد أن تكون سيدة على كل حال »

ونحن نريد أن نسأل : هل السؤدد في المنزل الخاص نعمة خلقها الله للأمة الانكليزية وحدها ؟ اللهم لا . فهو نعمة خلقها الله لكل أمة ، إذن : لماذا يكون من فضائل الأمة الانكليزية أنها تريد أن تكون سيدة منزلها ولا يكون من فضائل الأمة المصرية أنها تريد أن تكون سيدة منزلها أيضاً ؟ هل نقترف همد الأمة جريمة عظيمة إذا أردت ذلك ؟

كلا : إن أمتنا تريد أن تكون سيدة منزلها ، ولكنها لا تريد أن تكون سيدة على كل حال كما قال المستر لويد جورج في

الأمة الانكليزية ، بل تريد أن تكون سيدة عادلة ، سيدة صاحبة
عزم وحزم ، في حال واحدة هي العدل . فاذا لم تجد العدل في
الرضا بأرادتها ، فهناك تقول :
أريد أن أكون سيدة منزلي على كل حال ...



٦

« لتحي مصر . وليحي الاستقلال التام »
الأمة المصرية

نظراتنا في الحياة

تجنبى علينا السياسة النهمة ، فلا ترانا أهلا لأن نحكم أنفسنا
بأنفسنا . على أنها تقول ذلك ظاهراً ويخفى صدرها ما علمت من
الحق ، وهو أننا أهل لأن نحكم أنفسنا ، بل أهل لأن نحكم غيرنا
لا حكم الظالم للمظلوم ، بل حكم المرشد للمسترشد
أما السياسة القانعة المنصفة فتظهر الحق وتؤيد أصحابه . فإذا
نحن استثنينا السياسة الانكليزية الاستعمارية ، واستثنينا سياسة
الأربعة الذين أقاموا أنفسهم متصرفين في الأرض حين جاسوا
جلستهم من مؤتمر الصلح ، بقيت سياسة الشعوب في الغرب أجمع
فإذا سأل أحد : ماذا ترى الشعوب وماذا يرى ساستها المنصفون ؟
فحسب السائل أن يعلم أن في أمريكا وحدها ٦٠٠ صحيفة تتناول
القضية المصرية بالتأييد ، وعليه أن يقيس بها غيرها . ولكن السنة
الاستعمار السمجة لم تزل تدعى أن المصريين ليسوا أهلاً للاستقلال
التام ، وأنهم يحتاجون إلى الدربة عليه . ولا بد من أستاذ مدرب

هذا الاستاذ هو السياسة البريطانية خاصة ...

ونحن ماذا نقول لتدفع زعماء ليس من الصدق في شيء ؛ إنه زعماء أحبطه ما فيه من الباطل ، ولكن المكابرة السياسية تقضى أن نقف لأصحابها — لا لغيرهم — موقف التدليل بالبرهان على البديهيات مما لا يحتاج إلى دليل أمام العقل المبصر ، فإن لم يقتنعوا بالبديهيات وبراهينها ، شهد عليهم الناس أنهم معاندون ، يعرفون الحق ويكتمونه .

لم تزل السياسة البريطانية تطالب الشعب اليوناني أن لا ينسى جميلها عنده ، ولا ينقل عن دينها عليه . تقول هذه السياسة إن لها على هذا الشعب جميل الاتقاد ودين الحرية ، والشعب اليوناني محدود من الشعوب الشرقية ، وقد ظفر باستقلاله منذ زمن طويل ، ولم يقل أحد إنه كان يوم نال استقلاله أعرف بالحكم الثاني من الشعب المصري في أيامه الحاضرة ، ولا أوفر منه عددا ومالا ، ولا أرسخ وطنية وعزما ، ولا أوسع كفاءة وعلماء . كانت السياسة البريطانية تعرف ذلك ولم تزل تعرفه ، فلماذا لم تطلب يوم أفتدت الشعب اليوناني أن تتولاه بالتعليم والاصلاح لتؤهله للحكم الذاتي ؟

الشعب المصري لا يقل عن الشعب الروماني غنى وقوة وحياة

فهل يعلمون أن أحداً تولى رومانيا بحماية أو وصاية حتى لقنها دروس الحكم الذاتى وسقاها وسيلة الاستقلال التام ؟؟ . وهكذا يقال فى البلغارىين والصربىين وأهل الجبل الأسود . بل نطلب من السياسة الاستعمارية أن تدل الناس على المدرسة التى سيدخلها اليوغسلافيون اليوم ليتلقوا دروس الاستقلال على أساتذة الاستعمار ..

يقولون : إن الشرق لم يزل تلميذاً صغيراً يفتقر إلى أستاذ هو الغرب . يقولون ذلك ، كلما صدمتهم حجة الشعوب الشرقية التى أخذت أنفاسها أثقال الاستعمار . ويقولون حينما يقسمون الأرض شرقاً وغرباً إن شعوب البلقان كلها شرقية . فإذا يقولون لمن يقيم الحجة على أن الشرق أستاذ نفسه فى حاضره ، وأستاذ الغرب فى ماضيه ويستدل على صدق هذا القول بهذه الشعوب ؟؟ أيكذبون أنفسهم مرة أخرى فيزعموا أن شعوب البلقان أوربية غربية ؟؟ . فليكن ذلك كذلك . غير أن الحق يلجمهم إذا نهضت حجته من ناحية اليابان . ثم من ناحية شعوب روسيا الشرقية ، التى وقفت السياسة أمامها حائرة متذبذبة ، فمرة تعرف لها حق الاستقلال ، ومرة تنكره عليها ، وأخرى تسكت عن الاقرار والانكار !!

وبعدكم من البنين تصبح الأمة المصرية أهلاً للاستقلال التام
على يد السياسة الانكليزية ؟ إنهم يريدون منا أن نصدق أن
مصيرنا إلى الاستقلال في أيديهم ، ولكننا نطلب مثلاً واحداً ،
يشهد أن انكلترا تركت أمة من الأمم التي كانت متقلبة عليها قائلة
لها : اليوم استودعك الله فاذكرى هذا الجليل

أين هذه الأمة ؟ أهى أمريكا التي أتخذت نفسها كما تنقذ كل
أمة نفسها ؟ أم هي البوير وأمرها معلوم ؟ أم هي كندا وحالها غير
مجهولة ؟ على أن يد الاستعمار البريطاني قبضت على بعض الأمم
الكبيرة العظيمة الغنية دهرأ يربو على مائة عام . فهل كان هذا
الدهر كافياً لتعليم تلك الأمة وإصلاحها وتدريبها على الحكم الذاتي
ثم توديعها بسلام ؟

اللهم إن مصر لا تريد أن تبقى مائة عام فانها تعلم أن السياسة
لا تقنع بالدهر كله أجلاً للاعتراف بأنها قادرة على حكم نفسها
بنفسها ..

إن السياسة التي لا تخزيها هذه المزاعم ، تقف الآن لبعض
الأمم المستقلة موقف النمر المتحفز للاقتراس ، تتحفز السياسة لتثب
على تلك الأمم المستقلة فتفجعها في استقلالها ، فهل ينتظر أن تجود
من نفسها بالاستقلال على أمة محرومة منه ؟ وهل ينتظر أن تصدق

في دعواها إنها تهيب هذه الأمة للاستقلال ؟

إلى هنا مزقنا حجاب الإبهام عن مفاخر السياسة الانكليزية في هذه البلاد ، فانك كشفت تلك المفاخر ورأها الناس هباء ، فلا الإصلاح إصلاح ، ولا التعليم تعليم ، ولا الإدارة إدارة ، ولا النظام نظام ، وليس للصدق شائبة في كل ما يدعون أنه إصلاح غير أن هناك مفخرة يظن الساذجون أنها حق ولم تكن إلا باطلا تلك التي يسمونها إتقاذ المصريين من السخرة ، أو من ظلم الحكام قبل الاحتلال الانكليزي . أما نسبتها إلى هؤلاء المصلحين نخطأ كنسبة كل شيء إليهم . والصواب ما قاله المؤيد في رده على خطبة اللورد كرومر في حفلة وداعه المشهورة وهذا نصه :

« وقد فات اللورد أن حكومة مصر قد قررت قرارها في أمر العونة قبل الاحتلال وكانت سائرة في طريق التنفيذ . وإن أول معاهدة للرق كانت بينها وبين انكلترا قبل عهد اللورد بسنين وأن النظمات القانونية التي سوت بين الأمير والحقير في النهاية لم يضع أساسها في مصر اللورد ولا قومه . وأن الناس نشطوا الى الكسب والعمل وأخذوا يجنون ثمار أعمالهم من يوم بدى برفع أثقال الضرائب الشاذة عن كواهلهم . وأن ما رفع من هذه الأثقال في سنتي ٨٠ و ٨١ قد بلغ أكثر من مليوني جنيه مع أن

ما رفع من هذه الأثقال في زمن الاحتلال لم يزد عن ٦٠٤ ألف جنيه سنوياً »

إذا كان هذا هو الحق فإذا يبقى للسياسة من المفاخر ؟
اللهم لا شيء ، إذن : نغير شيء أن نرحل عنا ، فإن كل لحظة تمضيها معنا تريد عدم تصديقها اتساعاً ، وتزيدنا تأخراً وضياعاً
نحن نطلب ما يطلبه كل حي في الوجود
نطلب ما لا يرضى خصومنا أن يفقدوه
نطلب النعمة التي تطلبها الأمم بأعز شيء عليها
نطلب الاستقلال التام ، فلا تنام عنه عين أحد فينا ، حتى يقضي الله بأمره

لتحي مصر • وليحي الاستقلال التام



خاتمة

تثبت هنا المقالة التي نشرها الباحث المدقق الأستاذ الطهياوي افندى في جريدة الافكار الفراء إبان توليه رئاسة تحريرها أخيراً تحت عنوان « الشعب القوى » فانها أثبتت خاتمة تلحق بتلك الآيات البيّنات ، لما تضمنته من القضايا الصحيحة والمقدمات المنتجة في مسألتى : القوة والضعف ، وكيف يناوئ الضعيف الدليل ، ذا القوة الغاشمة والجبروت الظالم فينال حقه منه — قال :

ليس الشعب القوى من يملأ البحار حديداً وثاراً ، ويملأ الأرض فضة وذهباً ، وينزل أفراداً منه منزلة الملائكة من الناس ، يحسبون أنهم أطهار وإن دنسوا ، أبرار وإن غدروا ، ولكن الشعب القوى هو من تكون له روح الثقة بنفسه ، ومن ينطوى صدره على إرادة للحياة ، تذيب الحديد ولا يذيبها لم تخلق القوة مع الأقوياء يوم خرجوا إلى الأرض . فكل قوة مسبقة بضعف ، ولكن الأقوياء أرادوا أن يغلبوا الزمن ، ويصرعوا الأيام ، فطردوا من نفوسهم هواجس الضعف ، وترعوا من صدورهم رهبة القوى الخيف ، وثبتوا على الإيمان بأنهم أقوياء في ضعفهم ، ما داموا يرون في أنفسهم قوماً أهلاً للحياة ،

وأهلاً لما تقتضيه الحياة من إباء الضيم ، والغيرة على حق الوجود
إن الضعيف الذى يترفع عن وصفه بالخور وقصر الباع
وانحلال العزيمة يجد فى قرارة نفسه قوة معنوية ، إن لم تكن هى
القوة المادية التى تبطش وتحطم فهم سبيلها المؤدية اليها حتما .
وليست بالضعيف حاجة إلى القوة الباطشة ليصول بها على أمثاله
الضعفاء . ولكن حاجته اليها حاجة الأزل إلى السلاح يدفع به
عن حياته فاذا عاش ، عاش كريماً مهيباً . واذا مات ، مات شريفاً .
هذه كلها حاجة الضعيف إلى القوة كيلا يموت كما يموت المغفلون
حسب الذى يظن بنفسه الضعف أن تكون له إرادة الأقوياء
ليكون قوياً . هذه حقيقة تتناول الناس جميعاً . أما أن ننظر إلى
مكانها من حياة الشعب المصرى ، فذلك الذى يشهد الحق بأنها
كاملة فيه

تصعد الآمال بنا إلى السماء أو ما فوقها ، وترتفع آمالنا على
أطراف العزائم الصادقة ويثبت أصلها فى أعماق القلوب المؤتمة ،
وإذا كان فى الأرض شعب خلىق أن تعجل له عزيمته وصدق
إخلاصه لنفسه بالمطلب الجليل . فذلك هو الشعب المصرى .
واكنا نخشى أن يكون ضلال بعض الآراء القديمة لم يزل ضارباً
حجاباً على بعض النفوس ، بل نحن لا نخشى ذلك ولا نخاف أن

يكون في مصر أمثال أولئك الذين كانوا يقولون : أين نحن من
خصومنا ، وأين قوتنا من قوتهم ، وكيف السبيل إلى الحق الضائع
ونحن ضعفاء ؟؟

هذا سم كانت النفوس الميتة تعصره من خور العزيمة وسقوط
الهمة ومرض القلب . والآن كل مصرى يقول : أين نصيب
الظالم من الثبات بجانب المظلوم ؟ وأين قلق الغاصب من رزاة
المغصوب منه ؟ وأين برودة الغالب من نار المغلوب ؟ بل أين ضجعة
الباطل من صولة الحق ؟ وقد يعجب من هذا الذين خدعتهم
ظواهر الناس . ولكنهم سيظمثون بالحقيقة ، إذا رجعوا إلى
تاريخ العالم

هل كانت أمة ضعيفة فبقيت على ضعفها أبد الدهر ؟ وهل كانت
أمة قوية فسالتها الأيام ، ثم كتبت لها عهداً أن تبقى على قوتها ؟
إن شمس السماء تحدث أهل الأرض ، بمن كانوا أهل قوة وبأس
فضربهم الزمن حتى أفناهم . وإن الأرض لتخبر أنها حملت آخرين
كانوا من الضعف في درجة العدم ، ثم استحال ضعفهم قوة فعمزوا
بعد ذلتهم ، وحيوا بعد موتهم ؟ وكيف نفترى الكذب على الله
فيجربى في بعض الخواطر أن الله خلق الضعف لباساً لصنف من
أصناف البشر . وخلق القوة تاجاً لصنف آخر . وهذا لسان

لتخرج بخبرنا أن القوة والضعف صلتان تداولتهما البشرية ، ولا
تزال تداولهما بين أبنائها

لأن قيل إن هناك ميزاناً يعرف به نصيب كل شعب من قوة
الحياة فانا نقول : إننا شعب رجحت به كفة الميزان . أليست القوة
أثراً تركه المواهب الانسانية ، وثمرة تخرجها خصائص الوطن
المعين ؟ فمن ذا الذى يقول إن المصريين لم ينالوا من تلك المواهب
نصيبهم الأوفر ، وأن وطنهم لم ينفرد من تلك الخصائص بأجلها
وأطيبها ؟ إن كانت الثروة إحدى وسائل القوة الباطنة ، فإن
مصر أوفر بلاد الله ثروة ومالاً . وإن كان الدكاء والأثقة والماضى
الحافل بالمجد بعض هذه الوسائل ، فالمصرى الذى طوّق عنق
أوربا بفضل المعلم على التلميذ ، والذى أقام صرح مجده القديم بين
كواكب السماء ، والذى أقسم أن لا يقبل هضماً ، ولا يحمل ضيماً
— هذا المصرى القوى خالق أن ينشر سلطانه بقوته ، إذا قيل :
أين الجديرون بالقوة القادرون فى حكم العدل على بسطة السلطان ؟
لسنا نصف شيئاً من صياغة الخيال ، بل نحن نصف الواقع
الذى خرج من يد أهله ، ونصف الحق الذى يجب أن يكون
ويطلب ويرده أصحابه إلى أنفسهم . فإذا أحد وصفنا بالضعف فقد
أراد بنا سوءاً . وإذا أحد أراد أن يقنعنا بأننا ضعفاء فقد أغرانا

بالجود . وإذا نحن سمعنا ذلك وصدقناه ، أو وصفنا به أمتنا ، فقد وضعنا بأيدينا أغلال الهوان في أعناقنا ، وإنما ينبغي أن نكون أنصار الحقيقة فيما تقضى به لنا ، والحقيقة تقضى أننا شعب اختصه الله بأسباب القوة . فلا ينقصنا إلا أن نعتقد أننا أقوياء بما لدينا من تلك الأسباب . وأن لا نعطل أسباب قوتنا أو تتركها يقوى بها غيرنا . وإنما إذن لرانا في قوة الأحياء العاملين المرهوين ، ما دمتنا نطلب ما طلبه الضعفاء من قبلنا .

يجب أن تقول بل نعتقد أننا أهل قوة ، لننظر في أنفسنا فتعالج ما ينقصنا من القوة . ويجب أن تدق كل النقة بأن لنا قوة روحية لا تهبط عن مثاها في أعظم الشعوب حياة ، هنالك تدفعنا هذه القوة الروحية في طريقها فإذا نحن أقوياء من كل وجه ...



٣٢ / ٤٠	١٩٥٥
١٤	١٩٥٥
	١٩٥٥

To: www.al-mostafa.com